واقع اعتماد معاهد نظم المعلومات الإدارية بوزارة التعليم العالي من قبل الهيئة القومية لضمان جودة التعليم والاعتماد بمصر "دراسة ميدانية"

دكتور /عبد المنعم الدسوقي حسن الشحنة

الأستاذ المساعد للإدارة بالمعهد العالي للحاسبات والمعلومات وتكنولوجيا الإدارة بطنطا

ملخص البحث

تعد مؤسسات التعليم العالي ومعاهد نظم المعلومات الإدارية من أهم الركائز، وأعظم المنطلقات التي تنطلق من خلالها عجلات التنمية والرقي الحضاري، فضلا عن دورها المهم في غرس قيم المجتمع والحفاظ علي منظومتة الأخلاقية والقيمية، لذلك يقاس تقدم الجامعات والمعاهد بمقدار ماتقدمة لخدمة مجتمعاتها، وهذا يستوجب الإهتمام باعتماد مؤسسات التعليم العالي عامة ومعاهد نظم المعلومات الادارية خاصة وتقييم وقياس أداء هذة المؤسسات من أجل إحداث نقلة نوعية في مخرجات تلك المعاهد لذلك يهدف البحث الحالي إلي:-

التعرف علي الإطار الفلسفي لضمان جودة التعليم والإعتماد لمؤسسات التعليم العالي بمصر، والتعرف علي واقع ثقافة الجودة والاعتماد بمعاهد نظم المعلومات الإدارية بوزارة التعليم العالي بمصر، والتعرف علي مقومات اعتماد معاهد نظم المعلومات الإدارية بوزارة التعليم العالي بمصر، و الوصول إلي المقترحات والتوصيات الخاصة بتوفير مقومات اعتماد معاهد نظم المعلومات الإدارية بوزارة التعليم العالي بمصر وذلك من خلال الجانب النظري والدراسة الميدانية ، ولقد استخدم الباحث المنهج الوصفي للوقوف على مقومات اعتماد معاهد نظم المعلومات الإدارية من خلال ما توفر من إحصاءات ومقابلات واستطلاع آراء أعضاء هيئة التدريس والهيئة المعاونة.

ومن خلال الدراسة النظرية والميدانية توصل الباحث إلى عديد توصيات ومقترحات كان من أهمها:-

١- أن تقوم إدارة معاهد نظم المعلومات الإدارية بتطبيق معايير الجودة وتوفير التمويل اللازم لإعداد الخطة الإستراتيجية ودعم الخطط التمويلية اللازمة لتنفيذ الخطة الإستراتيجية.

٢- أن تكون رؤية ورسالة معاهد نظم المعلومات الإدارية مشتقة من رؤية مصر ٢٠٣٠، وأن تعلن هذة المعاهد إلتزامها بتحقيق دورها في رؤية مصر ٢٠٣٠، وأن تكون الأهداف الإستراتيجية متبنية المنهج الإصلاحي والتنموي والدور المجتمعي، وأن تكون الخطط التنفيذية واقعية العدد والمدة والتكلفة.

٣- أن يتم اختيار القيادات الأكاديمية بمعاهد نظم المعلومات وفقا لمعايير موضوعية ومعلنة وآليات ذات شفافية تحقق تكافؤ الفرص وتداول السلطة.

٤- يجب علي عمداء معاهد نظم المعلومات الإدارية مشاركة جميع العاملين بالمعهد في في أنشطة الجودة وأنشطة الخطة الإستراتيجية للمعهد مع إعداد كوادر بالمعهد تتبني تحقيق تنفيذ معايير الجودة.

٥- أن يتم إختيار مدير وحدة ضمان الجودة بهذة المعاهد عن طريق إعلان مرفق بة الشروط اللازم توافرها في شغل هذة الوظيفة بشرط أن يكون المتقدم لهذة الوظيفة حاصل علي دورات تدريبية في مجال الجودة من هيئة الاعتماد وضمان جودة التعليم بمصر.

الكلمات المفتاحية

اعتماد – معاهد نظم المعلومات الإدارية – الهيئة القومية لضمان جودة التعليم والاعتماد

The Reality of the Accreditation of the Management Information Systems Institutes of the Ministry of Higher Education by the National Authority for Quality Assurance and Accreditation of Education in Egypt " A Field Study"

Abstract:

Higher education institutions and management information systems institutes are considered one of the most important pillars through which the movements of the development and the civilization advance are derived, as well as their important role in implanting the values of the society and preserving its ethical and value system. Therefore, the progress of universities and higher institutes is measured by their provided amount to serve their societies. This in turn, requires concerning about higher education institutions in general and management information systems institutes in particular, as well as evaluating and measuring the performance of these institutions in order to achieve a qualitative shift in the outputs of these institutes.

Therefore the present research aims to: -

Identify the philosophical framework for assuring the quality of education and accreditation for higher education institutions in Egypt, recognize the reality of quality culture and accreditation at the institutes of management information systems at the Ministry of Higher Education in Egypt, recognize the elements of accreditation of management information systems institutes at the Ministry of Higher Education in Egypt, and access to the proposals and recommendations for providing the ingredients of accreditation of management information systems institutes at the Ministry of Higher Education in Egypt, through the theoretical part and the field study. The researcher used the descriptive method to determine the elements of the accreditation of management information systems institutes through the available statistics, interviews and polling the views of faculty members and the assisting body.

Through the theoretical and field study, the researcher reached several recommendations and proposals, the following are the most important :

1- The management of management information systems institutes should implement the quality standards and provide the necessary funding in

order to prepare the strategic plan and support the necessary financing plans in order to implement it

2- The vision and mission in these institutes should be derived from Egypt's 2030 vision, and that these institutes should announce their commitment for achieving their role in Egypt's 2030 vision, and also the strategic goals should adopt the reform and development approach and the societal role, as well as the implementation plans should be realistic in number, duration and cost.

3- The academic leaders in these institutes should be chosen according to objective and announced criteria with clear mechanisms in order to achieve equal opportunities and the circulation of authority.

4- The deans in these institutes should participate all the institute's employees in the quality activities and the activities of the institute's strategic plan, as well as prepare cadres in the institute adopt achieving the quality standards

5- The manager of the quality assurance unit in these institutes should be chosen according to an advertisement that attached with the necessary conditions to fill this position and the applicant for this position should have a number of training courses in the field of quality from the National Authority for Quality Assurance and Accreditation of Education in Egypt.

key word

Accreditation-

- Management Information Systems Institutes
- National Authority for Quality Assurance and Accreditation of Education

واقع اعتماد معاهد نظم المعلومات الإدارية بوزارة التعليم العالي من قبل الهيئة القومية لضمان جودة التعليم والاعتماد بمصر "دراسة ميدانية"

دكتور /عبد المنعم الدسوقي حسن الشحنة

الأستاذ المساعد للإدارة بالمعهد العالي للحاسبات والمعلومات وتكنولوجيا الإدارة بطنطا

مقدمة

لا أحد يعارض حقيقة أننا نعيش في عصر أصبحت فية المعرفة دالة للثروة ومصدرا أساسيا للنمو ومحركا فاعلا لجميع الأنشطة الإقتصادية، فقد أضحي تطور وتنمية المجتمعات المعاصرة يتأثر أكثر فأكثر بدرجة امتلاكها لمصادر المعرفة وقدرتها علي انتاجها بعدما تأكد عدم جدوي امتلاك الموارد المادية لوحدها.ويعد التعليم بصفة عامة والتعليم العالي بصفة خاصة من أهم ركائز اقتصاد ومجتمع المعرفة ، حيث تسهم مؤسسات التعليم العالي بدور أساسي في تعظيم القدرة المعرفية للمجتمع بحثا واستخداما وتطبيقا من خلال ممارسة وظائفها من تدريس(نشر المعرفة) ، وبحث علمي (انتاج المعرفة)، وخدمة المجتمع(تطبيق المعرفة) ؛ إلا أن نجاح هذة المؤسسات ، في إعداد الرأس المال البشري المؤهل للإنتاج ، وتطوير القدرات الإبداعية لة ، والرفع من مستوي تأهيلة لتلبية مختلف حاجات المجتمع من التنمية المستدامة، في جميع المجالات الإجتماعية ، البشرية، الإقتصادية، والثقافية، ويتطلب منها ضرورة الإهتمام بقضية ضمان جودة التعليم العالي، خاصة وأن النجاح في تطبيقها مفهوما وممارسة يشكل اللبنة الأساسية لتطبيق منهج إدارة الجودة الشاملة والوصول نحو الاعتماد المحلي و الاعتمادية العالمية.

"وتعد مؤسسات التعليم العالي من أهم الركائز، وأعظم المنطلقات التي تنطلق من خلالها عجلات التنمية والرقي الحضاري، فضلا عن دورها المهم في غرس قيم المجتمع والحفاظ علي منظومتة الأخلاقية والقيمية، لذلك يقاس تقدم الجامعات بمقدار ماتقدمة لخدمة

مجتمعاتها؛ بل إن تقدم الشعوب يقاس بمدي نجاح مؤسساتها التعليمية في أداء الدور المنوط بها في تحقيق التنمية المستدامة، والنهضة الشاملة للمجتمع في شتي المجالات والقطاعات، ومن ثم فإن الإهتمام بتطوير مؤسسات التعليم العالي ، ودراسة السبل الكفيلة بتحقيق دورها التنموي من الأهمية بمكان ، لاسيما في ظل التحديات المعاصرة التي تواجه مجتمعنا المصري، وضرورة مواجهتها بحلول إبداعية غير تقليدية ، تراعي الظروف الحياتية ، والمتغيرات المحلية والإقليمية والدولية ، وتضع المتعلم في بؤرة الإهتمام من أجل بناء مجتمع مصري يتعلم ويفكر ويبتكر، واستجابة للمتغيرات العالمية والإقليمية والإحتياجات القومية في تطوير التعليم والإرتقاء بجودتة صدر القرار الجمهوري بالقانون رقم(٨٢) لسنة ٢٠٠٦ بإنشاء الهيئة القومية لضمان جودة التعليم والاعتماد ، والقرار الجمهوري رقم(٢٥) لسنة ٢٠٠٧ باللائحة التنفيذية للهيئة القومية لضمان جودة التعليم والاعتماد، ولقد قامت الهيئة القومية لضمان جودة التعليم والاعتماد بوضع السياسات اللازمة لضمان جودة التعليم واتخاذ الإجراءات الكفيلة باعتماد مؤسسات التعليم في جمهورية مصر العربية فقامت الهيئة بإعداد معايير اعتماد كليات ومعاهد التعليم العالي بالاستعانة بممثلي المستفيدين والأطراف المجتمعية المختلفة ذات الصلة والمهتمة بتطوير التعليم ، إضافة إلي التجارب العالمية في هذا الصدد(**دليل اعتماد كليات ومعاهد التعليم العالي، ٢٠١٥: ٣)**، واعتماد مؤسسات التعليم العالي أصبح يحظي باهتمام العديد من دول العالم، ويتساري في ذلك كون الدولة متقدمة ذات نظام تعليمي جيد، تبحث عن التميز والتنافسية من أجل الحصول علي ترتيب عالمي لمؤسساتها وبرامجها الخاصة بالتعليم العالي، أو دولة نامية تبحث عن تطوير نظامها التعليمي كيفيا في ظل زيادة أعداد الملتحقين بالتعليم العالي والصعوبات التمويلية الخاصة بتلك الدول النامية"**(ضحاوي، والعاصي،٢٠١٦: ٢٧)**، ولما لمؤسسات التعليم الجامعي عامة ومعاهد نظم المعلومات الإدارية خاصة من خصوصية في الفلسفة والأداء من أجل تحقيق التنمية المتكاملة للمتعلم للجوانب المعرفية والمهارية والوجدانية بما يتوافق ومتطلبات مجتمع

المعرفة وبنظرة مستقبلية جديدة تخلو من جميع مظاهر التربية التقليدية الراسخة في الأداءات المختلفة لعناصر المنظومة التعليمية في المؤسسات الحالية ، فهذا يستوجب الإهتمام باعتماد مؤسسات التعليم العالي عامة ومعاهد نظم المعلومات الادارية خاصة وتقييم وقياس أداء هذة المؤسسات من أجل إحداث نقلة نوعية في مخرجات تلك المؤسسات ."**(شحاتة، ٢٠١٧: ٢٧٣)**

مشكلة البحث

" هناك العديد من المبررات التي تبين ضرورة الاهتمام بدراسة نظم ضمان الجودة ونظم الاعتماد لمؤسسات التعليم العالي ومنها معاهد نظم المعلومات الادارية ، من ذلك حدوث إقبال متزايد لأعداد الطلبة الملتحقين بمؤسسات التعليم العالي علي مستوي العالم، نتيجة زيادة الطلب المجتمعي علي هذا النوع من التعليم ، بسبب تزايد قناعة المسئولين في الحكومات المختلفة بأن النجاح الإقتصادي يتطلب قوي عاملة جديدة، وأن ذلك يأتي من خلال برامج تعليمية وتدريبية تتسم بالجودة."(**Goff 2013:97)**، " وعلي الرغم من إنشاء الهيئة القومية لضمان جودة التعليم والاعتماد منذ حوالي (١٥) عام ، وايجاد نظام واضح ومفعل لضمان الجودة بمؤسسات التعليم العالي والمعاهد العليا بإنشاء مراكز ضمان الجودة والاعتماد بالجامعات وبالتالي إنشاء وحدات ضمان جودة بالكليات والمعاهد، وتطوير الهيئة لمعايير الاعتماد المؤسسي."**(دليل اعتماد كليات ومعاهد التعليم العالي، ٢٠١٥: ٢٨)**،" ورغم مايبذله قطاع التعليم العالي من مشروعات وجهود للتطوير والتحديث ورفع مستوي جودة التعليم ؛ إلا أن استقراء الواقع يشير إلي ضعف العائد منها، وتفشي مظاهر القصور والخلل في منظومة التعليم العالي حيث يوجد نقص في الشفافية في نظم ضمان جودة التعليم والاعتماد ، وتحديدا عند القيام بعملية تقويم مؤسسات التعليم العالي من كليات ومعاهد ، حيث لا يتم النشر الإلكتروني للتقارير التي تعدها الهيئة القومية لضمان جودة التعليم والاعتماد ، ويكتفي بإرسال التقارير إلي المؤسسة التي تخضع للاعتماد."**(محمود،٢٠١٤: ٢٦٨)**،" بالإضافة إلي وجود مشكلات تحول دون وصول كليات ومعاهد نظم المعلومات الإدارية إلي مستوي الجودة

والاعتماد متمثلة في المواقف السلبية لبعض العاملين لتطبيق الجودة، وضعف مستوي وعي الطلاب بمفهوم الجودة وأهميتها، وشعور بعض أعضاء الهيئة الأكاديمية بأن تطبيق الجودة سيسلبهم الإستقلالية التي يتمتعون بها؛ لما تقتضية الجودة من رقابة، وإعتقاد بعض أعضاء هيئة التدريس بأن الجودة إحدي الأعمال الإدارية الشكلية ، فيسندونها للهيئة المعاونة دون الإهتمام بتطبيقها، ووجود العديد من المشكلات الخاصة بوحدات ضمان الجودة داخل الكليات ومعاهد نظم المعلومات الإدارية والتي تندرج أغلبها في قلة الجانب المالي لتلبية احتياجات تطبيق الجودة والاعتماد، بالإضافة إلي ضعف نشر ثقافة الجودة والاعتماد بكليات ومعاهد نظم المعلومات الإدارية بوزارة التعليم العالي."(**بدروس،٢٠١٥: ٣٢٤**)، ووجود معوقات أمام تحقيق الجودة والإعتماد بكليات ومعاهد التعليم العالي في مصر ، مثل : نقص الميزانيات المخصصة للأقسام العلمية بالكلية أو المعهد، وعدم كفاية التجهيزات والقاعات الدراسية ، وضعف الإرتباط بين المقررات الدراسية واحتياجات سوق العمل ، واعتماد القررات علي الحفظ والتلقين، وقلة إشتراك أعضاء هيئة التدريس في المؤتمرات العلمية، وقلة عدد الموظفين وضعف التعاون بينهم. (**رمضان ،٢٠٠٩: ١٤٨**) ،" وانخفاض الجودة التعليمية للخريج ، وعدم وجود ارتباط واضح بين سياسة التعليم الجامعي وأهداف وبرامج التنمية الاقتصادية والاجتماعية للدولة ، وعدم مواكبة التطورات المعاصرة في تكنولوجيا المعلومات والإتصالات."(**الشال، ٢٠١٦: ٣٩٧**)، بالإضافة إلي ذلك أن التعليم العالي المصري بوجة عام ومعاهد نظم المعلومات الإدارية بوجة خاص تواجه العديد من التحديات لا تقف عند تحدي الحصول علي الجودة والإعتماد، ولاتزال مؤسسات التعليم العالي الخاص هي المؤسسات الأقل حصولا علي الإعتماد من الهيئة القومية لضمان جودة التعليم والإعتماد حتي عام ٢٠١٩ "(**فودة، ٢٠١٩: ١٠**)

ولتأكيد مشكلة البحث ، قام الباحث بإجراء دراسة استطلاعية ، وكانت أداتها ملحق رقم (١) بهدف استطلاع آراء أعضاء هيئة التدريس والهيئة المعاونة في معاهد نظم

المعلومات الإدارية حول واقع اعتماد معاهد نظم المعلومات الإدارية بوزارة التعليم العالي من قبل الهيئة القومية لضمان جودة التعليم والاعتماد بمصر، وكان عدد عينة الدراسة الإستطلاعية (١٠٠) عضو هيئة تدريس وهيئة معاونة من المعهد العالي للحاسبات والمعلومات وتكنولوجيا الإدارة بطنطا، ومعهد العبور العالي للإدارة والحاسبات ونظم المعلومات بمدينة العبور، والمعهد العالي للعلوم الإدارية ونظم المعلومات بالمنزلة محافظة الدقهلية في الفترة (١/٩/٢٠٢٠-١٥/٩ /٢٠٢٠م) **وكان من أبرز نتائج الدراسة الإستطلاعية مايلي:-**

م	العبارة	النسبة %
١	قلة قناعة بعض قيادات المعهد بأهمية الاعتماد من قبل الهيئة القومية لضمان جودة الاعتماد والجودة	٩٧
٢	قلة معرفة الكثير من أعضاء هيئة التدريس والهيئة المعاونة بماهية الجودة وفلسفتها.	٩٨
٣	تجاهل إدارة المعهد دعم ثقافة التغير لتحقيق معايير الجودة	٩٦
٤	ندرة توظيف ادارة المعهد للموارد المالية المتاحة لدعم برامج ومتطلبات الاعتماد	٩٥
٥	الاخفاق في تفعيل المعايير الخاصة بإختيار مدير وحدة ضمان الجودة بالمعهد	٩٢
٦	اقتناع عدد قليل من أعضاء هيئة التدريس والهيئة المعاونة بالمعهد بتطبيق معايير الجودة	٩١
٧	صعوبة توفير مصادر مالية لتنفيذ أنشطة الجودة	٩٤
٨	ندرة وجود لائحة مالية خاصة بوحدة ضمان الجودة	٩٣
٩	ضعف الرغبة الفعلية لدي أعضاء هيئة التدريس والهيئة المعاونة في حصول المعهد علي الاعتماد	٨٩
١٠	قلة وجود آليات لقياس رضا المستفيدين(من الخدمات التي يقدمها المعهد) للعملاء الداخليين والخارجين.	٩٠

نتائج الدراسة الإستطلاعية:

توصلت الدراسة الاستطلاعية إلي عدد من النتائج تفسر وتبين طبيعة مشكلة الدراسة ويمكن تلخيصها فيما يلي:

١- قلة معرفة الكثير من أعضاء هيئة التدريس والهيئة المعاونة بماهية الجودة وفلسفتها وكانت نسبة استجابات أفراد العينة ٩٨٪

٢- قلة قناعة بعض قيادات المعهد بأهمية الاعتماد من قبل الهيئة القومية لضمان جودة الاعتماد والجودة وكانت نسبة استجابات أفراد العينة ٩٧٪

٣- تجاهل إدارة المعهد دعم ثقافة التغير لتحقيق معايير الجودة وكانت نسبة استجابات أفراد العينة ٩٦٪

٤- ندرة توظيف ادارة المعهد للموارد المالية المتاحة لدعم برامج ومتطلبات الاعتماد وكانت نسبة استجابات أفراد العينة ٩٥٪

٥- صعوبة توفير مصادر مالية لتنفيذ أنشطة الجودة وكانت نسبة استجابات أفراد العينة ٩٤٪

وجميع هذة النتائج تؤكدعلي أن اعتماد معاهد نظم المعلومات الإدارية تواجه عدة معوقات لتطبيق معايير الجودة والحصول علي الاعتماد

ومن خلال نتائج الدراسة الإستطلاعية تؤكد مشكلة البحث ومن ثم المشكلة تتحدد في الإجابة علي السؤال الرئيس التالي:

ما واقع اعتماد معاهد نظم المعلومات الإدارية بوزارة التعليم العالي من قبل الهيئة القومية لضمان جودة التعليم والاعتماد بمصر ؟

ويتفرع من التساؤل الرئيس مجموعة من التساؤلات الفرعية ، وهي:

١- ما الأطر النظرية لضمان جودة التعليم والإعتماد لمؤسسات التعليم العالي إقليميا ودوليا؟

٢- ما الهيئات المسئولة عن ضمان جودة التعليم والاعتماد لمؤسسات التعليم العالي إقليميا ودوليا؟

٣- ما الواقع الراهن لمقومات اعتماد معاهد نظم المعلومات الإدارية بوزارة التعليم العالي بمصر؟

٤- ما أهم التوصيات والمقترحات التي تساهم في توفير مقومات اعتماد معاهد نظم المعلومات الإدارية بمصر؟

٥- ما **أهداف البحث**

١- التعرف علي الأطر النظرية لضمان جودة التعليم والإعتماد لمؤسسات التعليم العالي إقليميا ودوليا.

٢- التعرف علي الهيئات المسئولة عن ضمان جودة التعليم والاعتماد لمؤسسات التعليم العالي إقليميا ودوليا.

٣- التعرف علي الواقع الراهن لمقومات اعتماد معاهد نظم المعلومات الإدارية بوزارة التعليم العالي بمصر.

٤- الوصول إلي المقترحات والتوصيات الخاصة بتوفير مقومات اعتماد معاهد نظم المعلومات الإدارية بوزارة التعليم العالي بمصر

أهمية البحث : تنبع أهمية البحث من أهمية اعتماد معاهد نظم المعلومات الإدارية في ضوء اعتماد مؤسسات التعليم العالي إقليميا ودوليا ، لذلك يمكن القول : إن أهمية البحث تتجلي في النقاط التالية:

١- يساعد البحث الحالي الإدارة العليا بمعاهد نظم المعلومات الإدارية بوزارة التعليم العالي علي تحسين ممارسة الجودة لدي أعضاء هيئة التدريس والهيئة المعاونة والإداريين بتلك المعاهد ومساعدتهم علي أداء مهامهم وتحقيق أهدافهم في الارتقاء بالعملية التربوية والتعليمية؛ لتحقيق اعتماد معاهد نظم المعلومات الإدارية في ضوء خبرات اعتماد مؤسسات التعليم العالي إقليميا ودوليا .

٢- يساعد البحث علي التعرف علي الهيئات المسئولة عن ضمان جودة التعليم والاعتماد لمؤسسات التعليم العالي إقليميا ودوليا والإستفادة منها في اعتماد معاهد نظم المعلومات الإدارية .

٣- يساعد البحث الحالي الإدارة العليا بمعاهد نظم المعلومات الإدارية في التعرف علي الوضع الراهن لمقومات اعتماد معاهد نظم المعلومات الإدارية بمصروالعمل علي توفير هذة المقومات للوصول إلي جودة واعتماد معاهد نظم المعلومات الإدارية بمصر

٤- يساهم البحث في الوصول إلي مقترحات والتوصيات الخاصة بتوفير مقومات اعتماد معاهد نظم المعلومات الإدارية بوزارة التعليم العالي بمصر

منهج البحث: يعتمد البحث الحالي علي المنهج الوصفي في تحقيق أهدافة ، إذ يعد من أنسب المناهج ملاءمة لمثل هذا النوع من البحوث ، فهو المنهج الذي: يحلل، ويصف، ويفسر الواقع أو الظاهرة قيد الدراسة. وقد استهدف التعرف علي واقع اعتماد معاهد نظم المعلومات الإدارية بوزارة التعليم العالي بمصر ومعرفة واقع ثقافة الجودة لدي أعضاء هيئة التدريس والهيئة المعاونة والإداريين والوصول توصيات ومقترحات تساهم في اعتماد معاهد نظم المعلومات الإدارية بوزارة التعليم العالي بمصر.

أدوات البحث

يعتمد البحث الحالي علي الأداتين التاليتين:

١-المقابلات الشخصية: فقد تمت المقابلات مع بعض أعضاء هيئة التدريس والهيئة المعاونة بمعاهد نظم المعلومات الإدارية بغرض التعرف علي مدي استيفاء هذة المعاهد للمعايير التي وضعتها هيئة الاعتماد وضمان جودة.

٢-الإستبانة: وتعد الأدارة الرئيسية في البحث: وتهدف إلي التعرف علي الواقع الراهن لمقومات اعتماد معاهد نظم المعلومات الإدارية بوزارة التعليم العالي بمصر من حيث (المقومات الخاصة بالتخطيط الاستراتيجي وبالجوانب القيادية، والمقومات الخاصة بوحدة

ضمان الجودة ، ومقومات خاصة بهيئة التدريس والهيئة المعاونة والجهاز الاداري، ومقومات خاصة بالموارد المالية والمادية، ومقومات خاصة بالمعايير الأكاديمية والبرامج التعليمية والتدريس والتعلم، ومقومات خاصة بالبحث العلمي والأنشطة التعليمية ، وخدمة المجتمع)

حدود البحث

١-**الحدود الموضوعية:** ركز هذا البحث علي معرفة واقع اعتماد معاهد نظم المعلومات الإدارية، وواقع ثقافة الجودة لأعضاء هيئة التدريس والهيئة المعاونة والإداريين، ومعرفة أهم المقومات الخاصة بالتخطيط الاستراتيجي وبالجوانب القيادية، والمقومات الخاصة بوحدة ضمان الجودة ، ومقومات خاصة بهيئة التدريس والهيئة المعاونة والجهاز الاداري، ومقومات خاصة بالموارد المالية والمادية، ومقومات خاصة بالمعايير الأكاديمية والبرامج التعليمية والتدريس والتعلم، ومقومات خاصة بالبحث العلمي والأنشطة التعليمية ، وخدمة المجتمع)

١-**الحدودالمكانية:** طبق هذا البحث علي بعض معاهد نظم المعلومات الإدارية بوزارة التعليم العالي في مصر كما هو موضح بالدراسة الميدانية للبحث.

٢-**الحدود البشرية:** طبق هذا البحث علي أعضاء هيئة التدريس والهيئة المعاونة العاملين ببعض معاهد نظم المعلومات الإدارية بوزارة التعليم العالي في مصر كما هو موضح بالدراسة الميدانية للبحث.

٣-**الحدود الزمانية:** طبق أداة البحث خلال الفصل الدراسي الأول من العام الجامعي ٢٠١٩/٢٠٢٠م .

مصطلحات البحث

١-معاهد نظم المعلومات الإدارية بوزارة التعليم العالي:"هي معاهد تم انشائها بالقرار رقم(٥٢) لسنة١٩٧٠ حيث يعتبر المعهد عاليا خاصا في تطبيق أحكام هذا القانون وهي كل منشأة غير حكومية أيا كانت تسميتها بحيث يلتحق بها الطلبة من الحاصلين علي شهادة اتمام الدراسة الثانوية العامة أو دبلوم المدارس الثانوية الفنية أو ما يعادلهما ، وتقوم أصلا أو بصفة فرعية بالتعليم وإعداد الفنيين لمدة لاتقل عن عامين دراسيين"**(قانون رقم ٥٢ لسنة١٩٧٠م في شأن تنظيم المعاهد العالية الخاصة،ص١)**

٢-الاعتماد Accreditation لغة يعنى : عمد الشئ عمدا أي أقامه بعماد ودعمه ، و عمد الشئ : قصده واعتمد الشئ ويقال اعتمد الرئيس الأمر وافق عليه و أمر بإنفاذه ، و تعمد الأمر: قصدة"**(المعجم الوجيز ،٢٠٠٠: ٤٣٣)**

ويمكن تعريف الاعتماد: بأنة تلك العملية المنهجية التي تستهدف تمكين المؤسسات التعليمية من الحصول علي صفة متميزة ، وهوية معترف بها محليا ودوليا ، والتي تعكس بوضوح نجاحها في تطبيق استراتيجيات وسياسات وإجراءات فعالة لتحسين الجودة في عملياتها وأنشطتها ومخرجاتها ، بما يقابل أو يفوق توقعات المستفيدين، ويحقق مستويات عالية من رضاهم ."**(دليل اعتماد كليات ومعاهد التعليم العالي، ٢٠١٥: ١٤٤)**

وكذلك يمكن تعريف الاعتماد : بأنة استراتيجية لقياس كفاءة المؤسسة العلمية وبرامجها بهدف توكيد الجودة وتحسين أداء المؤسسات الأكاديمية وبرامجها التعليمية بحيث تقابل أو تتجاوز المعايير المعلنة لمنظمات الاعتماد، وأنها تحقق رسالتها وأهدافها المعلنة.**(أمين وآخرون،٢٠٠٥: ٤٠)**

التعريف الإجرائي للاعتماد: بأنة عملية تقييم لمعاهد نظم المعلومات الإدارية أو برامجها ، بشكل كلي أو جزئي ، بغرض التعرف علي مدي استيفاء هذة المعاهد للمعايير التي تضعها هيئة الاعتماد وضمان جودة التعليم علي أن يتم ذلك بشكل دوري ، وطرق منظمة وبإجراءات معينة وإن تم ذلك فإن المعاهد تمنح الاعتماد.

١-الجودة Quality تعرف الجودة في اللغة بأنها نقيض الرديء و جاد الشيء جودة أي صار جيداً وأجاد فلان عمله و في الحديث تجودتها لك تخيرت الأجود منها.(**ابن منظور،١٨٧٩: ١٣٥)**

و تعرف الجودة بأنها "تحقيق رغبات المستفيدين ليس في إطار كمي و لكن في سياق كيفي(**الجندي،٢٠٠٠: ٢٠٧)**

ويمكن تعريف الجودة " بأنها إقرار الهيئة استيفاء معاهد نظم المعلومات الإدارية مستوي معينا من معايير الجودة استنادا إلي معايير الاعتماد بالهيئة ووفقا لأحكام قانون الهيئة."**(دليل اعتماد كليات ومعاهد التعليم العالي، ٢٠١٥: ١٤٤)**

١-التعريف المفاهيمي لضمان الجودة :هو الأدوات والوسائل التي تمكّن مؤسسات التعليم العالي من المحافظة على معايير الجودة وتضمن تحسين جودة الخدمات التعليمية (Marlous & John, 2002)

التعريف الإجرائي للجودة:أنها ترجمة احتياجات المستفيدين وتوقعاتهم من الخدمة التعليمية المقدمة إلي مواصفات ومعايير محددة ، تكون بمثابة أسس ومؤشرات وموجهات ، بحيث تصل بة إلي درجة من التميز والتفوق تجعلة يتوافق مع احتياجات سوق العمل.

١-الهيئة القومية لضمان جودة التعليم والاعتماد:"النشأة والتأسيس:صدر قرار رئيس الجمهورية في الثامن من نوفمبر ٢٠٠٧ م بإنشاء الهيئة القومية لضمان جودة التعليم والاعتماد بعد إقرار قانون إنشائها من مجلس الشعب (قانون ٨٢ لسنة ٢٠٠٦)، والذي ينص علي " أن هذة الهيئة تتمتع بالإستقلالية وتكون لها الشخصية الإعتبارية العامة، وتتبع رئيس مجلس الوزراء ، ويكون مقرها مدينة القاهرة ، وللهيئة أن تنشئ فروعا لها في المحافظات." **(دليل اعتماد كليات ومعاهد التعليم العالي، ٢٠١٥: ٧)**

الدراسات السابقة. أولا: الدراسات العربية

١-دراسة وائل شحاتة عبد الحميد فودة(٢٠١٩) بعنوان" إستراتيجية مقترحة لمواجه المعوقات الإقتصادية والبيئية لتحقيق الجودة في التعليم العالي في مصر وإمكانية الإستفادة من بعض التجارب الدولية" هدفت الدراسة إلي الكشف عن أهم المعوقات التي تحول دون تحقيق مؤسسات التعليم العالي الخاص لمعايير ضمان الجودة والاعتماد وإقتراح إستراتيجية لمواجهة هذة المعوقات سواء كانت إقتصادية أو بيئية ، ولتحقيق أهداف الدراسة تم الإعتماد علي الإستبانة لحصر المعلومات، وتكونت عينة الدراسة من (١٥٠) عضو من أعضاء هيئة التدريس ، ومديري وحدات ومراكز ضمان الجودة ، والمراجعيين الخارجيين والمدربيين المعتمدين بالهيئة القومية لضمان جودة التعليم والاعتماد، وكان من أهم نتائج الدراسة يوجد عدد(٦٦) معوق يحول دون تحقيق مؤسسات التعليم العالي الخاص في مصر لمعايير ضمان الجودة والإعتماد، يوجد أثر ذو دلالة إحصائية للمعوقات الإقتصادية علي تحقيق ضمان جودة التعليم بمؤسسات التعليم العالي الخاص، ويوجد أثر ذو دلالة إحصائية للمعوقات البيئية علي تحقيق جودة التعليم بمؤسسات التعليم العالي الخاص، وتعتبر الإستراتيجية المقترحة ملائمة بدرجة كبيرة للحد من المعوقات الإقتصادية والبيئية، وتوصلت الدراسة لعدد من التوصيات من أهمها:- تعزيز دور الدولة من خلال إنشاء الهيئة القومية لدعم تفعيل الجودة في التعليم العالي الخاص والإستراتيجية المقترحة مع ضرورة التوجه نحو تحقيق رؤية مصر ٢٠٣٠ مع أهمية أن تتجه الدراسات والبحوث العلمية نحو زيادة الدراسات في مجال ضمان الجودة والإعتماد علي إعتبار أنة المطلب القومي الذي حددتة الدولة لضمان تحقيق مؤسسات التعليم العالي في مصر لجودة التعليم.

تتفق هذة الدراسة مع البحث الحالي: أن هذة الدراسة والبحث الحالي اهتموا بإعتماد مؤسسات التعليم العالي الخاص.

وتختلف هذة الدراسة مع البحث الحالي: أن هذة الدراسة تبحث عن معوقات الجودة إقتصاديا وبيئيا أما البحث الحالي يبحث عن واقع إعتماد معاهد نظم المعلومات الإدارية.**ولقد استفاد الباحث من هذة الدراسة في:** في بناء الجانب النظري للبحث

٢-دراسة خالد صلاح حنفي محمود(٢٠١٨) بعنوان" معوقات تحقيق الجودة الشاملة في كلية التربية جامعة الإسكندرية من وجهة نظر أعضاء هيئة التدريس"هدفت الدراسة لتحديد معوقات تحقيق الجودة الشاملة في كلية التربية كما يراها أعضاء هيئة التدريس، وسبل علاجها ووضع خطط للتغلب عليها ، وقياس أثر المتغيرات(الجنس – الدرجة العلمية– التخصص) علي آراء أعضاء هيئة التدريس حول معوقات تطبيق الجودة الشاملة في مجالات التدريس والتعلم، والبحث العلمي، خدمة المجتمع، الإدارة الجامعية، الجوانب الشخصية لأعضاء هيئة التدريس) . اعتمدت الدراسة علي استخدام المنهج الوصفي ، واستخدمت استبانة حول معوقات تحقيق الجودة الشاملة بكلية التربية جامعة الأسكندرية، وطبقت علي عينة مكونة من (١٠٠) عضو من أعضاء هيئة التدريس بالكلية، وأوضحت النتائج أن المعوقات تمثلت في ؛معوقات الإدارة الجامعية والتي حصلت علي أعلي متوسط حسابي (٤.٥) بدرجة موافقة كبيرة جدا ، ثم معوقات التدريس والتعلم بمتوسط حسابي(٤.٢) بدرجة موافقة كبيرة جدا، ثم معوقات البحث العلمي بمتوسط حسابس (٣.٩) بدرجة وافقة كبيرة، ثم معوقات خدمة المجتمع بمتوسط حسابي (٣.٥) بدرجة موافقة كبيرة، ثم المعوقات المرتبطة بالجانب الشخصي لعضو هيئة التدريس علي متوسط حسابي(٣.٤) بدرجة موافقة كبيرة . وأوضحت النتائج عدم وجود فروق ذات دلالة احصائية في وجهات نظر أعضاء هيئة التريس في عينة الدراسة تجاة معوقات تطبيق الجودة في كلية التربية بجامعة الأسكندرية تعزي لمتغير (الجنس، أو الدرجة العلمية ، أو التخصص)

تتفق هذة الدراسة مع البحث الحالي:أن هذة الدراسة تبحث عن معوقات الجودة والبحث الحالي يبحث عن مقومات الاعتماد ، **وتختلف هذة الدراسة مع البحث الحالي:**أن هذة الدراسة اختصت بآراء أعضاء هيئة التدريس بكلية التربية بجامعة الإسكندرية عن معوقات الجودة أما البحث الحالي اختص بآراء أعضاء هيئة التدريس والهيئة المعاونة عن مقومات اعتماد معاهد نظم المعلومات الإدارية، **ولقد استفاد الباحث من هذة الدراسة في:** التعرف علي معوقات اعتماد معاهد نظم المعلومات الإدارية.

٣- دراسة إميليا محمود النقري، إخليف يوسف الطراونة (٢٠١٨) بعنوان " درجة تحقيق الجامعات الأردنية لمعايير ضمان الجودة من وجهة نظر عمداء الكليات ورؤساء الأقسام الأكاديمية فيها"هدفت هذه الدراسة إلى تعرف درجة تحقيق الجامعات الأردنية لمعايير ضمان الجودة من وجهة نظر عمداء الكليات ورؤساء الأقسام الاكاديمية فيها. وقد تكونت عينة الدراسة من (٢٢٠) عميدا ورئيس قسم بواقع (٥٩) عميدا و(١٦١) رئيس قسم وتم إختيارهم بطريقة قصدية من ثلاث جامعات حكومية وثلاث جامعات خاصة في الأردن . واسخدم المنهج المسحي التطويري . كما استخدمت الاستبانة أداة لجمع البيانات بعد أن تم التأكيد من دقها وثباتها.وأظهرت نتائج الدراسة أن درجة تحقق الجامعات الأردنية لمعايير ضمان الجودة من وجه نظر عمداء الكليات ورؤساء الأقسام الاكاديمية فيها كانت مرتفعة، وأن هناك فروقا ذات دلالة إحصائية عند مستوي($\alpha \leq 0.05$) في تقديرات عمداء الكليات ورؤساء الأقسام الاكاديمية لدرجة تحقيق الجامعات الأردنية لمعايير ضمان الجودة وفقاً لمتغير المسمى الوظيفي .ومن بين التوصيات التي تمت التوصية بها: الحفاظ على الدرجة المرتفعة لتحقيق معايير ضمان الجودة في الجامعات الأردنية بتقديم الدعم المادي والمعنوي للعاملين في الجامعات وبخاصة عمداء الكليات ورؤساء الأقسام الأكاديمية.

تتفق هذة الدراسة مع البحث الحالي: بأن هذة الدراسة تهدف إلي التعرف علي درجة تحقق الجامعات الأردنية للجودة، والبحث الحالي يهدف التعرف علي درجة تحقق معاهد

نظم المعلومات لمعايير ضمان الجودة ،**وتختلف هذة الدراسة مع البحث الحالي:**أن هذة الدراسة تم التطبيق علي عينة من الجامعات الحكومية والخاصة ،أما البحث الحالي تم التطبيق علي عينة من معاهد نظم المعلومات الإدارية كما استخدمت الدراستين المنهج الوصفي،**ولقد استفاد الباحث من هذة الدراسة في:** بناء الجانب النظري للبحث.

٤- **دراسة صفاء أحمد شحاتة(٢٠١٧) بعنوان"المعايير القومية لتقويم واعتماد مؤسسات التعليم العالي في مصر "دراسة تحليلية"** " هدفت الدراسة إلي عرض لمدخل التطوير القائم علي المعايير ومناقشتة من خلال الأدبيات ، وتحديد إصدارات الهيئة القومية لضمان جودة التعليم والإعتماد وتعديلاتها، وتحديد معايير التحليل، وتحليل الإصدارات الثلاثة في ضوء المعايير، والكشف عن التحديات والصعوبات التي تواجه تطبيق مدخل التقويم القائم علي المعايير، وتوصلت الدراسة إلي أن الإصدار الجديد لايعني معايير جديدة بمعني أنه لم يتم وضع معايير لم تكن موجودة في الإصدارات السابقة وحذف معايير أخري، والإصدار الجديد جاء تنفيذا للائحة التنفيذية للهيئة والتي تنص علي أن يتم مراجعة المعايير القياسية كل خمس سنوات علي الأكثر، والإصدار الجديد يتضمن نفس المعايير بمعني أن مؤسسات التعليم العالي مازالت في طور استيفاء المعايير الحالية وأن الإصدار الجديد هو للتنقيح وتلافي أوجة القصور التي أظهرها التطبيق من عام ٢٠٠٩ وحتي الأن، والإصدار الجديد يتماشي مع التوجهات العالمية في مجال معايير اعتماد مؤسسات التعليم العالي علي مستوي المعايير والمؤشرات دون الممارسات، والإصدار الجديد هو الأكثر تنظيما من حيث المنهجية والوضوح والإختصار والتجديد من الإصدارات السابقة ، توجد تحديات وصعوبات تواجه المؤسسات في استيفاء المعايير في الإصدارات السابقة لابد من مواجهتها.

تتفق هذة الدراسة مع البحث الحالي: في الكشف علي الصعوبات التي تواجه تطبيق الجودة والاعتماد، **وتختلف هذة الدراسة مع البحث الحالي: أن هذة الدراسة :** تهدفت إلي عرض لمدخل التطوير القائم علي المعايير ومناقشتة، أما البحث الحالي يهدف إلي معرفة مقومات اعتماد معاهد نظم المعلومات الإدارية، **ولقد استفاد الباحث من هذة**

الدراسة في:معرفة أخر التعديلات علي إصدارات الهيئة القومية لضمان الجودة والإعتماد.

٥- **دراسة فتحي راحمون(٢٠١٧) بعنوان " إدارة الجودة الشاملة مدخل لتطوير مؤسسات التعليم العالي"** "وهدفت الدراسة إلي التعرف علي المفاهيم النظرية المتعلقة بالجودة الشاملة، التعرف علي إدارة الجودة الشاملة في مجال التعليم العالي، والتعرف علي معايير ومتطلبات تطبيق الجودة الشاملة في الجامعات، والتعرف علي المعوقات العامة لتطبيق إدارة الجودة الشاملة في الجامعات، وضع تطور مقترح لتطوير التعليم العالي بالجزائر في ضوء مفاهيم إدارة الجودة الشاملة ، والتوصل إلي نتائج ومقترحات تساهم في تحسين جودة خدمة مؤسسات التعليم العالي ، واستخدمت الدراسة المنهج الوصفي التحليلي لإنة يسمح بتوفير البيانات والحقائق عن المشكلة المدروسة ، وتفسيرها والوقوف علي دلالاتها، وتوصلت الدراسة إلي عدة نتائج من أهمها: تطبيق نظام الجودة الشاملة في المنظمات التعليمية يساهم بدرجة كبيرة في نجاح هذة المنظمات، يجب نشر ثقافة الجودة علي مستوي المؤسسة وبصورة مستمرة كإصدار مجلة دورية تعني بضمان جودة التعليم العالي وفتح تخصصات في هذا المجال، نقل خلايا الجودة علي مستوي الجامعات والكليات من الطابع الإختياري إلي الطابع الإلزامي، وضرورة توفير الرغبة والإيمان بضرورة اعتماد نظام إدارة الجودة الشاملة ونشر ثقافتها في أوساط أعضاء الهيئة الإدارية العلياوأعضاء هيئة التدريس والطلاب.

تتفق هذة الدراسة مع البحث الحالي:في معرفة متطلبات تطبيق الجودة في مؤسسات التعليم العالي، **وتختلف هذة الدراسة مع البحث الحالي:**أن هذة الدراسة وضعت تصور مقترح لتطوير التعليم العالي ،أما البحث الحالي يبحث عن واقع اعتماد معاهد نظم المعلومات الإدارية، **ولقد استفاد الباحث من هذة الدراسة في:** في معرفة آلية نشر ثقافة الجودة بمعاهد نظم المعلومات الإدارية.

٦-**دراسة بيومي ضحاوي، ونهي العاصي(٢٠١٦) بعنوان مقارنة بين خبرتي الولايات المتحدة الأمريكية وكندا في ضمان جودة واعتماد مؤسسات التعليم العالي والإفادة منها في مصر**" هدفت الدراسة إلي إلقاء الضوء علي فلسفة ضمان الجودة والاعتماد بالتعليم العالي بالولايات المتحدة الأمريكية وكندا ، وتحديد الآليات المتبعة في ضمان الجودة والاعتماد وأهم الهيئات المسئولة عن ذلك، التحليل الثقافي للقوي والعوامل المؤثرة في نظم ضمان الجودة والاعتماد بالتعليم العالي في الولايات المتحدة الأمريكية وكندا، وعقد مقارنة بين كل من نظم الاعتماد وضمان جودة التعليم العالي بالولايات المتحدة الأمريكية وكندا، طرح الدروس المستفادة من خبرتي دولتي المقارنة في تطوير نظام ضمان الجودة والاعتماد بمؤسسات التعليم العالي في مصر، واستخدمت الدراسة المنهج المقارن حيث يعد من أكثر الأساليب البحثية ملاءمة لمجال الدراسة، وتوصلت الدراسة إلي عدد من الدروس المستفادة يمكن لكل من مؤسسات التعليم العالي والهيئة القومية لضمان جودة التعليم العالي بمصر من اتباعها لتطوير نظم ضمان الجودة والاعتماد بهاوكان من أهم هذة التوصيات : إنشاء منظمات لتأهيل مؤسسات التعليم العالي للتقدم للاعتماد، وإنشاء منظمات لتقييم الهيئة القومية لضمان جودة التعليم والاعتماد، والإهتمام بالاعتماد المهني التخصصي، مواءاة خصوصية وتنوع مؤسسات التعليم العال، و**تتفق هذة الدراسة مع البحث الحالي:** في معرفة فلسفة ضمان الجودة والاعتماد ،**وتختلف هذة الدراسة مع البحث الحالي:**أن هذة الدراسة اهتمت بعقد مقارنة بين كل من نظم الاعتماد وضمان جودة التعليم العالي بالولايات المتحدة الأمريكية وكندا، طرح الدروس المستفادة من خبرتي دولتي المقارنة في تطوير نظام ضمان الجودة والاعتماد بمؤسسات التعليم العالي في مصر ،أما البحث الحالي إهتم بمعرفة مقومات اعتماد معاهد نظم المعلومات الإدارية، **ولقد استفاد الباحث من هذة الدراسة في:** في معرفة نظم الاعتماد وضمان جودة التعليم العالي بالولايات المتحدة الأمريكية وكندا والاستفادة منها في اعتماد معاهد نظم المعلومات الإدارية.

٧-**دراسة محمود يحي وآخرون (٢٠١٥) بعنوان" العوامل المرتبطة بالسلوك التعاونى لأعضاء وحدات ضمان الجودة والإعتماد بمؤسسات التعليم العالى فى مصر**" هدفت الدراسة إلي بناء مقياس للتعرف على السلوك التعاونى لأعضاء فريق ضمان الجودة والإعتماد بمؤسسات التعليم العالى فى مصر ، تحديد الصورة العاملية للبنود التى تشكل مقياسا للسلوك التعاونى لأعضاء فريق ضمان الجودة والإعتماد بمؤسسات التعليم العالى فى مصر ,والتوصل الى مجموعة بنود مختصرة يكون لها صلاحية قياس السلوك التعاونى لأعضاء وحدات ضمان الجودة والإعتماد بمؤسسات التعليم العالى فى مصر واستخدمت الدراسة المنهج الوصفى بالإسلوب المسحى لملائمتة لطبيعة البحث، وتوصلت الدراسة إلي عدة توصيات من أهمها: الإهتمام بدراسة السلوك التعاونى لأعضاء وحدات ضمان الجودة والإعتماد كهدف يجب الأخذ بة فى الجامعات المصرية, حيث أن الجماعات التعاونية إذا ما قورنت بالجماعات التنافسية ,تتميز بوجود دافع فردى أقوى لإكمال العمل الجماعى ,والشعور بالواجب نحو الآخرين ,وتفاعل وأتصال وتفاهم أكبر بين الأعضاء ,مع شعور أكبر بالرضا عن العمل ,وتعبير أكثر عن روح الصداقة فى المناقشات ,وتنسيق أكبر بين الجهود فى التفاعل الاجتماعى، والسعى لإكساب كل عضو فى وحدات ضمان الجودة والإعتماد فى الجامعات المصرية الاقتناع بأهمية الدور الذى يقوم بة, ويمتد هذا المفهوم بالنسبة لبعض الأعضاء الذين لايشاركون بشكل مباشر فى تلك الوحدات .مع ضرورة تعاون الجميع وترابطهم الوثيق فى الظهور كجهة واحدة خلف وحدات ضمان الجودة والإعتماد فى الجامعات المصرية ,ويعنى ذلك أن يقدم المسئولين ليس فقط المساعدات والإمكانات اللازمة ,بل أيضا الدعم المعنوى والتشجيع المستمر، **تتفق هذة الدراسة مع البحث الحالي:** في توضيح أهمية التعاون بين أعضاء فريق ضمان الجودة والإعتماد ، **وتختلف هذة الدراسة مع البحث الحالي:**أن هذة الدراسة هدفت إلي بناء مقياس للتعرف على السلوك التعاونى لأعضاء فريق ضمان الجودة والإعتماد بمؤسسات التعليم العالى فى مصر ،أما البحث الحالي هدف إلي معرفة واقع اعتماد معاهد

نظم المعلومات الإدارية ، **ولقد استفاد الباحث من هذة الدراسة في:** استخدام المنهج الوصفي للدراسة الحالية.

٨-دراسة سهير أحمد حسن عبد الغفار(٢٠١٣) بعنوان "تطوير أداء كلية التربية ببورسعيد في مجال خدمة المجتمع وتنمية البيئة في ضوء معايير ضمان الجودة والاعتماد" هدفت الدراسة إلي تحليل معايير ومؤشرات ضمان الجودة والاعتماد التي وضعتها الهيئة القومية في مجال خدمة المجتمع وتنمية البيئة ، واعداد معايير مقترحة في ذلك المجال ، رصد الواقع الفعلي لدور كلية التربية – جامعة بورسعيد في مجال خدمة المجتمع وتنمية البيئة ، وإبراز أهم المعوقات التي تواجة تطبيق كلية التربية – جامعة بورسعيد لمعايير ضمان الجودة والاعتماد في مجال خدمة المجتمع وتنمية البيئة ، وضع خطة استراتيجية مقترحة لخدمة المجتمع وتنمية البيئة في ضوء معايير ضمان الجودة والاعتماد، واستخدمت الباحثة المنهج الوصفي وذلك لوصف ماجاء بأدبيات الدراسة في مجال خدمة المجتمع وتنمية البيئة، وتوصلت الدراسة إلي إن رؤية كلية التربية ببورسعيد في مجال خدمة المجتمع وتنمية البيئة رؤية شكلية، وغير محددة المعالم، وأنة لايوجد دعوة لأعضاء هيئة التدريس لحضور الاجتماعات الدورية التي تعقدها مؤسسات المجتمع ذات الصلة للإستفادة من خبراتهم، بالإضافة إلي أن كلية التربية ليس لديها الكفاءة والخبرة علي وضع الأهداف الإستراتيجية لمجال خدمة المجتمع وتنمية البيئة، **تتفق هذة الدراسة مع البحث الحالي:في** إبراز أهم المعوقات التي تواجهة تطبيق معايير ضمان الجودة ، **وتختلف هذة الدراسة مع البحث الحالي:أن هذة الدراسة هدفت إلي** وضع خطة استراتيجية مقترحة لخدمة المجتمع وتنمية البيئة في ضوء معايير ضمان الجودة والاعتماد،أما البحث الحالي هدف إلي معرفة واقع اعتماد معاهد نظم المعلومات الإدارية **ولقد استفاد الباحث من هذة الدراسة في:** معرفة المعوقات التي تواجهة تطبيق معايير ضمان جودة التعليم والاعتماد.

٩-دراسة محمودعباس (٢٠١١) بعنوان" مقاومة التغيير تجاة ثقافة الجودة والاعتماد لدي أعضاء هيئة التدريس بالجامعات المصرية دراسة نظرية تحليلية"هدفت الدراسة إلي تحديد الأساليب الداعمة لمقاومة التغيير تجاة نشر ثقافة الجودة والاعتماد لدي أعضاء هيئة التدريس، واستخدم الباحث المنهج الوصفي، وتوصلت الدراسة إلي أن نجاح التغيير بالجامعات المصرية ونشر ثقافة الجودة والاعتماد بها يتطلب قيادة فعالة ، تتحكم في كل جوانب التغيير ، من خلال نهج علمي يستشرف آفاق المستقبل التربوي ، وفق خطة استراتيجية تسير علي هداها عملية التغيير.

تتفق هذة الدراسة مع البحث الحالي: في أساليب نشر ثقافة الجودة

وتختلف هذة الدراسة مع البحث الحالي:أن هذة الدراسة هدفت إلي تحديد الأساليب الداعمة لمقاومة التغيير تجاة نشر ثقافة الجودة والاعتماد أما البحث الحالي يهتم بنشر ثقافة الجودة بمعاهد نظم المعلومات الإدارية للوصول إلي الاعتماد

ولقد استفاد الباحث من هذة الدراسة في: معرفة أساليب نشر ثقافة الجودة بمعاهد نظم المعلومات الإدارية بالإضافة إلي إتمام الجانب النظري للبحث.

١٠- دراسة مصطفي محمد أحمد الكرداوي،(٢٠٠٩)، بعنوان " أثر تطبيق مشروعات ضمان الجودة والاعتماد الأكاديمي علي ترسيخ ثقافة الجودة الشاملة بالجامعات المصرية" هدفت الدراسة إلي التعرف علي أثر تطبيق مشروعات ضمان الجودة والاعتماد الأكاديمي علي ترسيخ ثقافة الجودة الشاملة وترسيخها بجامعة المنصورة، وطبقت الدراسة علي عينة من أعضاء هيئة التدريس والطلاب المستفيدين من خدمات الجامعة ، ومن التحليل الإحصائي لبيانات الدراسة الميدانية ، أوضحت الدراسة وجود تأثير معنوي لتطبيق مشروعات ضمان الجودة والإعتماد الأكاديمي علي جميع أبعاد الجودة لدي أعضاء هيئة التدريس، في الوقت الذي لم تسفر فية عن وجود تأثير معنوي لتطبيق تلك المشروعات علي الإبتكار والتجديد لدي الطلاب. ولقد أوصت الدراسة بعدم إلقاء أعباء توكيد الجودة علي المؤسسة التعليمية وحدها، وتقديم المساعدات للمشرفين علي وحدات

توكيد الجودة ، وتقييم الاحتياجات التدريبية علي المستويات كافة ، وعمل دليل مفصل بالخطوات والإجراءات اللازمة لتحقيق الجودة.

تتفق هذة الدراسة مع البحث الحالي:في توضيح الخطوات والإجراءات اللازمة لتحقيق الجودة،**وتختلف هذة الدراسة مع البحث الحالي:أن هذة الدراسة** هدفت إلي التعرف علي أثر تطبيق مشروعات ضمان الجودة والاعتماد الأكاديمي علي ترسيخ ثقافة الجودة الشاملة وترسيخها بجامعة المنصورة،أما البحث الحالي إهتم بمعرفة واقع اعتماد معاهد نظم المعلومات الإدارية ، **ولقد استفاد الباحث من هذة الدراسة في:** بالإهتمام بالاحتياجات التدريبية لأعضاء هيئة التدريس والهيئة المعاونة والإداريين لإستكمال متطلبات اعتماد معاهد نظم المعلومات الإدارية

الدراسات الأجنبية

١- **دراسة دي فينسينزي وجارو وجوجلينون Garau & Guaglianone, 2018 (De Vincenzi,** هدفت إلي التعرف علي تأثير عمليات ضمان الجودة علي عمليات التدريس والتعلم من وجه نظر أصحاب المصلحة الرئيسين: الطلبة والمعلمون والسلطات الأكاديمية. وقد أجريت الدراسة علي ثلاث مؤسسات خاصة للتعليم العالي في الأرجنتين حددت أنها أدخلت بعض التغييرات التي تركز علي الجودة في عملية التعليم. ومن أهم نتائج الدراسة: أنة تم ملاحظة درجة عالية من تمكين السلطات المؤسسية فيما يتعلق بإدارة التعليم ، واهتمام أكبر بتنوع أساليب التدريس؛ ومع ذلك توصلت الدراسة إلي أنة مازال من المبكر التأكد من التأثير المباشر لهذة التحولات علي نتائج التعلم ، **تتفق هذة الدراسة مع البحث الحالي:**في التعرف علي تأثير عمليات ضمان الجودة علي جودة النشاطات التعليمية ، **وتختلف هذة الدراسة مع البحث الحالي:**أن هذة الدراسة هدفت إلي التعرف علي تأثير عمليات ضمان الجودة علي عمليات التدريس والتعلم من وجه نظر أصحاب المصلحة الرئيسين،أما البحث الحالي يهدف معرفة واقع اعتماد معاهد نظم المعلومات الإدارية ، **ولقد استفاد الباحث من هذة الدراسة في:** في بناء الجانب النظري للبحث

٢-دراسة دي أندا (De Anda ,2017) "هدفت الدراسة إلي وصف المعوقات التي يواجهها قادة جامعيتين مكسكيتين خلال عملية الاعتماد الأكاديمي وكيف يطورون استراتيجيات عملية للحصول علي الاعتماد الأكاديمي الإقليمي الأمريكي،واستخدمت الدراسة منهج دراسة الحالة، ولجمع البيانات استخدمت أسلوب المقابلة وطبقت الإستبانة، وتكونت عيبة الدراسة(٨) من القادة الإداريين في الجامعتين، وأظهرت نتائج هذة الدراسة أن عملية صنع القرار التي تتخذها القيادة الجامعية تعد نقطة البدء في السعي نحو الاعتماد الأكاديمي الإقليمي، وأن تنظيم العمل الداخلي للمؤسسة التعليمية يعد عنصرا أساسيا في السعي نحو الإعتماد ، وكذلك في تحسين التخطيط الإستراتيجي، **تتفق هذة الدراسة مع البحث الحالي:** في معرفة معوقات الاعتماد ، **وتختلف هذة الدراسة مع البحث الحالي:**أن هذة الدراسة هدفت إلي وصف المعوقات التي يواجهها قادة جامعتين مكسكيتين خلال عملية الاعتماد الأكاديمي، أما البحث الحالي هدف إلي معرفة واقع اعتماد معاهد نظم المعلومات الإدارية ، **ولقد استفاد الباحث من هذة الدراسة في** إعداد الجانب النظري الخاص بمعوقات اعتماد معاهد نظم المعلومات الإدارية

٣-دراسة سولارت (Solarte , 2017) "هدفت الدراسة إلي اختيار الكشف عما إذا كانت هناك فروق واختلافات تتعلق بتخريج الطلاب وتوظيفهم استنادا إلي الاعتماد للجامعة فيما إذا كانت معتمدة أكاديميا أو غير معتمدة ، واستخدمت الدراسة المنهج الكمي ، وتم استخدام أداة وقاعدة بيانات خاصة بنظام ضمان جودة التعليم العالي لجمع بيانات الدراسة ، ومجتمع الدراسة بلغ (٢٨٨) مؤسسة تعليمية حيث تم اختيار (٦٢) جامعة منها للمشاركة في الدراسة (٣١) جامعة معتمدة و(٣١) جامعة غير معتمدة، وأظهرت نتائج الدراسة أن الخريجين من الجامعات المعتمدة أكاديميا أكثر عددا من خريجي الجامعات الغير معتمدة أكاديميا، وعن وجود فروق مهمة بين الجامعات المعتمدة أكاديميا والجامعات غير المعتمدة فيما يخص مؤشرات التقييم : (الطالب، الأستاذ الجامعي، والأهلية الإجتماعية، والأثر الإجتماعي) ، **تتفق هذة الدراسة مع البحث**

الحالي: في اعتماد مؤسسات التعليم العالي وأثر الاعتماد علي خريجي هذة المؤسسات في التعيين، **وتختلف هذة الدراسة مع البحث الحالي:**أن هذة الدراسة هدفت إلي اختيار الكشف عما إذا كانت هناك فروق واختلافات تتعلق بتخريج الطلاب وتوظيفهم استنادا إلي الاعتماد للجامعة، أما البحث الحالي إهتم بمعرفة واقع اعتماد معاهد نظم المعلومات الإدارية ،**ولقد استفاد الباحث من هذة الدراسة في** معرفة أهمية اعتماد مؤسسات التعليم العالي بالنسبة للخريجين.

٤-**دراسة ليويس (Lewis,2016)**" هدفت الدراسة الي اختيار تصورات أعضاء هيئة التدريس للاعتماد الأكاديمي ، واستخدم فيها المنهج النوعي، وتمجمع البيانات والمعلومات من خلال أسلوب المقابلة وتحليل الوثائق الشخصية للتعرف علي تصوراتهم المتعلقة بالإعتماد الأكاديمي وبلغت عينتها(١١) عضو هيئة تدريس من جامعة فلوردا ، وأظهرت نتائجها أن الاعتماد الأكاديمي يسهم في تحسين المناهج التعليمية وتجويدها في الجامعة وأن هناك علاقة بين تطوير المنهاج التعليمي وبين الاعتمادالأكاديمي ، وأعضاء هيئة التدريس يدركون أهمية الاعتماد الأكاديمي.

تتفق هذة الدراسة مع البحث الحالي:أهمية اعتماد مؤسات التعليم العالي ، **وتختلف هذة الدراسة مع البحث الحالي:** أن هذة الدراسة هدفت الي اختيار تصورات أعضاء هيئة التدريس للاعتماد الأكاديمي، أما البحث الحالي إهتم بواقع اعتماد معاهد نظم المعلومات الإدارية ، **ولقد استفاد الباحث من هذة الدراسة في** في بناء الجانب النظري للبحث

٥- **دراسة كل من كاستيلانوس، وفيردوجو، وجارسيا(Castellanos, Verdugo,&Garcia,2014)** إلي تقييم جودة البرامج الأكاديمية بجامعة ولاية سونورا المكسيكية وفقا لمعايير مجلس اعتماد التعليم العالي والمعايير التكميلية للمواصفة القياسية لإدارة الجودة الأيزو(٢٠٠٨-٩٠٠١) ولقد توصلت الدراسة إلي تطبيق نظام إدارة الجودة الأيزو (٢٠٠٨-٩٠٠١) جزء لايتجزأ من منظومة الجودة بجامعة ولاية سونورا المكسيكية ويعزز من قدرة الجامعة علي التنافسية في مجال التعليم الجامعي؛ نظرا لكونة نظاما يحرص علي توثيق الإجراءات ومراقبة السجلات والوثائق وإجراء المراجعة الإدارية

والحصول علي التغذية المرتدة من الطلاب والمعلمين ، وإجراء عمليات للتدفق الداخلي، واستخدام الإجراءات التصحيحية والوقائية واتباع نهج شامل للتحسين المستمر في الأداء المؤسسي ، ودعم الأنشطة المتعلقة بالمؤهلات الأكاديمية ودعم البرامج التعليمية ، واستخدام نماذج للجودة تتسم بالسهولة والمرونة في التكيف مع التغيرات التي تتطلبها البيئة التعليمية ، **تتفق هذة الدراسة مع البحث الحالي:** في أهمية تطبيق الجودة بمؤسسات التعليم العالي ، **وتختلف هذة الدراسة مع البحث الحالي:**أن هذة الدراسة هدفت إلي تقييم جودة البرامج الأكاديمية بجامعة ولاية سونورا المكسيكية وفقا لمعايير مجلس اعتماد التعليم العالي والمعايير التكميلية، أما البحث الحالي اهتم بواقع اعتماد معاهد نظم المعلومات الإدارية ، **ولقد استفاد الباحث من هذة الدراسة في:** أهمية عمل مراجعات داخلية لأنشطة الجودة وإجراء المراجعة الإدارية والحصول علي التغذية المرتدة من الطلاب والمعلمين.

٦-دراسة ماريا وميراتا**(MAIRATA , Maria 2012)** والتي هدفت إلى تحليل واقع تطبيق نظام ضمان الجودة وآفاقه في الجامعات الاسبانية، من خلال استجواب مسؤولي الجودة بالجامعات محل الدراسة، وقد أظهرت النتائج عن وجود خلايا لضمان الجودة بهذة الجامعات وعن تطور وظائفها وتنوعها من مجرد توفير معلومات لوحدات التقييم الداخلية والخارجية والعمل على التطبيق المستمر لنظام ضمان الجودة، كما كشفت الدراسة عن وجود جملة من المعوقات والمتطلبات، نذكر منها عدم وجود – في بعض الحالات –مسؤول لضمان الجودة، الحاجة للتحديد الدقيق لسياسة الجودة وأهدافها، الحاجة لتحديد ووضع الاجراءات، نقص الافراد المختصين في إدارة الجودة، الحاجة للموارد التكنولوجية،...كما أظهرت الدراسة أن نظام ضمان الجودة يعد أحد أهم العناصر التي تضمن لمؤسسات التعليم العالي الأسبانية التكيف بنجاح مع الفضاء الأوروبي للتعليم العالي ، **تتفق هذة الدراسة مع البحث الحالي:**معرفة معوقات تطبيق معايير ضمان الجودة ، **وتختلف هذة الدراسة مع البحث الحالي:أن الدراسة الحالية** هدفت إلى تحليل

واقع تطبيق نظام ضمان الجودة وآفاقه في الجامعات الاسبانية، من خلال استجواب مسؤولي الجودة بالجامعات محل الدراسة، أما البحث الحالي إهتم بمعرفة معوقات تطبيق معايير ضمان الجودة ، **ولقد استفاد الباحث من هذة الدراسة في** العمل على التطبيق المستمر لنظام ضمان الجودة معرفة معوقات ضمان الجودة.

التعليق علي الدراسات السابقة عربية وأجنبية

مما سبق عرضه من دراسات أجنبية وعربية يمكن بيان أوجه الإتفاق والإختلاف والإستفادة من هذة الدراسات علي النحو التالي:

أوجه الإتفاق: يتفق البحث الحالي مع ماسبق من دراسات في الأتي:

- تناول قضية الجودة في مؤسسات التعليم العالي.
- محاولة الإستفادة من التجارب الدولية في تطبيق نظم ضمان الجودة والاعتماد.
- دراسة معايير الجودة وتحليلها والإشتراطات الملزمة لتحقيق الجودة في مؤسسات التعليم العالي.
- أن تطبيق معايير ضمان الجودة في مؤسسات التعليم العالي (كليات ومعاهد) يكتسب أهمية بالغة لمواجهة التحديات العالمية في بيئة التعلم.
- أن جودة التعليم العالي (كليات ومعاهد) تلعب دورا كبيرا في عمليات التطوير والتغيير في عمليات وأنشطة التعليم الجامعي.
- أن تطبيق معايير الجودة يؤدي إلي تحسين مخرجات التعلم (الخريجين) والحصول علي الاعتماد.

أوجه الإختلاف: يختلف البحث الحالي عن ماسبق من دراسات في الأتي:

- تناول مقومات الاعتماد بمعاهد نظم المعلومات الإدارية بوزارة التعليم العالي في مصر.
- اتخاذ فيئات مجتمع الدراسة التي تمثل نوعيات مختلفة من معاهد لم تتقدم للاعتماد نهائيا، ومعاهد تقدمت للاعتماد وحصلت علي ارجاء ، ومعاهد تقدمت

للاعتماد وتم اعتمادها لاستكمالها معايير الجودة الخاصة بالهيئة القومية لضمان جودة التعليم والاعتماد في مصر.

- تم التوصل لنتائج من خلال الدراسة النظرية والدراسة الميدانية وفي ضوء هذة النتائج تم التوصل إلي توصيات ومقترحات قد تخدم جميع مؤسسات التعليم العالي الحكومي والخاص في الاعتماد من قبل الهيئة القومية لضمان جودة التعليم والاعتماد في مصر.

أوجة الإستفادة من الدراسات السابقة :لقد استفاد البحث الحالي من الدراسات السابقة في الأتي:

- لقد ساعدت الدراسات السابقة الباحث في الاختيار الدقيق للمشكلة البحثية ومن ثم عنوانها.
- بناء الإطار النظري للبحث الحالي.
- الاستفادة من خبرات بعض الدول العربية والأجنية في مجال الجودة والاعتماد.
- إعداد محاور استبانة البحث الحالي.

<u>خطوات البحث وإجراءاتة</u>

الإطار العام للبحث ويشمل الأتي:-

(مقدمة ، مشكلة البحث وأسئلته،أهداف البحث وأهميتة، منهج البحث، حدودة ، ومصطلحاتة، والدراسات السابقة، وخطوات البحث وإجراءاتة)

القسم الأول: الأطر النظرية لضمان جودة التعليم والإعتماد لمؤسسات التعليم العالي إقليميا ودوليا ويشمل :-

(تمهيد، أهم المتغيرات الإقليمية والدولية الدافعة لتبني الجودة والإعتماد الأكاديمي، تجارب بعض الدول الإقليمية والدولية في مجال تهيئة الكليات والمعاهد لتطبيق الاعتماد وضمان الجودة)

القسم الثاني:الهيئات المسئولة عن ضمان جودة التعليم والاعتماد لمؤسسات التعليم العالي إقليميا ودوليا ويشمل:-

(تمهيد، أولا: الهيئات المسئولة عن ضمان الجودة والاعتماد في الدول الأجنبية وتشمل بالولايات المتحدة الأمريكية، واليابان ، والمملكة المتحدة، ثانيا: الهيئات المسئولة عن ضمان الجودة والاعتماد في الدول الإقليمية وتشمل المملكة العربية السعودية ، والمملكة الأردنية الهاشيمية)

القسم الثالث : الواقع الراهن لمقومات اعتماد معاهد نظم المعلومات الإدارية بوزارة التعليم العالي بمصر.(تمهيد، واقع اعتماد المعاهد العالية الخاصة بجميع تخصصاتها من قبل الهيئة القومية لضمان جودة التعليم والاعتماد بمصر، الحاجة إلى ضمان الجودة التعليم بكليات ومعاهد التعليم العالي، أهداف نظام ضمان الجودة بكليات ومعاهد التعليم العالي، إجراءات وقرارات عملية التقويم والاعتماد لكليات ومعاهد مؤسسات التعليم العالي في مصر ، ثقافة الجودة والاعتماد بمعاهد نظم المعلومات الإدارية ، مفهوم ثقافة الجودة، أبعاد ثقافة الجودة، خصائص ثقافة الجودة، عناصر ثقافة الجودة، متطلبات نشر ثقافة الجودة ، مبادئ نشر ثقافة الجودة ، مبررات نشر ثقافة الجودة ، مقومات اعتماد معاهد نظم المعلومات الإدارية)

القسم الرابع: الدراسة الميدانية ونتائجها وأهم المقترحات والتوصيات الخاصة التي تساهم في توفير مقومات اعتماد معاهد نظم المعلومات الإدارية بوزارة التعليم العالي بمصر.

القسم الأول: الأطر النظرية لضمان جودة التعليم والإعتماد لمؤسسات التعليم العالي إقليميا ودوليا

تمهيد " مع إطلالة القرن الحادي والعشرين غدا الإهتمام بالتعليم سبيل الأمم نحو التقدم والرقي وسعت كافة الدول من خلال برامجها التعليمية إلي أن تعدل في أوضاعها السياسية والاجتماعية والاقتصادية والثقافية بحثا عن الأفضل ، وزاد الإهتمام بالعنصر البشري في التعليم وترسيخ الاتجاة الداعم باعتبار أن الإستثمار البشري هو أرقي أنواع الاستثمار ومن هنا ظهر الاستثمار التعليمي وسعت الأنظمة التعليمية في الدول المتقدمة

إلـي توظيـف مبـادئ الإسـتثمار الإقتصـادي علـي أنظمتهـا التربويـة"**(جـوهر ؛ رضـوان ، ٢٠١٤: ١)**،" ونتيجة لذلك أصبح التعليم هو المحدد الأساسي للتنمية واكتساب المهارات والمعرفة للأفراد، وذلك لأن التوسع الكمي السريع للفرص التعليمية هو مفتاح التنمية لتلك الدول والركيزة الأساسية لها ، إذ أنة هو الطاقة المحركة للتنمية البشرية التي تهدف إلي تحقيق إنسانية الإنسان من خلال التكوين الأمثل لقدرات الفرد ومعارفة، ومهاراتة ، وبما يمكنة من التفاعل المثمر والخلاق مع بيئتة بمكوناتها المادية والبشرية والمؤسسية"**(عيد ، ٢٠١٣: ٣٠٠)**،" كل هذا جعل جودة التعليم وتطويرة واعتماد مؤسساتة ضرورة حتمية، من أجل تحسين جودة ونوعية التعليم وجعلة أكثر مناسبة للإحتياجات الفردية والمجتمعية، والتقويم المستمر لعوامل النجاح نحو تحقيق الأهداف المنشودة من وراء اعتماد المؤسسات التعليمية"**(محمود ،٢٠١٦: ٤١٢)**

أهم المتغيرات الإقليمية والدولية الدافعة لتبني الجودة والإعتماد الأكاديمي

١-**زيـادة الطلـب علـي التعلـيم العـالي:** إن التوسـع الكلـي الـذي شـهدة التعلـيم العـالي فـي البلدان العربية قاصر عن استيعاب الأعداد المتزايدة الراغبة في الإلتحاق به نتيجة للتزايد الكبير في الطلب الإجتماعي علي التعليم العالي ، كما ان القدرات الإستيعابية لمؤسسات التعلـيم العـالي مازالـت دون الحجـم الـذي يمكنهـا مـن اسـتيعاب خريجـي التعلـيم الثـانوي الراغبين فـي متابعـة دراستهم لمـا فـوق المرحلـة الثانويـة ، ولازالـت أعداد كبيرة من خريجـي التعلـيم الثـانوي لا يجـدون أمـاكن لهـم فـي الجامعـات الحكوميـة ومؤسسـات التعلـيم العـالي الخاص.**(الغامدي، ٢٠٠٥: ٣٠)**

٢-**التعلـيم غيـر التقليـدي والحـراك الطلابـي :** الـذي يفرض أن يكون التركيـز علـي التعليم أكثر من المكان والوقت الذي يتم فية التعلم ، ويبدو أن المنطقة العربية مقبلة علي التوجه لعدد من الخيارات خارج إطار التعليم الجامعي التقليدي حيث نلمح انتشارا واسعا لنمط التعليم المفتوح والتعليم الخاص الذي تمثل منه الجامعة العربية المفتوحة نموذجا أخذ في الإنتشار بسرعة كبيرة لتواجد فروعها في كل من الكويت ومصر والأردن ولبنان والبحرين

والسعودية. كما أن العديد من الجامعات قد سارعت بفتح برامج التعليم الموازي والتعليم عن بعد. إضافة إلي تواجد العديد من مكاتب التعليم العالي الأجنبي في البلدان العربية فضلا عن التوسع المضطرب للكليات والمعاهد والجامعات الخاصة.**(صائغ،٢٠٠٥: ٣٩)**

٣-الإنضمام لمنظمة التجارة العالمية والذي يمثل تحديا لمؤسسات التعليم العالي بسبب المنافسة والإغراق . حيث يتضمن النظام الأساسي لمنظمة التجارة العالمية ، ويعتبر القطاع التربوي أحد المسارات الأساسية المندرجة تحت لواء مجال الخدمات، كما أن الخدمات تعني الأنشطة التجارية في سلع غير حسية(غير مجسدة) وتحكمها الاتفاقية العامة في الخدمات، وتشمل الخدمات التربوية جميع البرامج التعليمية والتدريبية بكافة مراحلها وأنماطها ومستوياتها بما في ذلك مؤسسات التعليم العالي الحكومي والخاص.

إلا أنة يقع علي مؤسسات التعليم العالي مسئولية عظمي تتبلور في بناء القدرات والمهارات والكفايات الفردية للتكيف مع المتغيرات المتسارعة إضافة إلي تفعيل البحث العلمي والإرتقاء بمستوي الخريجين. حيث يتضح من عدم الموازنة

بين المحلية والعالمية فيما يخص الإعداد وبناء المناهج والبرامج وممارسات التقويم والتعليم وعدم توظيف تقنيات المعلومات التي تهيئ تكوين المجتمع المعرفي وتستجيب لمتطلبات الإقتصاد الرقمي في إطار الثوابت الشرعية والقيم الوطنية والمجتمعية.**(صائغ،٢٠٠٧ : ٢٧)**

٤- مجاراة الإتجاهات الحديثة نحو ضمان جودة التعليم العالي حيث أوصت المؤتمرات والندوات علي مختلف مستوياتها بأهمية تجويد مؤسسات التعليم العالي ومنها المؤتمر الإقليمي العربي للتعليم المنعقد في بيروت (٢٠٠٢م) بضرورة قيام جميع الدول العربية بتأسيس آليات لضمان جودة البرامج والتدريس والنتائج وأن يتم تطوير نظم وإجراءات ومعايير تأكيد الجودة بما يساير التوجهات العالمية مع العمل علي التنوع بما يتمشي وظروف كل دولة كما أوصي المؤتمر بأن يتضمن ضمان الجودة والاعتماد الأكاديمي للبرامج التقويم المؤسسي والمجالات التخصصية ، وأن يكون التمويل علي أساس الأداء

(Babiker,2004:30)، كما ناشد مؤتمر وزراء العرب المسئولين عن التعليم العالي الدول الأعضاء بتأسيس آليات قومية للاعتماد وضمان الجودة تحت مظلة اتحاد الجامعات العربية، وقد تم تأسيس اتحاد الجامعات العربية لمشاركة كل الدول العربية في إنجاز هذة المهمة (**unesco,2003**: 20) وعلي مستوي مجلس التعاون لدول الخليج العربية تمت الموافقة علي إنشاء هيئة تنسيقية للاعتماد الأكاديمي لتبادل الخبرات والتجارب، **(الأمانة العامة لمجلس التعاون،٢٠٠٣)**، وبالفعل بادرت بعض الدول العربية بتأسيس هيئة قومية للاعتماد وضمان الجودة ، ومنها الأردن كما قامت بعض من الدول العربية بتبني آليات للاعتماد وضمان الجودة ومنها المملكة العربية السعودية، ودولة الإمارات العربية المتحدة ، وجمهورية مصر العربية.

٥-محدودية الإمكانيات المادية والاعتماد علي التمويل الحكومي كمصدر أحادي للدخل ويتضح أن نمو التعليم الجامعي لم يصاحبة نمو موازي في المباني والتجهيزات والأجهزة والتقنيات ، وكذلك أعداد ومؤهلات أعضاء هيئة التدريس والموظفين وسواهم من القوي العاملة، وأيضا في الخدمات الطلابية وسواها من المهمات. إضافة إلي اتساع قاعات المحاضرات وإزدحامها بالطلبة، وما يترتب علي ذلك من أسلوب التدريس الذي يكون بطريقة نظرية تخيلية بالاستعانة بالمحاضرات علي السبورة ، وذلك بسبب عجز الإمكانيات والتجهيزات المعملية والوسائل السمعية والبصرية عن مجاراة الأعداد الضخمة من الطلبة، وهذة الطريقة تقضي علي عملية التفاعل التربوي الناشئة من الاحتكاك المباشر بين الطالب وأعضاء هيئة التدريس ،مما يترتب علية نتائج عكسية من حيث نوعية الخريج المرتقبة.

من هذا المنطلق فإن الاستمرار في قصور التمويل والبقاء علي مصدر وحيد يعتمد علية في تمويل مؤسسات التعليم العالي في البلدان العربية يمثل تهديدا سافرا لاستمرارية الجودة وفاعلية الاعتماد الأكاديمي في المنطقة العربية برمتها.

تجارب بعض الدول والإقليمية والدولية في مجال تهيئة الكليات والمعاهد لتطبيق الاعتماد وضمان الجودة:

يتناول هذا الجزء عرضاً لتجارب بعض الدول الإقليمية والدولية في مجال تهيئة الكليات والمعاهد للاعتماد وضمان الجودة وتشمل:-

أولا: تجارب الدول الأجنبية مجال تهيئة الكليات والمعاهد لتطبيق الاعتماد وضمان الجودة:

أ-تجربة الولايات المتحدة الأمريكية:

تعد الولايات المتحدة الأمريكية من الدول الأوائل في تطبيق الاعتماد الأكاديمي وضرورة ضمان جودة التعليم والمحاسبية ففي الماضي كانت المحاسبية بالنسبة لنظم التعليم، تعنى مراجعة الإنفاق والتمويل، وأعداد الطلاب المقيدين ، كذلك الخطة الدراسية، ولكن منذ منتصف الثمانينات من القرن الماضي، أخذت المحاسبية سبيلاً آخر، وبدأ آلا وهو ما تعلمه الطلاب واكتسبوه من معارف ومهارات واتجاهات وذلك مع بداية حركة الامتياز The Excellence Movement حيث ظهر معها إقرار آليات للمحاسبية وكروت التقارير Report Cards ومراجعة الجودة في الكلية ومؤهلات الهيئة التدريسية وخطط نموهم المهني وغيرها من المستجدات التي تستخدم في تقييم أداء الكلية (Ablmonn,2008:30).

أنواع الاعتماد في الولايات المتحدة الأمريكية:

يتحدد الاعتماد في الولايات المتحدة الأمريكية علي شكلين:-(الدهشان،٢٠١٣: ١٧)

١-**اعتماد مؤسسي**.Institutional Accreditation : وتقوم بة مجالس إقليمية تابعة لمؤسسات التعليم نفسها.

٢-**اعتماد تخصصي** Program Accreditation: للبرامج الدراسية تقوم بة لجان متخصصة مثل مجلس اعتماد **الهندسة والتكنولوجيا**(ABET) والذى يعمل منذ الثلاثينات من القرن الماضى، وهيئة اعتماد التعليم الطبى وإلى جانب الاعتماد الأكاديمى، هنالك أيضا فى الولايات المتحدة الاعتماد المهنى مثل اعتماد المهن

التربوية Accreditation of Professional Education Units، فبعد الاعتماد المؤسسى هنالك الاعتماد المهنى، أى أن مؤسسة التعليم العالى التى تحصل على الاعتماد المؤسسى، تطلب أيضا الاعتماد المهنى لأقسامها المهنية، ومن بين هيئات الاعتماد المهنى مجلس اعتماد إعداد المعلمين National Council for Accreditation of Teacher Education (NCATE) ولقد وضعت هذه المؤسسة معايير لإعداد الكوادر التربوية، وكل مؤسسة تطلب الاعتماد المهنى التربوى عليها أن تؤمن تطبيق هذه المعايير.

ويمكن تحديد منطلقات المحاسبية فيما يلي :- (McCarty;Charles 2013,) .

١- أن الكلية أو المعهد مسؤل مسؤلية أساسية عن أداء الطلاب، والذي يمكن الحكم عليه من خلال إنجازاتهم في كافة الاختبارات المقدمة لهم.

٢- أن الكلية أو المعهد هو المؤسسة المسؤولة عن تقديم مواقف التعليم، وبالتالي هي المكان الذي يمكن من خلاله محاسبة أداء كل من أعضاء هيئة التدريس والإداريين.

٣- وضع معايير خارجية تضعها وزارة التعليم العالي يتم في ضوئها التقويم collage site-studant performance

٤- وضع نظام من المكافآت للكليات الناجحة ونظام للتدخل بهدف تعديل الكليات التي تحتاج للتوجيه والإرشاد.

مما سبق يتضح أن هذا النوع من المحاسبية للكليات أو المعاهد يعتمد على اختبارات تعقد للخريجين كما هو الحال في ولايات تكساس ونيويورك وفرجينيا وفلوريدا، حيث هناك تطبيق لمبدأ اللامركزية والتركيز على الجودة الأكاديمية وحرية أولياء الأمور في اختيار أفضل الكليات لتعليم أبنائهم، ونظراً لاعتماد نظام المحاسبية لهذه الكليات على معايير ونظم موحدة تفرض من جهات خارجية يمكن أن يطلق عليها المتطلبات الموحدة من جميع الكليات بغض النظر عن السياق الذي تعمل فيه تلك الكليات.(

Schlechty,2005:21)ونتيجة وقوع الكليات الأمريكية تحت ضغوط رغبات أولياء الأمور والجامعات المهنية وشروط القبول بالمعاهد والكليات والجامعات أو بالتحديد اختبارات الكليات American College Test (ACT) فقد تم وضع خمسة محكات أساسية لحصول الكلية أو المعهد على الاعتماد الأكاديمي وهي كالتالي: -

١-خطة شاملة لتحسين الكلية وتطويرها. ٢- نظام المعلومات والتقييم التعليمي

٣- عملية التدريس.

٤-الرؤية والقيادة ومجتمع الكلية والمجتمع المحلي. ٥- المصادر والتمويل.

وتترجم هذه المحكات إلى المعايير التالية:

المعيار الأول : الفلسفة والرؤية والرسالة والسياسات

المعيار الثاني :الأفراد والمؤهلات

المعيار الثالث :المنهاج والتدريس وتطوير الكلية.

المعيار الرابع :المحاسبية والتقييم والقياس

المعيار الخامس :بيئة تعلم آمنة

وتتمتع هذه المعايير بالمرونة حسب طبيعة كل ولاية من الولايات المتحدة الأمريكية فمثلاً ولاية كنتاكي Kentucky تضع معايير ثلاثة منها ما يتعلق بالأبعاد الأكاديمية وتشمل (المناهج والتدريس والتقييم التعليمي) وثلاثة تتعلق ببيئة التعلم وتشمل (ثقافة الكلية ودعم الطلاب والأسرة والمجتمع المحلي والتنمية المهنية لهيئة التدريس) وباقي المعايير تتعلق بكفاءة نظام الكلية المرتبطة بأساليب القيادة والتمويل ووضع الخطط والتنظيم الفعال).

إجراءات نظام الجودة الاعتماد في الولايات المتحدة الأمريكية:

تتخذ الاجراءات الأتية لاعتماد أي مؤسسة تريد الاعتماد :- (الدهشان ،٢٠١٣: ٢٢)

١- تتقدم المؤسسة التي تريد الحصول علي الاعتماد طلبا لمؤسسة الاعتماد.

٢- يطلب من المؤسسة المنوي اعتمادها ، تقديم الوثائق المطلوبة للاعتماد خلال فترة محددة تمتد أحيانا إلي ١٨ شهرا، إذ أن لائحة الوثائق طويلة وبحاجة إلي وقت كافي

للاعداد ، حيث تقدم المؤسسات التعليمية والتي تطلب الاعتماد تقرير مكتوب عن الأداء في المؤسسة /البرنامج، ويعتمد علي المعايير التي تضعها منظمات منح الاعتماد، وهذا يتطلب توثيق واسع، وأدلة عن جودة المؤسسة /البرنامج.

٣- تتم زيارة المؤسسة المنوي اعتمادها ومقابلة المسئولين والأساتذة ، كذلك بعض الخريجين ، للتحقق ومراجعة البيانات والوثائق التي تم تقديمها ، حيث يقوم فريق أو لجنة من الخبراء من مؤسسات مماثلة – لجنة التحقق والمراجعة peer review– بهذة الزيارة لمراجعة عمليات التقييم الذاتي.

٤- يضم فريق التقييم مستشارين من وكالة المهنة المطلوبة اعتمادها في الولاية المعينة.

٥- يقدم تقرير عن المؤسسة إلي الرئيس المسئول، ويعطي فرصة للرد علي ماجاء في التقرير.

٦- يصدر تقرير بالاعتماد أو عدمة.

٧- إذا صدر تقرير بالاعتماد والذي مدتة خمس سنوات ، علي المؤسسة أن تبرهن خلال هذة الفترة بأنها مستمرة بتطبيق المعايير وإدخال تطوير نحو الأفضل ، حيث يتم مراجعة المؤسسات والبرامج في فترات من (٥: ١٠) سنوات وعادة ما تشمل هذة المراجعة زيارة المؤسسة مرة أخري (site visit)

وتقوم هيئة الاعتماد United Accreditation Board (UAB) من خلال إجراءات الاعتماد وزيارات فريق المقيمين Board of Examiners (BOE) للكلية باعتماد أحد القرارات التالية:- (**WASC 2001**)

١-قرارا الاعتماد Accreditation

بمعنى أن الكلية تحقق المعايير مع قيام الكلية بتوضيح خططها المستقبلية لتحقيق أفضل للمعايير في الزيارات المقبلة.

٢-قرار الاعتماد المشروط Accreditation with Conditions

بمعنى أن الكلية أو المعهد لم يحقق واحدا أو أكثر من معايير الاعتماد وعليها أن تحقق ما لم يتم إنجازه في فترة زمنية محددة.

٣-قرار الاعتماد مع التدقيق الصارم Accreditation with Probation

بمعنى أن المدرسة لديها مشكلات في بنيتها الأساسية تحد من قدرتها على تحقيق جميع معايير هيئة الاعتماد وضمان الجودة ومن ثم يجب التردد على الوحدة التعليمية بزيارات مفاجئة لمدة لا تقل عن سنتين بحيث تتمكن الوحدة من علاج مشكلاتها.

٤-قرار إبطال أو سحب الاعتراف Revocation of Accreditation

وهذا يعنى أن الكلية أو المعهد لم تحقق جميع معايير هيئة الاعتماد وضمان الجودة ولديها مشكلات كثيرة تقف حائلاً دون تحقيق المعايير الخمسة التي سبق ذكرها.

ب-تجربة اليابان(Wha-Kuklee, 2005: 25)

تتميز دولة اليابان بتطبيقها للنظام المركزي في عمليات التغيير التربوي حيث تسيطر وزارة التربية والعلوم والثقافة(Mombusho) على نظام التعليم من خلال وضع الخطوط العريضة للمناهج لتطبق في جميع المراحل التعليمية، وتضع كذلك المعايير القومية للتعليم.

معايير الاعتماد في اليابان:

يسمى الاعتماد في اليابان Nisyo – Hyoka وهو مفهوم جديد بدأ في عام(٢٠٠٤ م) ويعنى تقييم المؤسسات التعليمية بصورة فردية وفق معايير الوكالة القومية لضمان الجودة في اليابان وهي هيئة مفوضة من وزارة التعليم والثقافة والرياضة والعلوم والتكنولوجيا، ولقد وضعت الهيئة اليابانية لاعتماد المؤسسات التعليمية عدة معايير يمكن استخدامها في التقويم الذاتي للمؤسسات التعليمية وهي كالتالي:-

١- فلسفة المؤسسة التعليمية وأهدافها، والكيان التنظيمي لها، وسياسات ونظم القبول بها.

٢- الإجراءات والنظم الإدارية، وسياسة اتخاذ القرارات المؤسسية.

٣- تطوير النظم المؤسسية وتنظيم عمليات التعليم والتدريس.

٤- نوعية الهيئة الإدارية بالمؤسسة التعليمية.

٥- العملية التعليمية وتتمثل في المناهج الدراسية والإمكانات المتاحة.

إجراءات نظام الجودة الاعتماد في اليابان

تسير إجراءات الاعتماد في اليابان علي النحو التالي:- (الدهشان ،٢٠١٣: ٣٠)

١- اجراء تقويم ذاتي للمؤسسة أو البرنامج لقياس ماتحقق من الأهداف.

٢- تقديم المؤسسة التعليمية الراغبة في الحصول علي الاعتماد تقريرا شاملا عن أوضاعها الحالية بشكل متكامل ، وحسب متطلبات هيئة الاعتماد.

٣- إجراء تقويم خارجي بدون زيارة الموقع، ويتم ذلك من خلال الخطوات التالية:-

- تشكل هيئة الاعتماد لجنة من المتخصصين في المجالات المختلفة لإجراء مناقشة لتقاريرالجامعات ثم تقدم اللجنة تقريرا عن تقويمها لكل جامعة.

-بعد وصول تقرير الجامعة وتقرير اللجنة المقومة ، تصدر هيئة الاعتماد توصياتها وإلتزاماتها وتوجيهاتها لرئاسة الجامعة، وبعد وصول توجيهات هيئة الاعتماد(JUAA) تقدم كل جامعة خطة لتنفيذ هذة التوصيات في موعد محدد، ويتم بموجب ذلك منح الجامعة الاعتماد.

٤-التقويم الخارجي بزيارة المؤسسة ،ويتم ذلك من خلال زيارة فريق من الهيئة إلي المؤسسة التعليمية ، وذلك للتأكد من التوصيات التاي أوصت بها الهيئة تم تنفيذها بالفعل ويستخدم ذلك لإعادة الاعتماد.

والهيئة اليابانية لاعتماد الجامعات لا تصنف الجامعات أو ترتبها حسب مستواها ، فهي إما تعتمد المؤسسة أو ترفض إعتمادها ، ولا تحدد الهيئة مدة معينة لسريان مفعول اعتمادها ، ولا تسقط عضوية المؤسسة التعليمية حتي وإن لم تحصل علي إعادة الإعتماد.

مما سبق يتضح أن هذا النظام المطبق باليابان هو تطويع للنظام الأمريكي الذي بدأ في أوائل القرن العشرين، فهناك تقارب بين نظام الاعتماد الياباني ونظام الاعتماد الأمريكي

حيث تتشابهة المعلومات والمعايير المطلوبة للاعتماد مع معايير ومؤشرات الاعتماد الأمريكي.

ج-تجربة الاعتماد في المملكة المتحدة(2004:55 British Accreditaion Council)

الجهة المسؤولة عن الاعتماد في بريطانيا هي مجلس الاعتماد البريطاني (BAC) British Accreditation Council ويضم المجلس ممثلين عن هيئات القطاع الحكومي ويتمتع بالاستقلال المالي ويعمل مع مجلس جودة التعليم المفتوح Open and Distance Learning Quality Council(ODLQC)

أهداف مجلس الاعتماد البريطاني من اعتماد المؤسسات التعليمية.

١- تقديم دليل مستقل للطلاب يوضح لهم فرص التعليم المتاحة وعلاقتهما بسوق العمل.

٢- منح شهادة ضمان للمكانة الجيدة للمؤسسات التعليمية والحكومية والهيئات.

٣- مساعدة المؤسسات التعليمية في الإعلان عن استعدادها لاستقبال مجلس التفتيش المستقل التابع لمجلس الاعتماد البريطاني(BAC) للحصول على الاعتراف أو الاعتماد وضمان الجودة.

إجراءات نظام الجودة والاعتماد في المملكة المتحدة: تتم خطوات الاعتماد خلال خمس سنوات تبدأ بتقديم المؤسسة التعليمية التي ترغب في الاعتماد لطلب إلى(BAC) وتبدأ أولى الخطوات بزيارة أولية من المفتش أو الرئيس التنفيذي لمجلس الاعتماد وهي بمثابة زيارة مبدئية للتعرف على ظروف المؤسسة التعليمية وتقديم الكراسة الموضحة لشروط مجلس (BAC) للاعتماد ويتم التفتيش في خمسة مجالات، هي:-

١- المباني والصحة والأمان. ٢- الإدارة وكيفية اختيار وتعيين أعضاء هيئة التدريس. ٣- إدارة الجودة.

٤- رعاية الطلاب. ٥- التعليم والتعلم : طرق التدريس والمصادر.

ويشترك مع مجلس الاعتماد البريطاني(BAC) أنظمة ضمان الجودة في المؤسسة على النحو التالي:-

١- عمليات المراجعة لتوكيد الجودة، والتي تتم بواسطة المؤسسات التعليمية نفسها من خلال مراجعة البرامج بواسطة محكمين داخليين وخارجيين.

٢- مراجعة الجودة بالمؤسسة التعليمية بواسطة هيئة توكيد الجودة.

٣- الاعتماد بواسطة هيئة توكيد الجودة.

٤- تقييم الأبحاث التي تتم بواسطة المؤسسة التعليمية بواسطة القائمين على المراجعة عن طريق الجهة المانحةPeer Reviewers .

٥- تصدر التوجيهات بالاعتماد أو الصلاحيات الواجب تأمينها للحصول علي الاعتماد

٦- تبقي المؤسسة بعد حصولها علي الاعتماد والذي مدتة ٦ سنوات ملزمة بتطبيق المعايير تحت وطأة التدقيق الدوري.

ثانيا: تجارب الدول العربية في مجال تهيئة الكليات والمعاهد لتطبيق الاعتماد وضمان الجودة:

أ-تجربة المملكة العربية السعودية (المعقيل،٢٠١٦: ١٦١)

ترتبط نشأة الهيئة الوطنية للتقويم والاعتماد الأكاديمي في المملكة العربية السعودية بقرار مجلس التعليم العالي رقم(**٢٨/٣/١٤٢٤هـ**)المتخذ في الجلسة (الثامنة والعشرين) للمجلس المعقود بتاريخ ١٥/١/١٤٢٤هـ والمتوج بالموافقة السامية رقم **(٧/ب/٦٠٢٤) بتارخ ٩/٢/١٤٢٤هـ** الذي تضمن الموافقة على إنشاء الهيئة ولائحتها التنفيذية.

أهداف الهيئة الوطنية للتقويم والاعتماد الأكاديمي:

تضمنت لائحة الهيئة الوطنية للتقويم والاعتماد الأكاديمي العديد من الأهداف، أهمها:-

١- وضع قواعد ومعايير وشروط التقويم والاعتماد الأكاديمي .. في المؤسسات الأكاديمية بعد الثانوية العامة.

٢- وضع القواعد والمعايير الإطارية المتعلقة بمزاولة العمل الأكاديمي..

٣- الاعتماد العام للمؤسسات الجامعية الجديدة أو ما يعادلها مثل الكليات والمعاهد، واعتماد أقسامها وتخصصاتها وخططها الأكاديمية.

٤- المراجعة والتقويم الدوري للأداء الأكاديمي للمؤسسات الجامعية القائمة أو ما يعادلها، واعتماد أقسامها وتخصصاتها وخططها الدراسية أكاديميا .. وتقويمها بشكل دوري.

٥- التنسيق حيال اعتماد برامج وأقسام مؤسسات التعليم العالي في المملكة أكاديميا من جهات الاعتماد العالمية.

٦- تقويم واعتماد برامج البكالوريوس، والدبلوم العالي بعد البكالوريوس، والماجستير، والدكتوراه أو ما يعادلها، والمراجعة الدورية لها.

نماذج الهيئة وأدلتها للتقويم والاعتماد: صدر عن الهيئة الوطني ة للتقويم والاعتماد الأكاديمي في المملكة العربية السعودية نموذجين يتعلقان بالتقويم والاعتماد ، هما:

١- الاعتماد المؤسسي. ٢- الاعتماد البرامجي.

وقد شملت معاييرهما أحد عشر مجالاً عاما لأنشطة هذه المؤسسات والبرامج هي كالتالي:-

١- الرسالة والغايات والأهداف. ٢- السلطات والإدارة. ٣- إدارة ضمان الجودة وتحسينها.

٤- التعلم والتعليم. ٥- مصادر التعلم. ٦- إدارة شؤون الطلبة والخدمات المساندة.

٧- المرافق والتجهيزات. ٨- التخطيط والإدارة المالية. ٩- عمليات التوظيف.

١٠- البحث العلمي. ١١- علاقة المؤسسة التعليمية بالمجتمع.

وكل برنامج يتناول هذه المعايير بعدد من المؤشرات من زوايا معينة تناسب البرنامج، فإما أن تتعلق بالجانب المؤسسي، أو تتعلق بالبرامج الأكاديمية. كما صدر عن الهيئة الوطنية للتقويم والاعتماد الأكاديمي في المملكة العربية السعودية، العديد من : الأنظمة، والأدلة،

والملاحق، والنماذج، والمقاييس تبلغ في مجموعها أكثر من ثلاثين إصدارا، يمكن الاطلاع عليها في موقع الهيئة على الرابط التالي (http://ncaaa.org.sa) منها:-

١-نظام ضمان الجودة والاعتماد الأكاديمي في المملكة. ٢- إجراءات ضمان الجودة داخل المؤسس في المملكة.

٣-عمليات التقويم الخارجي للاعتماد وضمان الجودة في المملكة.

٤- نماذج تقويم لبرامج والمقررات الدراسية، ونماذج توصيفها.

٥- الملاحق الاسترشادية والقوائم اللازمة لتطبيق ضوابط صرف مكافآت التميز لأعضاء هيئة التدريس السعوديين ومن في حكمهم في الجامعات السعودية.

وهذه المعايير والأدلة والنماذج ونحوها مبنية - بصورة عامة - على الممارسات الجيدة المتعارف عليها في قطاع التعليم العالي على مستوى العالم، وقد تم تكييفها؛ لتتلاءم مع طبيعة الظروف التي تكتنف التعليم العالي في المملكة العربية السعودية(**الهيئة الوطنية للتقويم والاعتماد الأكاديمي، ٢٠٠٩ م)**

ب-تجربة المملكة الأردنية الهاشمية: تتولي وزارة التعليم العالي مهام تنظيم وضبط التعليم العالي في الأردن ومن ضمنها الاعتراف بالجامعات ومؤسسات التعليم العالي الاجنبية ومعادلة الشهادات، وتشكيل اللجان المختصة بذلك ، ونشر الجداول الخاصة بالجامعات وأي تعديل يطرأ عليها بالاضافة أو الحذف بالجريدة الرسمية . وقد دفعت زيادة التوجه نحو إنشاء الجامعات خاصة ، الحكومة الأردنية إلي وضع القوانين والأنظمة وتحديد إلتزاماتها.وقد تمت الإشارة الأولي للاعتماد في القانون الأردني في القانون رقم (٦) لعام (١٩٨٩) إلا أن ذلك القانون انتهي بعد إلغاء وزارة التعليم العالي في عام (١٩٨٩) حيث تم تشكيل مجلس تعليم عالي برئاسة رئيس الوزارء ، وفي عام (١٩٩٦) تم إنشاء مجلس سمي مجلس الاعتماد الأردني برئاسة وزير التعليم العالي مهمتة منح الاعتماد ومراقبة الجودة في الجامعات الأردنية ورسم سياسات التعليم وتطوير مدخلاتةومخرجاتة ن من خلال إعداد الخطة اللازمة لتطوير نوعية التعليم والتنسيق مع

الجامعات الأردنية، وانسجام العملية التعليمية مع متطلبات سوق العمل وخطط التنمية الإقتصادية ، واستمرار الإرتقاء بنوعية التعليم العالي،وتعزيز مقررات مؤسسات التعليم العالي علي مواجهة تحديات المعرفة وتطورها المتسارع علي مستوي عالمي.**(أبو شرارة،٢٠٠٥: ٢٠)**، وتحصل مؤسسات التعليم العالي علي الاعتماد بعد تنفيذ حملة من الإجراءات تقوم علي دراسة الوثائق المتعلقة بمؤسسة ما للتعليمالعالي وزيارات متعددة لمواقعها لمشاهدة الأمور علي أرض الواقع والتحقق منها حيث تقدم اللجنة أو اللجان التي تشكلها الجهه المشرفة (هيئة الاعتماد حاليا) من أكاديميين مختصين تقريرها إلي الهيئة، وبد دراستها والتدفيق فيها تصدر الهيئة قرارا يحدد مدي إلتزام المؤسسة بالمعايير والتعليمات النافذة وبين النواقص والمخالفات، وفي حالة الإلتزام بهذة المعايير والتعليمات تصدر الهيئة قرارا بإعتاد المؤسسة، ويكون إما عاما أو خاصا.

١-الاعتماد العام: يحدد الاعتماد العام الطاقة الاستيعابية العامة للجامعة ، ويأتي بعد أن يرخص مجلس التعليم العالي للمؤسسة الأكاديمية ، ويقوم علي خمسة محاور أساسية هي: محور أعضاء هيئةالتدريس ، ومحور مساحة الأرض ، ومحور قاعات التدريس ، ومحور المكتبة، ومحور القبول والتسجيل ،وفي ضوء هذة القيم الرقمية لهذة المحاور حسب شروط الاعماد يتم تحديد الطاقة الاستيعابية العامة بحساب متوسط أقل ثلاث محاور علي ألا يزيد عن القيمة الرقمية لمحور أعضاء هيئةالتدريس كونة المحور الأساسي المحدد للطاقة الإستيعابية العامة.

٢-الاعتماد الخاص: فيحدد الطاقة الإستيعابية للتخصص(البرنامج) الأكاديمي وما لة وتتضمن محاورة: محور الخطة الدراسية ، ومحور أعضاء هيئة التدريس ، ومحور الطلبة ، ومحور المكتبة،ومحور المختبرات والمشاغل ، ومحور التجهيزات والوسائل التعليمية، ومحور الإدارة. وتحسب الطاقة الاستيعابية لتخصص ما علي أساس عدد أعضاء هيئة التدريس في القسم المعني ، مع الأخذ بيعين الاعتبار الساعات المعتمدة التي يدرسها أعضاء في القسم خارج قسمهم، وتلك التي يدرسها في القسم أعضاء من خارجة، وتخضع الجامعة لإجراءات متابعة الاعتماد العام مرة كل ثلاث سنوات كحد أقصي ومتابعة

الاعتماد الخاص للبرامج ومراجعة المواد التدريسية ،وتقييم الوحدات والدوائر وتقييم الطلبة لأعضاء هيئة التدريس ، والاعتماد بشقية العام والخاص يعني الحد الأدني لمتطلبات الجودة ، وإضافة إلي ذلك تبدأ العوامل الأخري، الداخلية في هيكلة الجامعة ومرافقها ومناهجها وطرق التدريس فيها وأعضاء هيئتها التدريسية وفلسفتها الخاصة بالامتحانات ووسائل التقييم ونظامالرقابة الداخلية وفاعليتة ، بأخذ مواقعها في تحديد جودة التعليم، فالمهم ليس وجود المكتبة ماديا وحسب، بل نسبة الطلبة الذين يستخدمونها،ونسبة الزيارات التي تقوم بها الطلبة وأعضاء هيئة التدريس إليها، ونسبة الاستعارات ،وحجم المادة المقررة للقراءة وتلك المقروءة فعلا،ومدي استيعاب الطلبة لها، ومدي اعتماد أعضاء هيئة التدريس لهذة العوامل كمعيار لتقييم الطلبة الأكاديمية مرة كل سنتين كحد أقصي ،، بدءا من تاريخ آخر قرار للاعتماد العام أو الخاص. إضافة إلي ذلك يتوجب علي الجامعات الخاصة القيام بإجراء لضمان جودة التعليم فيها عن طريق إجراء تقييم داخلي يتناول تقييم البرامج الجديدة.**(صبري،٢٠٠٩: ١٦١)**

القسم الثاني :الهيئات المسئولة عن ضمان جودة التعليم والاعتماد لمؤسسات التعليم العالي إقليميا ودوليا

تمهيد: لقد أنشأت العديد من دول العالم هيئا ت للحفاظ على جودة التعليم العالي، سمي البعض منها هيئة اعتماد Accreditation والآخر هيئة اعتماد وضمان جودة **&** Accreditation Quality Assurance وآخر هيئات تقييم Evaluation.تمنح هيئات التقييم والاعتماد الأكاديمي Academic Evaluation & Accreditation شهادة للمؤسسات والبرامج التعليمية التي تلتزم بمعايير محددة لجودة التعليم العالي، وقد تختلف معايير التقييم والاعتماد من دولة إلى دولة أخرى، إلا أنها تتفق في أهداف الاعتماد وهي:-

١- الإسهام في تحسين جودة التعليم العالي.

٢- ضمان حصول الطلبة على شهادات جامعية بموجب معايير أكاديمية تتصف بالجودة العالية باستمرار.

٣- وضع معايير التقييم الداخلي في المؤسسات التعليمية.

٤- ضمان اتخاذ إج ا رءات تحسينية فورية عند ظهور نقص في الالت ا زم بمعايير الجودة.

ولقد قامت العديد من الدول الإقليمية والدولية بتأسيس هيئات خاصة لضمان جودة التعليم، إيماناً منها بأهمية ضبط جودة التعليم، ومن المجالس والوكالات التي تهتم بمعايير جودة التعليم العالي في بريطانيا QAA ، ومجلس اعتماد التعليم العالي في الولايات المتحدة الأمريكية CHEA ، ولجنة التقييم الوطني في فرنساCNE، وهي من أهم أنظمة الاعتماد في الدول المتقدم .(**الجلبي،٢٠١١: ٦**)

أولا: الهيئات المسئولة عن ضمان الجودة والاعتماد في الدول الأجنبية:

١-الهيئات المسئولة عن ضمان الجودة والاعتماد بالولايات المتحدة الأمريكية: تشير الأدبيات إلي أن بداية إنشاء هيئات الاعتماد بالولايات المتحدة الأمريكية ترجع إلي عام (١٧٨٤) بإنشاء أول منظمة للاعتماد في نيويورك وسميت" مجلس الحكام بولاية نيويورك"The Board of Regents of the State of New York ، وكان هذا المجلس مسئولا عن مراجعة كل مؤسسات التعليم وبرامجة بنيويورك ، ثم إرسال النتائج في تقارير إلي المجلس التشريعي، ولاتزال هذة المنظمة معترف بها من خلال The American Council on Education(USDE) حتي الأن.

(**Harcleroad, 2011: 12**) ، وقد أنشئت هيئات الاعتماد في البداية كهيئات حكومية ، عكس ماهو حادث حاليا من أن هيئات الاعتماد أصبحت منظمات غير حكومية مستقلة. أما هيئات الاعتماد الخاصة غير الربحية فقد أنشئت في بدايات القرن العشرين من خلال منظمات يتم تمويلها من قبل الحكومة الفيدرالية.(**2010:20**

(Glidden, R,) وتم إنشاء العديد من المنظمات والهيئات الاعتماد في عديد من الولايات مثل (1896)U tah ، (1846) Lowa ، (1914)، Maryland (1909)،Virginia وبحلول عام ١٩٧٩ تم عمل مراجعة شاملة للدساتير والقوانين واللوائح الخاصة بالتعليم من خلال هيئة التعليم العالي للتقويم والاعتماد لمؤسسات التعليم العالي ذات الأربع سنوات التابعة لجامعة ولاية أريزونا وتبين فيها أن سبع عشرة ولاية قد أنشأت هيئات اعتماد مسئولة عن تقييم مؤسسات التعليم العالي ذات الأربع سنوات ، ويوجد عدة أنواع من الاعتماد بالولايات المتحدة ، منها الاعتماد المؤسسي والاعتماد البرامجي والاتماد المهني التخصصي . حيث يقد بالاعتماد المؤسسي Institutional Accreditation منح الثقة لمؤسسة التعليم العالي ككل، بعد تقييم جميع عناصرها والتأكد من تحقيقها للمعايير الموضوعة. أما الاعتماد البرامجي Program Accreditation فهو يختص بجزء من المنظومة التعليمية وهي الخاصة بالبرنامج الأكاديمي، بما يشمل ذلك من محتوي المقررات وأعضاء هيئة التدريس بهذا البرنامج والمعامل والتجهيزات ذات العلاقة بالبرنامج وغير ذلك. كما يوجد مايسمي بالاعتماد المهني التخصصي Professional Accreditation والذي يمنح الشهادات ذات الصبغة المتخصصة كالهندسة والطب والمحاماة وغيرها، وعادة ماتقوم بة النقابات والروابط المهنية بالولايات المتحدة.

ونظر للتنوع في مؤسسات التعليم العالي وبرامجه، فإنة يوجد تنوع في الهيئات المسئولة عن منح الاعتمادAccreditation ويمكن حصر أنواع هيئات الاعتماد في أربعة أنواع كالتالي:-

أ-هيئات الاعتماد الاقليمية: Regional Accreditors وهي عبارة عن منظمات إعتماد غير هادفة للربح،تعمل علي اعتماد المؤسسات الحكومية والخاصة، الهادفة للربح منها وغيرالربحية، وتلك التي تمنح الدرجات العلمية وغير المانجة للدرجات العلمية، والمؤسات التي تكون فيها الدراسةسنتين وأربع سنوات.

(at:http//www.collegeatlas.org/higher

ب-هيئات الاعتماد الوطنية ذات العلاقة بالديانةNational Faith- Accreditors Related: وهي منظمات خاصة باعتماد المؤسسات ذات الصبغة الدينية والمذهبية، وخاصة غير الربحية منها، وتلك التي تمنح الدرجات العلمية. Eaton, J., *(AnOverview of Us Accreditation)*

ج-هيئات الاعتماد الوطنية المتعلقة بالمهن Career- Related Accreditors National: وهي منظمات تعمل علي اعتماد المؤسسات التعليمية الهادفة للربح، والمؤسساتذات الغرض الواحد القائم علي إعداد المهنيين ، وتلك التيتنمح الدرجات العلمية لطلابها .(**الجلبي**،٢٠١١ : ٩)

د-هيئات الاعتماد البرامجيProgrmmatic Accreditors : وهي منظمات تختص باعتماد البرامج المتخصصة، مثل برنلامج القانون والطب والهندسة والمهن الصحية. **(Eaton, J., An Overview of Us Accreditation)**

٢- **الهيئات المسئولة عن ضمان الجودة والاعتماد باليابان:**أما اليابان فقد تأثرت- كثيرا ولأسباب تاريخية - بالنموذج الأمريكي حيث يتم اعتماد الجامعات اليابانية بوساطة هيئة اعتماد الجامعات اليابانية .وبدأ نظام الاعتماد في اليابان عام(1947) من خلال تأسيس جهاز خاص باعتماد الجودة تحت مسمى(هيئة اعتماد الجامعات اليابانية) (JUAA)، وتطور هذا النظام مع مرور الزمن ليصبح مسؤولاً عن أضخم نظام للتعليم العالي في العالم.(**الحجار**،٢٠٠٤: ٢١٦)، من خلال نظامي :الاعتماد واعادة الاعتماد، فيمنح الأول للجامعات التي تتقدم للمرة الأولى طالبة العضوية الرسمية في هيئة الاعتماد بعد التحقق من إيفائها لشروط ومتطلبات الاعتماد، ويمنح إعادة الاعتماد بعد مرور خمس سنوات على الأقل من الحصول على الاعتماد الأول فيما يتعلق بالجامعات التي تحصل على الاعتماد لأول مرة، ويمنح كل سبع سنوات للجامعات التي سبق لها الحصول على إعادة الاعتماد سابقا(**الخطيب**، ٢٠١٠: ٢٠)

٣- **الهيئات المسئولة عن ضمان الجودة والاعتماد بالمملكة المتحدة:**أسندت إلى مجالس تمويل التعليم العالي في انجلترا وويلز (Funding Councils forEngland and Wales Higher Education) مسؤوليته تقييم نوعية التعليم في مؤسسات التعليم العالي الممولة منها، وأعيد النظر في عام (1995) في طريقة التقييم بحيث تحقق ثلاثة غايات هي تشجيع التحسين والتطوير، وتوفير معلومات فاعلة للجمهور حول نوعية التعليم العالي استنادا لأهداف المؤسسة وغاياتها، وضمان مردود عالي القيمة للمال العام المستثمر في التعليم العالي، وفي عام(١٩٩٧) انتقلت هذه المهمة إلى وكالة ضمان جودة التعليم(، (Quality Assurance Agency in Higher Education"Q.A.A") وهي وكالة مستقلة ممولة بإشتراكات من الجامعات وكليات التعليم العالي ومن عقود مع هيئات التعليم العالي الرئيسة، مهمتها وضع معايير لضمان جودة التعليم العالي، وتراقب استمرار ضمان تطبيق هذه المعايير، وتعمل على تطويرها، وتقوم معايير الاعتماد في بريطانياعلى تأمين بيئة تعليمية مناسبة، واستقلالية الجامعات عن مالكيها، وضمان السيولة المالية، وتأمين هيكل تنظيمي مترابط ، ووجود نظام لضمان الجودة، وتامين تطوير المناهج التعليمية، ووجود ممتحنين خارجيين .

(القيسي،٢٠١١: ٢٠)

ثانيا: <u>الهيئات المسئولة عن ضمان الجودة والاعتماد بالدول الإقليمية</u>

١-**الهيئات المسئولة عن ضمان الجودة والاعتماد بالمملكة العربية السعودية:** بدأت في ثمانينات القرن الماضي بعض الجامعات الحكومية السعودية بإدخال أنظمة ضمان الجودة في بعض برامجها، بالتنسيق والاتفاق مع بعض المؤسسات الدولية لاعتماد برامج في بعض المجالات المهنية الرئيسة كالبرامج الهندسية والحاسوبية، وذلك في جامعتي الملك فهد للبترول والمعادن، والملك سعود، وفي منتصف التسعينات من القرن العشرين قامت بعض الجامعات بإنشاء مراكز لضبط الجودة منها جامعة الملك عبد العزيز، ثم تطورت هذه المراكز لتصبح عمادات للتطوير الأكاديمي، كما في جامعة الملك

فهد للبترول والمعادن، وفي مطلع القرن الحالي تبنت المملكة استراتيجية جديدة تتبنى عملية تطوير شاملة لتنظيم التعليم العالي، من خلال تنفيذ مشروع المركز الوطني للقياس والتقويم، والهيئة الوطنية للتقويم والاعتماد الأكاديمي، وتتولى الأخيرة مهمة ضمان الجودة وأنظمة الاعتماد الخاصة بمؤسسات التعليم العالي كافة باستثناء العسكرية منها، بحيث تتولى الهيئة وضع المعايير، والمقاييس، والإجراءات الخاصة بالاعتماد الأكاديمي، وضمان الجودة في التعليم العالي، ومراجعة وتقويم الأداء في المؤسسات القائمة أو الجديدة، والاعتماد بشقيها المؤسسيوالبرامجي. **(مجيد والزيادات،٢٠٠٨: ٤٥)**

٢-الهيئات المسئولة عن ضمان الجودة والاعتماد بالمملكة الأردنية الهاشيمية: في منتصف عام ٢٠٠٧ دفع الطموح لتحسين نوعية التعليم وضمان جودتة نحو تحويل المجلس إلي هيئة مستقلة عن وزارة التعليم العالي والبحث العلمي ، وإكتسابها الصفة المؤسسية لضمان الإستقلالية والمرونة الإداريةوسميت"هيئة اعتماد مؤسسات التعليم العالي " وقد نص القانون رقم٢٠/٢٠٠٧ علي إنشاء هذة الهيئة، وترتبط بوزير التعليم العاليلكي تكون مسؤليتها تحسين نوعية التعليم العالي في المملكة الأردنية الهاشمية وضمان جودتة وتحفيز مؤسسات التعليمالعالي علي الإنفتاح والتعامل مع الجامعاتومؤسسات البحث العلمي وهيئات الاعتماد وضبط الجودة الدولية وتطوير التعليم العالي بإستخدام معايير قياس تتماشي مع المعايير الدولية(التشريعات الأردنية ٢٠٠٧،).ومن المهام الرئيسية التي نص عليها القانون علي أن تتولي هذة الهيئة وضع معايير الاعتماد وضمان الجودة في مؤسسات التعليم العالي والبرامج الأكاديمية ومراجعتها دوريا وتحديثها باستمرار، وتقييم مؤسسات التعليم العالي بالقوانين والأنظمة والتعليمات المتعلقة بمعايير الاعتمادوضمان الجودة وكذلك إنشاء مركز طبي للإختباراتوالقيام بإجراء الدراسات والأبحاث المتعلقة بالتعليم العالي.**(صبري، ٢٠٠٩:١٦٢)**

القسم الثالث : الواقع الراهن لمقومات اعتماد معاهد نظم المعلومات الإدارية بوزارة التعليم العالي بمصر

تمهيد: " تزايد الاهتمام العالمي في العقدين الأخيرين من القرن العشرين بجودة التعليم، ومن المتوقع أن يزداد هذا الاهتمام في المستقبل نظرا للشكوى العالمية من انخفاض مستويات الجودة في التعليم الأساسي أو التعليم العالي على حد سواء، وقد بدأ الاهتمام المتزايد بضمان الجودة في التعليم في منتصف السبعينيات من القرن الماضي، وذلك للعديد من العوامل التي كان لها الأثر في هذا الاهتمام، والتي من أبرزها :التغيرات الاقتصادية المصاحبة للتطور العلمي والتكنولوجي والتوسع في التعليم، وزيادة الإقبال عليه في جميع المؤسسات التعليمية بما فيها التعليم العالي.

ولقد ساهم عدد من المتغيرات في التوسع في التعليم الجامعي الخاص في مصر كالمتغيرات العالمية(الثورة العلمية التكنولوجية ، ثورة المعرفة والمعلومات والعولمة وتحدياتها والتكتلات الإقتصادية والتحولات الديمقراطية بالإضافة إلي المتغيرات المحلية التي بدأن من الإنفتاح الإقتصادي وتزايد الطلب الإجتماعي علي التعليم الجامعي الخاص (كليات ومعاهد).**(عبد الرحمن وأخرون،٢٠١٤: ٦٤)** ، ومنذ عام ٢٠٠٩ وتوجد العديد من الظواهر التي تنبئ بوجود مشكلة في جودة التعليم العالي عامة ومعاهد نظم المعلومات الإدارية خاصة ، فعلي الرغم من قيام جمهورية مصر العربية بإنشاء الهيئة القومية لضمان جودة التعليم والاعتماد عام ٢٠٠٩م وذلك لوضع معايير لضمان جودة التعليم الجامعي(كليات ومعاهد)، وقبل الجامعي وكذلك إعتماد المؤسسات وتنفيذ عدد (٢٧٨) زيارة مراجعة خارجية منها(١٧٢) زيادرة إعتماد ومع هذا عدد المؤسسات التي حصلت علي الاعتماد من هذة الزيارات (١٧) مؤسسة فقط، مما يعني أن عدد(١٥٥) مؤسسة فشلت في تحقيق متطلبات الهيئة القومية والمؤهلة لحصولها علي الاعتماد**(يوهانسن،٢٠١٦: ٤٥)**

واقع اعتماد المعاهد العالية الخاصة بجميع تخصصاتها من قبل الهيئة القومية لضمان جودة التعليم والاعتماد بمصر (https://naqaae.eg)

جدول رقم (١) يوضح واقع اعتماد المعاهد العالية الخاصة من قبل الهيئة القومية لضمان جودة التعليم والاعتماد

أولا معاهد تقدمت للاعتماد وتم اعتمادها من قبل الهيئة القومية لضمان جودة التعليم والاعتماد بمصر

م	اسم المؤسسة التعليمية	الجامعة	المحافظة	المدينة	نوع المؤسسة	نوع الاعتماد	قرار الاعتماد	تاريخ القرار	تاريخ انتهاء القرار
١	معهد العبور العالي للادارة والحاسبات ونظم المعلومات	وزارة التعليم العالي	القاهرة	القاهرة	معهد عالي	مؤسسة	اعتماد	٢٠١٩/٩/١٥	٢٠٢٤/٩/٢٥
٢	معهد النيل العالي للعلوم التجارية وتكنولوجيا الحاسب	وزارة التعليم العالي	الدقهلية	المنصورة	معهد عالي	مؤسسة	اعتماد	٢٠١٩/٧/١٥	٢٠٢٤/٧/١٥
٣	المعهد العالي للحاسبات وتكنولوجيا المعلومات بالشروق	وزارة التعليم العالي	القاهرة	القاهرة	معهد عالي	مؤسسة	اعتماد	٢٠١٨/٦/٢٥	٢٠١٨/٦/٢٥
٤	المعهد العالي للهندسة بالشروق	وزارة التعليم العالي	القاهرة	الشروق	معهد عالي	مؤسسة	اعتماد	٢٠١٧/٥/٢٩	٢٠٢٢/٥/٢٩
٥	المعهد الفني للصناعات المتطورة	وزارة التعليم العالي	القاهرة	القاهرة	معهد عالي	مؤسسة	اعتماد	٢٠١٧/١/٢٣	٢٠٢٢/١/٢٣
ثانيا: معاهد تقدمت للاعتماد وتم ارجائها من قبل الهيئة القومية لضمان جودة التعليم والاعتماد بمصر									
١	معهد الجزيرة العالي للهندسة والتكنولوجيا	وزارة التعليم العالي	الجيزة	الجيزة	معهد عالي	مؤسسة	منح مهلة لاستيفاء جوانب القصور	٢٠١٩/١/٢١	٢٠٢١/١/٢١

م	اسم المؤسسة التعليمية	الجامعة	المحافظة	المدينة	نوع المؤسسة	نوع الاعتماد	قرار الاعتماد	تاريخ القرار	تاريخ انتهاء القرار
٢	المعهد العالي للهندسة والتكنولوجيا بالعبور	وزارة التعليم العالي	الشرقية(س)	بلبيس	معهد عالي	مؤسسة	منح مهلة لاستيفاء جوانب القصور	٢٠١٩/١/٢١	٢٠١٩/١/٢١
٣	المعهد العالي لتكنولوجيا الهندسة	وزارة التعليم العالي	القاهرة	القاهرة الجديدة	معهد عالي	مؤسسة	منح مهلة لاستيفاء جوانب القصور	٢٠١٨/٩/٢٥	٢٠٢٠/٩/٢٥
٤	معهد هندسة وتكنولوجيا الطيران	وزارة التعليم العالي	الجيزة	إمبابة	معهد عالي	مؤسسة	منح مهلة لاستيفاء جوانب القصور	٢٠١٨/٩/٢٥	٢٠٢٠/٩/٢٥
٥	معهد مصر العالي للهندسة والتكنولوجيا بالمنصورة	وزارة التعليم العالي	الدقهلية	المنصورة	معهد عالي	مؤسسة	منح مهلة لاستيفاء جوانب القصور	٢٠١٨/٧/٣٠	٢٠٢٠/٧/٣٠
٦	معهد المدينة العالي للإدارة والتكنولوجيا	وزارة التعليم العالي	الجيزة	الهرم	معهد عالي	مؤسسة	منح مهلة لاستيفاء جوانب القصور	٢٠١٧/٨/١٤	٢٠١٩/٨/١٤
٧	معهد المدينةالعالي	وزارة التعليم	الجيزة	الهرم	معهد عالي	مؤسسة	منح مهلة	٢٠١٧/٨/١٤	٢٠١٩/٨/١٤

م	اسم المؤسسة التعليمية	الجامعة	المحافظة	المدينة	نوع المؤسسة	نوع الاعتماد	قرار الاعتماد	تاريخ القرار	تاريخ انتهاء القرار
	للهندسة	العالي					لاستيفاء جوانب القصور		
ثالثا: معاهد تقدمت للاعتماد ولم يتم اعتمادها من قبل الهيئة القومية لضمان جودة التعليم والاعتماد بمصر									
١	معهد المدينة العالي للغات الدولية	وزارة التعليم العالي	الجيزة	الهرم	معهد عالي	مؤسسة	عدم اعتماد	٢٠١٩/١١/٢٥	٢٠٢١/١١/٢٥
٢	المعهد العالي للهندسةوالتكنولوجيا	وزارة التعليم العالي	كفر الشيخ	كفر الشيخ	معهد عالي	مؤسسة	عدم اعتماد	٢٠١٩/١٠/٢١	٢٠٢١/١٠/٢١
٣	معهد الدلتا العالي للهندسة والتكنولوجيا	وزارة التعليم العالي	الدقهلية	المنصورة	معهد عالي	مؤسسة	عدم اعتماد	٢٠١٩/٨/٢٦	٢٠٢١/٨/٢٦
٤	المعهد العالي للفنون التطبيقية بالتجمع الخامس	وزارة التعليم العالي	القاهرة	القاهرة الجديدة	معهد عالي	مؤسسة	عدم اعتماد	٢٠١٩/٦/١٧	٢٠٢١/٨/٢٦
٥	معهد الدلتا العالي للهندسة والتكنولوجيا بدمياط	وزارة التعليم العالي	دمياط	دمياط	معهد عالي	مؤسسة	عدم اعتماد	٢٠١٨/٩/٢٥	٢٠٢٠/٩/٢٥
٦	معهد الاسكندرية العالي للهندسة والتكنولوجيا	وزارة التعليم العالي	الأسكندرية	سيدي بشر	معهد عالي	مؤسسة	عدم اعتماد	٢٠١٨/٧/٣٠	٢٠٢٠/٧/٣٠

نلاحظ من الجدول السابق رقم (١) أن إجمالي عدد المعاهد العالية الخاصة بجميع تخصصاتها التي تقدمت للحصول علي الاعتماد (١٨) معهدعالي خاص حصل منهم عدد(٦) معاهد علي الإعتماد، وعدد(٧) معاهد علي إرجاء ، وعدد (٦) معاهد علي عدم اعتماد مع أن إجمالي

المعاهد العالية الخاصة بجميع تخصصاتها المعتمدة لتنسيق العام الجامعي ٢٠١٩/٢٠٢٠ من قبل وزارة التعليم العالي(١٤٨) معهد عالي خاص(https://www.falsoo.com/news/4/26654/)

كما نلاحظ من الجدول موقف معاهد نظم المعلومات الإدارية موضوع البحث أن عدد المعاهد التي تقدمت للحصول علي الاعتماد أربع معاهد فقط وهم(معهد العبور العالي للادارة والحاسبات ونظم المعلومات ، معهد النيل العالي للعلوم التجارية وتكنولوجيا الحاسب ، المعهد العالي للحاسبات وتكنولوجيا المعلومات بالشروق ، معهد المدينة العالي للإدارة والتكنولوجيا) ، ولقد تم اعتماد معهد العبور العالي للادارة والحاسبات ونظم المعلومات ، معهد النيل العالي للعلوم التجارية وتكنولوجيا الحاسب، المعهد العالي للحاسبات وتكنولوجيا المعلومات بالشروق، بينما حصل معهد المدينة العالي للإدارة والتكنولوجيا علي منح مهلة لاستيفاء جوانب القصور، مع أن إجمالي عدد معاهد نظم المعلومات الإدارية للعام الدراسي ٢٠١٩/٢٠٢٠ (٣١) معهد (احصائية العام الدراسي ٢٠١٩/٢٠٢٠ انظر القسم الرابع في البحث الواقع الكمي)، وبذلك تكون النسبة المئوية لعدد معاهد نظم المعلومات الإدارية التي تقدمت للاعتماد (١٢.٩ %)، وأن النسبة المئوية لعدد معاهد نظم المعلومات الإدارية التي حصلت علي الاعتماد(٩.٦٪) وهي نسبة ضعيفة جدا مما يستدع الأمر البحث عن مقومات اعتماد هذة المعاهد. كما نلاحظ من الجدول السابق أن عدد معاهدالعالية للهندسة والتكنولوجيا التي تقدمت للاعتماد(١١) معهد حصل منهم المعهد العالي للهندسة بالشروق علي الاعتماد، بينما تم ارجاء عدد(٦) معاهد،ولم يتم اعتماد عدد(٤) معاهد.

الحاجة إلى ضمان الجودة التعليم بكليات ومعاهد التعليم العالي:

"بات من الملح تطبيق معايير الجودة في مؤسسات التعليم العالي في الوقت الحالي، وذلك لتسارع التغيرات على كل من المستوى المحلي والإقليمي والدولي، لأسباب كثيرة من أهمها: تعدد أهداف مؤسسات التعليم العالي، زيادة الطلب على مؤسسات التعليم العالي، خفض ميزانية تمويل الحكومة، تنوع بيئات التعلم، والتوسع في الجامعات الخاصة"

(البيلاوي ومحفوظ،٢٠١٦: ٣٠) ويرى الباحثان أيضاً من الأسباب: استحداث تخصصات جديدة لمواكبة التطورات العالمية، وإيفادعدد كبير من أعضاء الهيئة التدريسية.

أهداف نظام ضمان الجودة بكليات ومعاهد التعليم العالي:

"ذكر رقاد (2014) أن أهداف نظام ضمان الجودة في مؤسسات التعليم العالي(كليات ومعاهد)هي:

١-الرقابة على الجودة :إذ أن ازدياد عدد مؤسسات التعليم العالي الخاصة أدى إلى ضرورة متابعة الحكومة مستوى الجودة في هذه المؤسسات بشكل جدي، للتأكد من أن مخرجات التعليم العالي توائم احتياجات سوق العمل.

٢-المساءلة والشفافية :إذ أنه من الضروري التأكد من أن كل فرد يتحمل المسؤولية عن تحقيق الجودة في العمليات المسؤول عنها، فضلاً عن أن نظام ضمان الجودة في إطار المساءلة يهدف إلى التأكيد لأصحاب المصلحة على مستوى الجودة لمؤسسة التعليم العالي سواء مقبولاً أم ممتازا عن طريق تزويدهم بمعلومات مفيدة عن إلتزام المؤسسة بالمعايير الموضوعة، كما أن الحكومات تستخدم نظام ضمان الجودة لجعل مؤسسات التعليم العالي تتماشى مع توجهات السياسة العامة للدولة.

٣- تحسين الممارسات الحالية :وذلك من خلال إجراء التقييم الذاتي لتزويد صانعي القرار بالتغذية الراجعة لتساعدهم في وضع الإستراتيجيات والخطط واتخاذ الإجراءات اللازمة لتصحيح الأخطاء والعمل على تحقيق أداء أفضل.

إجراءات وقرارات عملية التقويم والاعتماد لكليات ومعاهد مؤسسات التعليم العالي في مصر(دليل اعماد كليات ومعاهد التعليم العالي :٢٠١٥: ١٧)

تتقدم المؤسسات التعليمية للحصول علي الاعتماد من الهيئة طبقا للإجراءات التي تعلنها الهيئة. والخطوات التالية توضح الإجراءات المتبعة في عملية التقويم والمراجعة الخارجية توطئة للحصول علي الاعتماد

١-التقدم بملف الاعتماد

أ-طلب الاعتماد : تتقدم المؤسسة التعليمية بطلب الاعتماد معتمدا في مجالسها ومن مجلس الجامعة أو الأكاديمية أو المعهد

ب-تسديد الرسوم: يتعين علي المؤسسة التعليمية أن تسدد رسوم التقدويم والاعتماد التي يحددها مجلس إدارة الهيئة.

ج-تقديم المستندات.

تقوم المؤسسة التعليمية بتقديم ملف الاعتماد ، وذلك في ضوء معايير الاعتماد المعلنة، ومشتملا علي المستندات الأتية:(الدراسة الذاتية،الخطة الاستراتيجية ، اللوائح الداخلية للمرحلتين الجامعيتين الأولي (بكالوريوس أو ليسانس) والثانية(دراسات عليا)، توصيف وتقارير البرامج التعليمية والمقررات الدراسية للمرحلتين الجامعيتين الأولي والثانية، ملف الموارد المادية وثيقة التقدير الكمي للموارد المادية، ماتطلبة الهيئة من مستندات أخري ذات علاقة بعملية التقويم والاعتماد.

٢-تشكيل فريق المراجعين: تقوم الهيئة بتشكيل فريق المراجعين وفقا لما يأتي:

(لايقل عدد المراجعين عن ثلاثة وقديزيد العدد وفقا لحجم ونشاط المؤسسة، يضم الفريق خبراء في تخصصات متنوعة ومن جامعات مختلفة بما يضمن الدقة والمصداقية في عملية التقويم، يتم التنسيق مع المؤسسة المتقدمة للاعتماد باستطلاع رأيها في تشكيل فريق المراجعين لضمان عدم تضارب المصالح.

٣-إجراءات الزيارة التنسيقية: يقوم فريق المراجعين بإجراء زيارة تنسيقية للمؤسسة لمدة يوم تمهيدا لإجراء الزيارة الميدانية وذلك بغرض الاتفاق علي كل مايضمن سير الزيارة الميدانية بكفاءة تبعا لقواعد وضوابط الهيئة.

٤-إجراء الزيارة الميدانية: تقوم الهيئة بتحديد الزيارة الميدانية للمؤسسة التعليمية وذلك بعد تأكد الهيئة من استكمال ملف الاعتماد. الزيارة الميدانية لاتقل عن ثلاثة أيام طبقا لجدول زمني يتم تحديدة مسبقا.

٥-إرسال تقرير المراجعة الخارجية للمؤسسة: يعد فريق المراجعين تقريرا عن عملية التقويم استنادا إلي الدراسة الذاتية ونتائج الزيارة الميدانية وتقوم الهيئة بإرسال تقرير المراجعة الخارجية إلي المؤسسة . ويحق للمؤسسة التعقيب علي ماجاء في التقرير مستندا بالوثائق والأدلة.

٦-صدور القرار عن نتيجة التقويم: يصدر مجلس إدارة الهيئة قرارا بشأن عملية المراجعة والتقويم استنادا إلي توصية فريق المراجعين في تقرير المراجعة الخارجية وتقوم الهيئة بإخطار المؤسسة التعليمية محل التقويم بذلك القرار، متضمنا إحدي الحالات الثلاث الأتية:-

أ-منح الاعتماد: في حالة استيفاء المؤسسة لمعايير الاعتماد حيث تمنح شهادة الاعتماد ، وتقوم الهيئة بالاعلان عن هذا المنح بإضافة اسم المؤسسة لسجل المؤسسات المعتمدة ، وكذلك بإخطار الجهات المعنية بنسخة من القرار مع إتاحة الإطلاع علية للجميع

ب- إرجاء البت في قرار الاعتماد : في حالة وجود قصور في استيفاء بعض المعايير ، يرجأ البت في قرار الاعتماد لحين استيفاء جوانب القصور.

ج-**عدم الاعتماد:** في حالة المؤسسات التي تبين من عملية التقويم عدم استيفائها لمعايير الاعتماد،أو تلك التي منحت مهلة إضافية، وأسفرت عملية إعادة التقويم عن عدم قدرتها علي استيفاء تلك المعايير فإن قرار الهيئة يكون بعدم الاعتماد.

ثقافة الجودة والاعتماد بمعاهد نظم المعلومات الإدارية بوزارة التعليم العالي بمصر

ينبغي نشر ثقافة الجودة في مؤسسات التعليم العالي (كليات ومعاهد) للأسباب الأتية:- **(كساب، ٢٠٠٩: ٢٥٨)**

١- تقليل الفجوة في الأداء : وهي الفرق بين الأداء الحالي ، والأداء المتوقع ، والتغيير الحاصل في المجال المعرفي ، والمجال التقني ، وعدم استفادة الإدارة التعليمية من هذا التقدم.

٢-الرغبة في التحسين المستمر وتحسين الصورة أمام الآخرين.

٣-العمل علي توفير المصادر المالية اللازمة للتغيير.

"إن النظم أو المنظمات الإدارية بحاجة مستمرة إلي النمو ؛ للتكيف مع البيئة المحيطة بها، الأمر الذي يجعلها تتميز بالديناميكية ، ومن هنا فإن ثقافة الجودة ونشرها داخل مؤسسات التعليم العالي (كليات ومعاهد) تساعد علي تطبيق معايير الجودة؛ حيث يتكون لدي الأفراد العاملين اتجاهات إيجابية نحو العمل، ويتطلب ذلك التمهيد للتغيير ، والتخطيط ، وتنظيم للجودة داخل المؤسسة التعليمية ، كما أن لكل منظمة ثقافتها الخاصة بها، التي تكون علي شكل مجموعات من القيم والتقاليد والعادات والاتجاهات المشتركة بين العاملين داخل المؤسسة، والتي تعكس الطريقة التي يتصرفون بها عند أدائهم لوظائفهم ومهماتهم اليومية، ويجب علي المؤسسة عند الأخذ بتطبيق معايير ضمان الجودة بذل جهود كبيرة لتغيير ثقافتها التقليدية ؛ حيث يعد الحاجز الثقافي من أكبر العوائق التي تواجه أي مؤسسة عند محاولتها تطبيق معايير ضمان الجودة ومن أهم هذة العوائق مايلي:- **(عطية، ٢٠١٠ :١٥١)**

١- التخوف من التغيير خشية المجهول.

٢- الخوف من فقد الوظيفة.

٣-التعود علي تنفيذ الأعمال والمهام بطريقة روتينية.

"ورغم هذة المخاوف لابد من العمل علي نشر ثقافة الجودة في مؤسسات التعليم العالي والجامعات والمعاهد الخاصة؛ وذلك لتحقيق الإصلاح في المنظومة الجامعية وفق معايير وبرامج الجودة العالمية ؛ حيث إن تحقيق الإصلاح يحتاج تغييرا جذريا ومنظما؛ فكلما تبنت الجامعات والمعاهد العالية الخاصة ذلك التغيير في سلوكها ، وثقافتها وبنائها، كلما حققت ماتصبو إلية، ولقد توصلت دراسة **(لطفي ، ٢٠١٠: ١٥)** إلي وجود إدراك كامل لدي المسئولين في الجامعات والمعاهد المصرية ، بأن عناصر الثقافة التنظيمية لتلك الجامعات والمعاهدغير مهيأة بشكل كامل ومقبول لقبول واستيعاب فكر تطبيق معايير ضمان الجودة والاعتماد ، وأنها تحتاج إلي تعديلات جوهرية في عناصر ثقافتها التنظيمية

مفهوم ثقافة الجودة:" يمكن تعريف ثقافة الجودة "بأنها مجموعة من القيم التي تنشرها وتوكدها الإدارة العليا لدي العاملين في منظمة ما، والتي يترتب عليها اكتساب العاملين مجموعة من الأنماط السلوكية تتطلبها مباديء الجودة"(**مجاهد وعناني، ٢٠١١: ٢٥١)**، ويمكن تعريفها بأنها " القيم والأعراف والاجراءات والتوقعات التي تعزز الجودة في المؤسسة التعليمية، والتي تنتشر بين العاملين فيها من رؤساء ومرؤسين ، وتدفعهم إلي الإتفاق والتحسين المستمرين (Loukkola&Zhang 2010:16،)" أو هي مجموعة من الإفتراضات الأساسية، والمعتقدات الراسخة، والمظاهر العلنية، والتي تشكل قيم واتجاهات أفراد المنظمة، وتؤثر في سلوكهم وأسلوبهم في أدائهم لأعمالهم المرتبطة بتطبيق معايير ضمان الجودة"(**خاطر،٢٠١٤: ٦٩)**

أبعاد ثقافة الجودة:هناك تنوع وجدل واضح في أبعاد ثقافة الجودة في مؤسسات التعليم العالي (كليات ومعاهد)

ربما يرجع ذلك للحداثة النسبية للأخذ بنظام الجودة ، والذي يعود إلي أوائل تسعينات القرن العشرين، فضلا عن أنة كان ولايزال محل بحث ودراسة جهات عديدة في الصناعة والتجارة والصحة والتعليم " فعرضها **(محمود ،٢٠٠٩: ٢٥٠)** بأن أبعاد ثقافة الجودة تنقسم إلي أربعة أبعادهي: المعرفة بالجودة ، وتقبلها، سلوك الجودة، وبيئة العمل" ، ويشير **(إبراهيم، ، ٢٠١٠ : ١٥)** بأنها تتضمن قيما وقواعد ومناخا تنظيميا وأسلوب إدارة"، في حين صنفها **(الباز،:٢٠١١ : ٣٢٩)** إلي بعدين : الأول معنوي يتمثل في الاتجاهات والقيم والمبادئ، والآخر مادي ، يتمثل في عمليات ضمان الجودة،" وقدمها **(الحاجي،٢٠١٢ : ١٢٧)** في أربعة أبعاد هي: قيم الجودة ،والخصائص ،والمسلمات ، والمكتسبات، وصنفها **(عابدين،٢٠١٣ : ٤١)** إلي أربعة أبعاد هي : القيم، والمعتقدات، والأعراف، والتوقعات ، أما **(خاطر ، ٢٠١٣ : ٣٠)** فقسمت الأبعاد إلي تسعة هي:التصور العقلي للجودة ، والتخطيط الاستراتيجي، والقيادة الجامعية، والبيئة التعليمية ، والإمكانات البشرية والمادية، والهيكل التنظيمي، والطلبة، والخريجون والدراسات العليا والبحوث، والتقويم،

خصائص ثقافة الجودة:أشار **(العجمي، ٢٠٠٧: ٢٠٨)** أن من أهم خصائص الجودة مايلي:-

١- تعمل وفق معطيات الجودة، وتضع أسسها وأساليبها في التطبيق، حتي تتحقق الجودة التي تعني إرضاء العميل علي الوجه الأكمل، سواء العميل الداخلي أو العميل الخارجي.
٢- تعمل علي تنمية العمل الجماعي ، وتنظيم الأعمال من خلال الفرق المتشابكة أو المتفاعلة.
٣- تستثمر الطاقة الذهنية والإبداعية للعاملين ، وتوظف القوة الذهنية في الدراسة والتحليل وحل المشكلات.
٤- تقبل التغيير وتتعامل مع المتغيرات علي أنها من طبائع الأمور.
٥- تستوعب التكنولوجيا المتجددة ، وتستخدم ما يناسبها وتوظفة بكفاءة لتحقيق التميز والتفوق.
٦- تدرك أهمية الحشد المتكامل للطاقات والإمكانات، وما تحققة من طاقة إنتاجية تفوق الآخرين.
٧- تستثمر الوقت باعتبارة من أهم الموارد المتاحة ، وتعمل علي إدارتة بنجاح، وتحقق مبدأ العمل في أي وقت.

ويري الباحث أن الخصائص تجعل من ثقافة الجودة أسلوبا يرتكز علي إمكانية إيجاد الثقافة التربوية ، التي تجعل كل من يعمل بالمؤسسة متحمسا لكل ماهو جديد ، من خلال تحريك القدرات وتحسين العمليات واستثمار الطاقات، مما يطفي تغيرا واضحا نحو الأفضل لدي كل الخريجين والعاملين بهذة المؤسسات ، وبالتالي تحسين البيئة التربوية للتغيير نحو ثقافة جودة عامة.

عناصر ثقافة الجودة:عناصر ثقافة الجودة أشار لها (**محمد،٢٠٠٨ : ٩٢)**

١-**العنصر المعنوي** : هذا المكون علي نسق متكامل من القيم والمعتقدات والمفاهيم التي يجب أن تؤمن بها القيادات التربوية في مجال الجودة، لما لها من تأثير علي ثقافة الجودة ، ومن ثم تفسيرها وتحليل البيانات والمعلومات والحقائق . وتقوم القيم علي وجه الخصوص بدور مهم علي مستوي التخطيط الإستراتيجي الذي تقوم بة الإدارة العليا للجامعة

٢-**العنصر السلوكي:** في مجموعة السلوكيات والعادات والممارسات والخبرات والمهارات التي تنطوي عليها ثقافة الجودة ، والتي يكتسبها جميع الأفراد داخل الجامعة أو المعهد ويقو مون بإستخدامها وتطبيقها في العمل، ويمثل هذا المكون أبرز المكونات تأثيرا وتأثرا بالمؤسسة ، لأنة يقوم بدور مهم في خلق مناخ أو بيئة العمل التي تساعد في تحقيق الجودة

٣-**المكون المادي:** يحتوي هذا المكون علي مجموعة من الوسائل والادوات التي تستخدم في مجال العمل تدعيما لهذة الثقافة مثل(توفير الموارد المادية والبشرية، وتنظيم العمل ، وأساليب تحسين بيئة العمل....) مع مراعاة توفير هذة الإمكانات واستغلالها الأمثل مما يحقق سرعة تطبيق آليات الجودة في المؤسسة.

ويري الباحث: أن ثقافة الجودة تتضمن العديد من العناصر التي تسهم في تحقيق الجودة والتميز للمؤسسة، ومن أهمها الدور القيادي في مختلف المستويات ، وتبني سياسة فلسفة جديدة،وأهداف محددة، ووعي وقناعة، وتأييد ، وتنفيذ لبرامج تدريبية منتظمة ومستمرة، وتقديم للحوافز والمكافآت للإرتقاء بمستوي الأداء، وتحقيق الجودة في جميع الجوانب.

متطلبات نشر ثقافة الجودة بالجامعات والمعاهد العالية:لكي تتمكن الجامعات والمعاهد العالية من بناء ثقافة جودة يجب عليها أن تعزز خمسة سلوكيات أساسية هي: - **(لطفي ،٢٠١٠: ٦٨)**

١-يجب أن توجد قيادة مشجعة ، تحافظ علي إدراك كامل لمفهوم الجودة، وتوصل المعلومات والنتائج الحالية للجودة إلي كل العاملين بالإدارات العليا والوسطي والدنيا.

٢-يجب أن تقدم القيادة المشجعة للجودة دليلا علي أن عمداء الكليات والمعاهد العالية يجب عليهم أن يشتركوا في الجودة، وأن يقوموا بالتخطيط الاستراتيجي للجودة، وأن يوفروا الموارد اللازمة للجودة، وأن يؤدوا كافة المهام من منطلق تخطيط ونشر أهداف الجودة.

٣-يجب أن تشجع القيادة كلا من التطوير الذاتي والتمكين؛ من خلال أسلوب الرقابة الذاتية ، وأن تختار العاملين وتدربهم علي أداء الوظائف.

٤-يجب أن تقدم الفرصة لمشاركة العاملين في تطوير العمل، فيمكن للعاملين أن يشاركوا في الجودة ، كما يمكن لهم أن يعقدوا حلقات لمناقشة كل مايتعلق بالجودة.

٥-يجب أن توفر التقدير والمكافآت للعاملين، حيث يلعبان دورا حيويا في دفع الأفراد نحو الجودة، حيث إن التقدير يأخذ لاشكل الاعتراف المعلن بالأداء المعزز للجودة ، كما أن المكافآت مثل (الزيادة في المرتبات ، والعلاوات والترقيات) لها فوائد ملموسة في تطبيق مدخل الجودة.

<u>مبادئ نشر ثقافة الجودة بالجامعات والمعاهد العالية</u>: لقد أشار كلا من **(مجاهد؛ وعناني:٢٠١١، ٩٨)**

ينبغي علي المهتمين بنشر ثقافة الجودة بالجامعات والمعاهد العالية مراعاة المبادئ الأتية:-

١-علي الجامعة أو المعهد صياغة رؤية ورسالة وأهدافا إستراتيجية بطريقة محددة ودقيقة؛ لكي تحدث التغيير المطلوب.

٢-ضرورة مساهمة كل فرد داخل الجامعة والمعاهد العالية في عملية التغيير.

٣-إن وضع الجامعات في مصر ليس بحاجة إلي مجرد عمليات من الإصلاح الشكلي فقط، بل بحاجة إلي تغيير جوهري وحقيقي في كل المجالات وجميع الجوانب.

٤-الإدارة الواعية هي التي يمكنها إدارة عملية التغيير داخل الجامعة أو المعهد العالي بدقة وكفاءة عالية.

٥-ضرورة حشد الجهود المجتمعية والتأييد المجتمعي من خارج الجامعة تجاة عملية التغيير ونشر ثقافة الجودة.

٦-إن تحديد الأدوار وتوزيع المسؤليات والإختصاصات بصورة واضحة ودقيقة يؤدي إلي سير ونجاح خطط التغيير بصورة أكثر فاعلية.

٧-ضرورة التأكد علي أهمية العمل الجماعي وروح الفريق يؤدي إلي تحقيق الأهداف الإستراتيجية للتغيير.

مبررات نشر ثقافة الجودة في الجامعات والمعاهد العالية الخاصة : تتمثل في النقاط الأتية: **(داود، ٢٠١١: ٤٣١)**

١-الحاجة إلي تطوير منظومة التعليم الجامعي لمواكبة تحديات العصر.

٢- الحاجة المجتمعية إلي نوعية جديدة من المتعلمين يتمتعون بقدرة عالية علي المنافسة علي الصعيدين المحلي والعالمي.

٣-حاجة الجامعات والمعاهد العالية الخاصة إلي إنتاج المعارف ونشرها علي السواء.

٤-يجب علي الجامعات أن تقود عملية التغيير والتطوير المجتمعي؛ فالجامعة مركز للإبتكار والإبداع واستحداث كل ماهو جديد وحديث.

٥-حين تظهر قدرة الكليات والمعاهد العالية الخاصة علي تقديم برامج دراسية متميزة ، وحين يهبط مستوي برامج الكليات والمعاهد العالية الخاصة ، وتفقد كفاءتها المتميزة المتمثلة في ضعف مستوي الخريج، يصبح من الضروري إحداث التغيير المطلوب للنهوض بمستواها ورفع مستوي جودة الخريج.

مقومات اعتماد معاهد نظم المعلومات الإدارية بوزارة التعليم العالي بمصر

" اشار وزير التعليم العالي والبحث العلمي إلى أهمية دور الجامعات والمعاهد الخاصة فى منظومة التعليم العالى فى مصر وقدرتها على كسب ثقة المجتمع، والتي يفسرها نسبة تواجد التعليم الخاص فى التعليم العالى رغم أنه لا تزال ضئيلا والذي يشكل أقل من ٥٪ ، و من المقرر أن يصل إلى أكثر من ١٠ % فى الخطة الأستراتيجية ٢٠٣٠،

وعرض وزير التعليم العالي والبحث العلمى حول الجامعات والمعاهد الخاصة خلال الفترة القادمة، والتى تركز على مجموعة محاور أساسية تشمل :--http://ccsr (eg.com/news/news.aspx?id=7274)

١- جودة التعليم العالى بمفهومها التطبيقى

٢-التوسع فى عدد الجامعات الأهلية والمعاهد الخاصة بشرط ارتباط التوسع فى الجامعات والمعاهد الخاصة بالتخصصات العلمية الجديدة التى يحتاجها المجتمع والمناطق الجغرافية الأكثر احتياجا للجامعات الخاصة

٣-دعم البحث العلمى فى هذه الجامعات والمعاهد الخاصة.

٤- إنشاء جامعات تكنولوجية وجامعات خاصة وأهلية ومعاهد جديدة بها تخصصات جديدة وغير نمطية كتخصص صناعة السفن والهندسة النووية فى كليات الهندسة على أن تتماشى مع الخطة الإستراتيجية ٢٠٣٠ م

٥-ضرورة التنسيق مع قطاعات المجلس الأعلى للجامعات لتحديد التخصصات العلمية غير النمطية فى كافة القطاعات لتكون مرشدا لإنشاء كليات جديدة بالجامعات الخاصة

٦-ضرورة إعطاء أهمية خاصة للأقاليم الجغرافية التى لا يتوافر بها جامعات ومعاهد خاصة وإعطاء إهتمام بالتخصصات العلمية التى تحتاجها هذه الأقاليم

٧-ضرورة الإهتمام بالبعثات فى الجامعات والمعاهد الخاصة من خلال العديد من الخطوات منها تكوين كوادر من أعضاء هيئة التدريس.

٨-الجامعات والمعاهد الخاصة لها دور كبير فى إجتذاب الوافدين، وذلك من خلال ترويج وتسويق برامجها فى جميع الدول العربية والأفريقية

٨-الترويج للجامعات والمعاهد الخاصة في الخارج

وتشمل مقومات اعتماد معاهد نظم المعلومات الإدارية بوزارة التعليم العالي بمصر علي المحاور الأتية:-

المحور الأول:مقومات خاصة بالتخطيط الإستراتيجي والقيادة والحوكمة:" تتحدد مقومات التخطيط الإستراتيجي في أن يكون للمؤسسة رؤية ورسالة واضحة ومعلنة، وشارك في وضعها الأطراف المعنية ، وتعبر عن دورها التعليمي والبحثي والمجتمعي ولها خطة استراتيجية واقعية وقابلة للتنفيذ تتضمن أهدافها محددة ، تتسق مع استراتيجية الجامعة"**(دليل معايير ضمان الجودة، الإصدار الثالث ، يونيو٢٠١٥ : ٣١)**،ويوضح منطوق المعيار في أنة حتي تنجح المؤسسة الجامعية في تجاوز متطلبات معيار التخطيط الاستراتيجي فهناك ثلاثة أركان رئيسية وهي الرؤية والرسالة والخطة الاستراتيجية والتنفيذية فتهدف عملية التخطيط بمعاهد نظم المعلومات الإدارية إلي نقلها من الوضع الراهن والذي يتسم بمجموعة من نقاط القوة ونقاط الضعف والفرص المتاحة وتواجهها عدد من التحديات إلي الوضع المأمول من وجهة نظر مجلسها الحاكم وأصحاب المصلحة المستفيدين من وجودها ، ويتم هذا الانتقال من خلال ضياغة رسالة محددة تسهم في توجية الأهداف والأنشطة الإستراتيجية خلال سنوات الخطة**(فودة،٢٠١٩: ٦٤**إلا أنة يوجد قصور في مجال التخطيط الاستراتيجي والقيادة والحوكمة من ناحية (صياغة الخطة الاستراتيجية–وتنفيذ الاستراتيجية– ورقابة ومتابعة الاستراتيجية) أدي ذلك إلي البطئ النسبي في تحقيق التطور المنشود وفقدان مقومات صياغة الرؤية والرسالة وإغفالها لمفهوم دعم الأمن القومي وفقدان صياغة الأهداف الإستراتيجية ، والخلط والتداخل بين الغايات النهائية، والأهداف الإستراتيجية، فضلا عن صياغة أهداف تفتقر للقياس الكمي، وفقدان مقومات وضع الخطة التنفيذية ، الأمر الذي حال دون تحديد الزمن المستغرق لإنجاز كل نشاط من أنشطة الخطة والمسئول عن التنفيذ والميزانية المطلوبة لإنجاز كل نشاط،، وفقدان مقومات تطوير مقاييس الأداء ، وإفتقار الخطة الإستراتيجية الفعالة الحديثة لقياس الكفاءة الإقتصادية والكفاءة النوعية لمشروعات التطوير، وفقدان مقومات الرقابة من قبل قيادة الكليات والمعاهد ، الأمر الذي حال دون القيام بعملية المتابعة الدورية لتحديد نسبة المحقق من الأهداف الإستراتيجية"**(أبو وردة،٢٠١٢: ٧)**،" أما

بالنسبة لمقومات القيادة والحوكمة أن يكون للمؤسسة قيادات مؤهلة ، يتم اختيارها وتنمية قدراتها وتقييم أدائها وفقا لمعايير موضوعية ، وتلتزم المؤسسة بالنزاهة والمصداقية والشفافية والأخلاقيات المهنية انطلاقا من قيم جوهرية وللمؤسسة هيكل تنظيمي يلائم حجم ونوع أنشطتها ، بمايضمن تحقيق رسالتها وأهدافها، ولها توصيف موثق لكل الوظائف ، يحدد بوضوح المسؤوليات والإختصاصات"**(دليل معايير ضمان الجودة، الإصدار الثالث ، يونيو ٢٠١٥ :٣٢)**،وتتمثل دور القيادة بمعاهد نظم المعلومات الإدارية لتحقيق الجودة في وضع خطة استراتيجية متكاملة تشتمل علي التعليم والبحث العلمي ، وخدمة المجتمع، وتفعيل ودعم نظم وآليات ضمان الجودة بالمعهد، وعقد لقاءات توظيفية :لفتح أبواب عمل أمام الطلاب في مرحلة التخرج، مواصلة تحديث وتطوير المناهج بغية تلبية احتياجات سوق العمل، واستقطاب أعضاء هيئة التدريس من ذوي الكفاءات العالية، ومتابعة وتحديد المتطلبات المفضلة لإحتياجات أصحاب العمل والمعنيين بالأمر(**دليل الطالب الجامعي إلي الجودة:٢٠١٠: ٣٠)**،باللإضافة إلي ذلك أن من أسباب فشل إصلاح التعليم المصري تتمثل في قلة الوعي بثقافة الجودة، وكثرة معوقات تطبيقها، وتنفيذ مؤشراتها نتيجة لأسباب تتعلق بنظام التعليم الجامعي ذاته ، وسياساتة، ومحدودية الموارد، ومركزية التنفيذ والتخطيط. فلم تستطيع أغلب الكليات المصرية التأهل للاعتماد وتحقيق المعايير التي وضعتها هيئة ضمان الجودة والاعتماد المصرية."(**ضحاوي، والسيد،٢٠١٠: ٦٥)**

<u>المحور الثاني: مقومات خاصة بإدارة الجودة والتطوير .</u>:" أن يكون للمؤسسة نظام لإدارة الجودة وتوفر لة القيادة سبل الدعم، وتلتزم بإجراء تقويم ذاتي شامل ومستمر، وتستعين بالمراجعات الداخلية والخارجية لضمان جودة الأداء ، وتستخدم نتائج التقويم والمراجعة في تطوير الأداء"**(دليل معايير ضمان الجودة، الإصدار الثالث ، يونيو٢٠١٥ : ٣٣)**،وفي المعاهد العالية الخاصة لم يول إهتمام يذكر بعناصر الجودة،ماعدا قلة من المعاهد ذات رسوم دراسية عالية**(زيتون،٢٠٠٨: ٢٥)**، ومن النقاط التي تحتاج لتحسين

في الجامعات والمعاهد الخاصة محدودية دور وحدة ضمان الجودة في تطوير ومتابعة تنفيذ خطط الجودة"**(الهيئة القومية لضمان جودة التعليم والاعتماد،٢٠١٦: ٨٤)**

"إن المشكلة الأساسية التي تواجه العاملين في وحدات ضمان الجودة بمعاهد نظم المعلومات الإدارية تتعلق بعدم توافر نظام مركزي متناسق لتجهيز، وتخزين ، وإستدعاء البيانات التي يتم جمعها من عملية التقييم، وهذا يؤدي إلي مشكلات إدارية وتنظيمية عند جمع البيانات، وتحليلها ، وتقرير نتائجها . ومن تلك المشكلات صعوبة الإجراءات والعمليات التقييمية ، وإستحالة التنبؤ بنتائج بعض القرارات والتوصيات ، وفي ظل عدم توافر البيانات الدقيقة بالسرعة التي يتطلبها إتخاذ القرار، هذا إلي جانب عدم توحيد البيانات علي مستوي المؤسسة وإداراتها المختلفة ، نتيجة لإختلاف المصادر والقائمين عليها." **(شحاتة،٢٠١٧: ٣٢٩)**

<u>المحور الثالث:مقومات خاصة بهيئة التدريس والهيئة المعاونة والجهاز الإداري:</u> "أن يكون للمؤسسة العدد الكافي والمؤهل من أعضاء هيئة التدريس ومعاونيهم بما يتناسب مع متطلبات البرامج التعليمية المقدمة، وبما يمكنها من تحقيق رسالتها وأهدافها وتعمل المؤسسة علي تنمية قدرات ومهارات أعضاء هيئة التدريس ومعاونيهم وتلتزم بتقييم أدائهم وضمان قياس أرائهم""**(دليل معايير ضمان الجودة، الإصدار الثالث ، يونيو٢٠١٥ : ٣٤)**،"،ونوعية التعليم في الجامعات والمعاهد الخاصة ليست بأفضل نوعية من نوعية التعليم في الجامعات الحكومية، إذ أنها صارعت فور صدور قرارات إنشائها ، بفتح أبوابها للدراسة قبل أن تستكمل الشروط والضمانات المطلوبة في القانون واللائحة التنفيذية. وقد ترتب علي ذلك ظهور كثير من المشكلات منها تعتمد الجامعات والمعاهد الخاصة بشكل أساسي علي أعضاء هيئة التدريس المنتدبين والمعارين من الجامعات الحكومية بسبب نقص عدد أعضاء هيئة التدريس المعينين فيهاعن الذي نص علية القرارالجمهوري للائحة التنفيذية.**(سليم، ٢٠١٥: ٧٤٨)** "، ويتضح أنة من أهم معوقات إعتماد معاهد نظم المعلومات الإدارية وجود عجز واضح في أعضاء هيئة التدريس ؛ حيث لا يوجد أستاذ

واحد معين في هذة المعاهد يعمل عضو هيئة تدريس المقيد بها آلاف من الطلاب، في حين تعتمد تلك المعاهد على أعضاء هيئة التدريس المنتدبين، وفي أغلب الحالات يتولى التدريس أعضاء الهيئة المعاونة من المعيدين والمدرسين المساعدين، كما لا يمكن إغفال مشكلة هامة مفادها ضعف الاهتمام بالبحوث العلمية ودراسات التطوير ذات الصلة بمشروعات التنمية".**(وزارة التعليم العالي، ٢٠٠٠: ٢٦)**، " وعدم مناسبة محتوي البرامج التدريبية – في بعض الأحيان– لإحتياجات المتدربين من أعضاء هيئة التدريس والهيئة المعاونة، وعدم مناسبة فترات التدريب، ضعف التعاون بين الجامعات والمعاهد في مجال التدريب وهذا يؤثر بشكل سلبي علي أداء أعضاء هيئة التدريس وعلي إعتماد معاهد نظم المعلومات الإدارية، ونقص التمويل الخاص بالإحتياجات التدريبية ، وانصراف العديد من المدربين المؤهلين بشكل عالي للعديد من الأسباب ، أدي إلي تدريب ذوي جودة منخفضة، وفوائد أقل بالنسبة للمتدربين، وتدني نسبة الأموال اللازمة لإستكمال مراكز التدريب بالجامعات والمعاهد ، وضعف مناسبة الدورات لإحتياجات أعضاء هيئة التدريس بما يتناسب والتنوع في تخصصاتهم واهتماماتهم ومهاراتهم وقدراتهم."**(وزارة التعليم العالي ، مشروع تطوير التعليم العالي،٢٠٠٧، ١٥)**، ويوجد بالتعليم الخاص كثير من المشكلات التعليمية مثل: قلة خبرة أعضاء هيئة التدريس، وضعف أجورهم ، وضعف تأهيل الكثير منهم ، بالإضافة إلي المشكلات والقضايا التعليمية الأخري.**(وهبة،٢٠١٩: ٣)**،" بالإضافة إلي ذلك بأن مقومات الخاصة بالجهاز الإداري أن يكون للمؤسسة جهازاداري ملائم من حيث العدد والمؤهلات مع حجم وطبيعة أنشطة المؤسسة ويتسم بكفاءة الأداء بمايكفل تحقيق رسالتها وأهدافها، وتحرص المؤسسة علي التنمية المستمرة للأفراد وتلتزم يتقييم أدائهم وضمان قياس أرائهم""**(دليل معايير ضمان الجودة، الإصدارالثالث، يونيو ٢٠١٥ : ٣٥)** ،" والجهاز الإداري بكليات ومعاهد وزارة التعليم العالي يحتاج لتطوير الأداء المؤسسي والذي يتمثل في (بناء هيكل تنظمي وهيكل إداري مع تطوير أساليب العمل وتبسيط الإجراءات وتحديث الوصف الوظيفي)"**(حجازي،٢٠١١: ١٥٢)**،"ولاتختلف المقومات الرئيسية لمعيار الجهاز الإداري

عن معيار أعضاء هيئة التدريس من حيث ملائمة العدد وكفاءة الأداء وتقييم الأداء وقياس الرضا وأنة من الأهمية بمكان الإشارة لعدد من القضايا المرتبطة بالجهاز الإداري ، فإذا كانت المؤسسة التعليمية تسعي لتوفير العدد الكافي والكفؤ من العاملين فلابد من تهيئة بيئة عمل تحقق عوامل الجذب ، وتوفير نظم الأجور والرواتب التي تتيح الحياة الكريمة لعضو الجهاز الإداري مهما إنخفض تدرجة في الخريطة التنظيمية للمؤسسة ، الشفافية في تطبيق اللوائح والنظم وخاصة المرتبطة بالجزاءات أو المكافأت أو الترقيات، الكشف عن المبدعين وتمكنهم من الإبداع الوظيفي وتبني أفكارهم بما يساهم في نهضة المؤسسة ونموها، السعي نحو بناء رأس المال الفكري عند العاملين لصالح المؤسسة من خلال برامج التدريب والتعليم المستمر، المشاركة في التخطيط والتنفيذ لإستراتيجية المؤسسة ومكافأة وتقديمهم وعرض إنجازاتهم"**(فودة ،٢٠١٩: ٧٩)**، ومن النقاط التي تحتاج لتحسين بالجامعات والمعاهد الخاصة عدم الإهتمام بإتخاذ إجراءات تصحيحية في ضوء استطلاع مستوي رضي أعضاء هيئة التدريس/أعضاء الهيئة المعاونة/الطلاب/الإداريون/ العاملون. "**(الهيئة القومية لضمان جودة التعليم والاعتماد،٢٠١٦: ٨٣)**

<u>المحور الرابع:مقومات خاصة بالموارد المالية والمادية.</u>:" أن يكون للمؤسسة مواردها المالية والمادية والتسهيلات الداعمة الملائمة لطبيعة نشاطها وحجمة ، بما يمكنها من تحقيق رسالتها وأهدافها ، وتحرص علي كفاءة إستخدام تلك الموارد وتنميتها." ،"**(دليل معايير ضمان الجودة، الإصدار الثالث ، يونيو ٢٠١٥ : ٣٦)**، ولكن تواجهة تلك المقومات عدة معوقات من أبرزها ضعف الميزانية المعتمدة للمعاهد وعدم توافقها مع متطلبات التطوير المستمر.**(علي، ٢٠١٩: ٢)**

ومحدودية الموارد المالية والمصادر البديلة للتمويل ، وضعف توافر الإمكانات اللازمة للحصول علي الاعتماد ، وكذلك القيود المفروضة علي الإنفاق ، وتعدد الأجهزة الرقابية في المؤسسات التعليمية ، وضعف الميزانية المخصصة للمؤسسات التعليمية وارتفاع

التكلفة المالية لتنفيذ إجراءات الاعتماد الأكاديمي." .**(الضحاوي، والمليجي،٢٠١٠: ١٢٩١)**،" إن المخصصات المالية تلعب دورا هاما في عملية الجودة التعليمية والتي يجب أن توظف جيدا في تحسين وتطوير جودة الجامعات والمعاهد، ويجب الإشارة أن نقص التمويل يقف عقبة دون التوسع في التعليم وتحقيق الآمال والطموحات والأهداف المنشودة من النظام التعليمي"**(جبر،٢٠١٤: ٤٢**،" ومن المعوقات التي تواجهها المعاهد **ضعف الميزانيات المعتمدة للمعاهد وعدم توافقها مع متطلبات التطوير المستمر"(علي،٢٠١٩: ٢)**،" بالإضافة إلي ذلك أن من أبرز المعوقات المرتبطة بالعملية التعليمية تتمثل في تكدس الطلاب، وقلة المعامل ، وضعف إمكانياتها وهي معوقات جاءت نتيجة لضعف البنية الأساسية وتقادمها في الجامعات والمعاهد المصرية، مع ازدياد الطلب الإجتماعي علي التعليم الجامعي في نفس الوقت."**(محمود،٢٠١٨ :١١١)**، بالإضافة إلي ظهور مشكلات التعليم العالي الخاص سوف تكون أبرز التحديات التي تواجه مشاريع الإصلاح لأنة ضروري لتوفير احتياجات البني التحتية المختلفة،ولرفع رواتب هيئة التدريس ، ولتأمين مايلزم من متطلبات أخري لإصلاح التعليم والبحث العلمي، هذا بالإضافة الإفتقار إلي الاستقلالية الإدارية والمالية والحرية الأكاديمية.**(سليم ، ٢٠١٥ :٧٥٠)**

<u>المحور الخامس: معوقات خاصة بالمعايير الأكاديمية والبرامج التعليمية والتدريس والتعلم:</u>" أن تتبني المؤسسة المعايير الأكاديمية القومية والمرجعية أو غيرها من المعايير المعتمدة بما يتناسب مع رسالتها وأهدافها ، وتتأكد من توافق برامجها التعليمية مع المعايير التي تبنتها، وتتخذ الإجراءات اللازمة للوفاء بمتطلباتها ، وتحرص المؤسسة علي أن تلبي البرامج التعليمية المقدمة لاحتياجات المجتمع وسوق العمل، وتوصيف البرامج التعليمية والمقررات الدراسية ، وتقوم بمراجعتها وتطويرها بصورة دورية" ،"**(دليل معايير ضمان الجودة، الإصدار الثالث ، يونيو٢٠١٥ : ٣٧)**،وتعاني المعاهد العالية الخاصة من تحصيل طلابها المتواضع، وضعف الكفاءة العلمية والمهنية لأعضاء هيئة التدريس وضعف =دوافعهم نظرا لانخفاض رواتبهم، والمناهج قديمة ويطغي الجانب النظري علي

حساب الخبرة العلمية والتطبيقية.(**زيتون،٢٠٠٨: ٢٧**)"من خلال دراسة واقع كليات ومعاهد وزارة التعليم العالي في مصر والخاص بالمعايير الأكاديمية والبرامج التعليمية والتدريس والتعلم يمكن وصف التعليم العالي في مصر بوجه عام بأنة يستند إلي مناهج ضيقة وجامدة وموغلة في القدم في كثير من الأحيان ، ومرتبطة بوجهة نظر وحيدة يقدمها المحاضر الذي تشكل مذكراتة محتوي البرنامج الذي يتخذة أساسا للتقييم. ويهيمن التركيز علي حفظ المحتوي علي تطوير التفكير الناقد ومهارات التحليل. وفي التركيز علي الطرق النظرية بدلا من الطرق العلمية للمعرفة مايعطي الغلبة لمعرفة مايجب قولة بدلا من كيفية الأداء وفي الجمع بين المحتوي الضيق وعدم ارتباط السياق مايهدد بعدم توسع نطاق آمال الخريجين وتزويدهم بالمهارات التي يحتاجون إليها للتكيف مع التغيرات المقبلة."(**منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادية ، ٢٠١٠ : ١٨٦**)،" ولذلك فالبرامج التعليمية واستراتيجيات التعليم والتعلم ينبغي أن تعود الطالب من مراحله الأولى على التعلم الذاتي، وتخرجه من بوتقة الحفظ والتكرار الملحوظ في المناهج الدراسية وفي أساليب التقييم، وتربيه على الاهتمام بمهارات التفكير والتساؤل والبحث والاستقصاء في المسارات الإنسانية والعلمية، وأن تركز في مناهجها على الكيف لا الكم الذي يشتت الطالب بحيث يكون هذا الكيف متوافقا مع متطلبات العصر، ومحققا للأهداف التنموية والاقتصادية التي تعود بالنفع على الفرد وعلى الدولة، وتتيح الخيارات الوظيفية والمهنية المناسبة."(**علي،٢٠١٩: ٥**)، وكثيرا من الجامعات والمعاهد الخاصة تعاني من مشكلات أكاديمية وتعليمية ومادية، إلا أنها ماتزال تعمل وتخرج طلابا وتصدر شهادات ، ومخرجاتها التعليمية تحتاج مزيد من التقييم حتي تتوافق مع مسيرة التنمية في المجتمع.(**عبد الوهاب،٢٠١٢ : ٦٨**)،" بالإضافة إلي ذلك أن معظم الجهود المبذولة لتحقيق معايير ضمان الجودة لم تتعد بعض الإجراءات الشكلية مثل توصيف المقررات وإجراء الدراسات الذاتية للمؤسسات دون معالجة العوامل الأساسية التي تحد من جودة التعليم الجامعي."(**محمود، ٢٠٠٩: ٤٥**)"،" وبالنسبة بمقومات التدرس والتعلم أن

يكون للمؤسسة استراتيجية للتدريس والتعلم والتقويم ويتم مراجعتها وتطويرها بصورة دورية بما يضمن تحقيق المعايير الأكاديمية ويسهم في تحقيق رسالتها وأهدافها وتحرص المؤسسة علي ملائمة طرق التدريس والتعلم والتقويم لنواتج التعلم المستهدفة ، وتعمل علي تهيئة فرص التعلم الذاتي، وتقوم بمشاركة الجهات المجتمعية برامج التدريب التي تسهم في إكساب الطلاب المهارات اللازمة لتحقيق مواصفات الخريج، وتوفر لتلك البرامج الموارد الملائمة وتضمن جودة تنفيذها وجدية الإشراف عليها، وتحرص علي تقييم فاعليتها وتطويرها، وتحرص المؤسسة علي تقويم الطلاب بموضوعية وعدالة، وبإستخدام أساليب وأدوات متنوعة تلائم نواتج التعلم وبما يدعم العملية التعليمية." **(دليل معايير ضمان الجودة، الإصدار الثالث ، يونيو ٢٠١٥ :٣٨)**،"إضافة إلي مشكلات سياسة قبول الطلبة ، ومقررات دراسية تقليدية تخلوا من الأفكار الجديدة التي تواكب التطور العلمي، وقلة وضوح توصيف المقررات ، وعدم مراعاة معايير ضمان الجودة."**(محمود،٢٠١٨: ١١٦)**

<u>المحور السادس: معوقات خاصة بالبحث العلمي والأنشطة التعليمية وخدمة المجتمع:</u>" للمؤسسة.خطة بحثية تتفق مع خطة الجامعة ، وتحرص المؤسسة علي توفير وتنمية الموارد اللازمة التي تمكن الباحثين من القيام من النشاط البحثي ، وتشجديع التعاون والمشاركة بين التخصصات المختلفة في مجال البحوث، وتخلق مناخا داعما للأنشطة العلمية." **"(دليل معايير ضمان الجودة، الإصدار الثالث ، يونيو٢٠١٥ :٤١)"** والبحث العلمي بمصر يدور في مراكز الأبحاث والجامعات والمعاهد الحكومية والخاصة. وأن نسبة تفرغ الجامعات للبحث العلمي لا تتعدى الـ٤٠٪، و أن مردود منظومة الجامعات والمعاهد الخاصة في البحث العلمي ضعيفة، واعدا بتخصيص ميزانية خاصة للجامعات والمعاهد الخاصة لتطبيق البحث العلمي.هذا وأن ١٣٠ ألف باحث وعضو هيئة تدريس يعملون في البحث العلمي وهذا كم كبير، ولكنه دون فائدة لأنه لا يوجد مؤشرات للتنمية والابتكارات الجديدة، بالمقارنة بعدد الباحثين، وأن الوزارة تعمل في اتجاه والمراكز البحثية العلمية تعمل في اتجاه آخر، لانه لا يوجد استراتيجية سواء للدولة أو

الجامعة فيما يخص البحث العلمي. اضف أن ميزانية البحث العلمي تبلغ حوالي ٦٠٠ مليون جنيه، و أن مصر تمتلك الأموال لدعم البحث العلمي لكن لا يوجد باحثين، أو آلية يعملون عليها، كما أنه يجب تعظيم الاستفادة من البحث العلمي لإقناع الباحث بالالتزام لما تطلبه الدولة كي تدعمه سواء في مجالات الطب والصناعة والتجارة وغيرها، معلنا بأن دعم البحث العلمي وفقا للاستحقاق الدستوري ٢٨ مليار جنيه، ولكن على أرض الواقع تعمل الوزارة بـ٢.٧ مليار جنيه لكل جامعات مصر، و أن الأجور تستنزف باقي الميزانية المقررة للبحث العلمي(http://ccsr-eg.com/news/news.aspx?id) ، ويواجة البحث العلمي في مصر مجموعة من المشكلات من أهمها عدم تبني سياسة واضحة المعالم للبحث ، والتخبط في السياسة وعدم الإستقرار عليها من حين لآخر، وتبدلها مع تبدل الوزير المسئول عن التعليم والبحث العلمي."(**طاحون،٢٠١٩: ١)**،"بالإضافة إلي ذلك يعاني البحث العلمي أزمة كبيرة في مصر والوطن العربي وتتحدد معالم هذة الأزمة في حالة الفقر العامة في مصر و في أغلب المجتمعات العربية، وافتقار مصر والدول العربية عموما إلي سياسة علمية وتكنولوجية واضحة المعالم، وضعف البنية التحتية للأبحاث النظرية التطبيقية من مختبرات وأجهزة ومكتبات علمية، وضعف إنفاق مصر والدول العربية علي البحث العلمي،اعتماد تمويل البحث العلمي في مصر والعالم العربي علي القطاع الحكومي."(**السيد،٢٠١٨: ٧٤** "وبالنسبة لمقومات المشاركة المجتمعية وتنمية البيئة أن تحرص المؤسسة علي تلبية إحتياجات وأولويات مجتمعها المحيط ، وتعمل علي تنمية البيئة . وتقوم المؤسسة بتفعيل المشاركة المجتمعية في صنع القرار وأنشطتها المختلفة، وتحرص علي قياس آراء المجتمع عن الخدمات والأنشطة التي تقدمها." "**(دليل معايير ضمان الجودة، الإصدار الثالث ، يونيو ٢٠١٥ :٤٤)**"،"والمشاركة المجتمعية هو انفتاح المؤسسة التعليمية ، أيا كان مستواها أو المرحلة التي تنتمي إليها علي المجتمع بما يخدم كل منهما الآخر، ويحقق التوافق والإنسجام بين المؤسسة التعليمية والمجتمع وبالتالي لإشباع رغبات كل طرف."(**محمد،٢٠٠٩:**

١٥١)،" وتتعدد المسئولية الإجتماعية التي تتحملها الجامعات ومعاهد نظم المعلومات بتعدد إحتياجات المجتمع ومشكلاتة ودرجة إنغماس تلك الجامعات والمعاهد في العمل علي تلبيتها، كما تتعدد مجالات المسئولية المجتمعية بتعدد الجماعات التي توجه إليها الخدمات من جماعات مهنية ومدنية، إلي جانب العاملين في مختلف الأنشطة التجارية والصناعية والزراعية وغيرها."(**محمود،٢٠١٦: ٤١٠)**، بالإضافة لذلك يتعرض البحث العلمي في الجامعات والمعاهدالخاصة لعدة مشاكل منها أن معظم أعضاء هيئة التدريس يتم التعاقد معهم بعقود سنوية ولايوجد مايحفز عضو هيئة التدريس بشكل كبير علي القيام بواجبات البحثية نظرا لنصابة التدريس الكبير فبالتالي من الصعوبة بمكان أن يقوم الكادر التدريسي بعمليات بحثية ، رغم أن هذا المعيار يعد من أهم المعايير التي تراها جهات الإعتماد لازمة وضرورية ، وهو يدخل كعنصر هام في ترتيب الجامعات والمعاهد علي مستوي العالم **(QS World University Rankings 2012)** ولقد أكد وزير التعليم العالي والبحث العلمى أن الوزارة تسعى خلال الفترة المقبلة إلى إحداث طفرة فى قطاع البحث العلمى وتسخير كافة الإمكانيات لخدمة جميع قطاعاته سواء كانت بالجامعات أو المراكز البحثية، فيما أكد عدد من رؤساء الجامعات الحكومية والخاصة أن البحث العلمى والباحثين لهم أهمية كبرى خلال الفترة المقبلة، منوهين بأن هناك توجهاً لتسخير إمكانيات الجامعات لخدمته وخدمة أبحاث المبتكرين لأنها جزء رئيسى لخدمة وتنمية المجتمع المصرى.(https://www.elwatannews.com/news/details/4592702)

القسم الرابع : الواقع الكمي وإجراءات الدراسة الميدانية ونتائجها و المقترحات والتوصيات

أولا: الواقع الكمي لمعاهد نظم المعلومات الإدارية

نشأة معاهد نظم المعلومات الإدارية بمصر "لقد بدأ التصريح للتعليم العالي الخاص في مصر عام ١٩٧٠م، عندما صدر القانون رقم ٥٢ لسنة ١٩٧٠ في شأن تنظيم المعاهد العالية الخاصة، ولكن يرجع وجود المعاهد العالية الخاصة في مصر إلى عام ١٩٣٤م، عندما أنشأت جمعية الخدمات الاجتماعية بالإسكندرية المعهد العالي للخدمة الاجتماعية

بالإسكندرية، وفي عام ١٩٣٧ أنشأت الجمعية المصرية للدراسات الاجتماعية بالقاهرة المعهد العالي للخدمة الاجتماعية بالقاهرة، وفي عام ١٩٦٨ تم إنشاء المعهد العالي للدراسات التعاونية والإدارية بالقاهرة، وكذا المعهد العالي للتعاون الزراعي في نفس العام بالقاهرة، وعندما تعددت المعاهد العالية الخاصة صدر القانون رقم ٥٢ لسنة ١٩٧٠ الذي ينظم شئون المعاهد العالية الخاصة الخاضعة لإشراف الوزارة، وأنشئ وفقاً لأحكامه العديد من المعاهد العالية الخاصة والمتوسطة بعد ذلك." **(وزارة التعليم العالي: كليات ومعاهد التعليم في جمهورية مصر العربية،٢٠٠٥: ١٣)**

جدول رقم (٢) يوضح إحصائية بأعداد أعضاء هيئة التدريس والهيئة المعاونة بمعاهد نظم المعلومات الإدارية بوزارة التعليم العالي للعام الجامعي ٢٠١٩/٢٠٢٠(وزارة التعليم العالي ، قطاع مكتب الوزير، الإدارة العامة لمركز المعلومات والتوثيق)

	اسم المعهد	النوع	أصلي	منتدب	جملة
١	المعهد العالى لعلوم الحاسب ونظم المعلومات ٦ أكتوبر	ذكور	١٠	١١	٢١
		إناث	٨	٠	٨
		جملة	١٨	١١	٢٩
٢	معهد العبور العالى للادارة والحاسبات ونظم المعلومات طريق بلبيس ك٢١	ذكور	٤٥	٢٠	٦٥
		إناث	٢٠	١٣	٣٣
		جملة	٦٥	٣٣	٩٨
٣	المعهد العالى لعلوم الكمبيوتر وتكنولوجيا الادارة بسوهاج	ذكور	١٥	١٠	٢٥
		إناث	٣	٠	٣
		جملة	١٨	١٠	٢٨
٤	المعهد العالى للادارة والحاسب الالى بكنج مريوط بالاسكندرية	ذكور	٢٤	١	٢٥
		إناث	٧	١	٨
		جملة	٣١	٢	٣٣
٥	المعهد العالى للحاسب الالى وادارة الاعمال بمدينة الزرقا – دمياط	ذكور	٢٢	٨	٣٠
		إناث	١٨	٢	٢٠

	اسم المعهد	النوع	أصلي	منتدب	جملة
		جملة	٤٠	١٠	٥٠
٦	معهد الدلتا العالى للحاسبات بالمنصورة	ذكور	٢١	١٩	٤٠
		إناث	٢٠	٢٢	٤٢
		جملة	٤١	٤١	٨٢
٧	المعهد العالى للحاسب الالى ونظم المعلومات بابوقير بالاسكندرية	ذكور	١٢	٣	١٥
		إناث	١٤	٠	١٤
		جملة	٢٦	٣	٢٩
٨	معهد الجزيرة العالى للحاسب الالى ونظم المعلومات الادارية بالمقطم	ذكور	١٢	٣	١٥
		إناث	١٢	٠	١٢
		جملة	٢٤	٣	٢٧
٩	معهد الفراعنة العالى للحاسب الالى ونظم لمعلومات طريق سقارة	ذكور	٢٣	٣	٣٦
		إناث		٠	٧
		جملة	٣٠	١٣	٤٣
١٠	المعهد العالى للحاسبات وتكنولوجيا المعلومات بمدينة الشروق	ذكور	٥١	١٥	٦٦
		إناث	٣٦	١٨	٥٤
		جملة	٨٧	٣٣	١٢٠
١١	معهد القاهرة الجديدة العالى للعلوم الادارية والحاسب الالى التجمع الاول	ذكور	١٨	١٦	٣٤
		إناث	١٥	٠	١٥
		جملة	٣٣	١٦	٤٩
١٢	المعهد العالى للادارة والحاسب الالى برأس البر	ذكور	٦	١٣	١٩
		إناث	٣	١	٤
		جملة	٩	١٤	٢٣
١٣	معهد النيل العالى للعلوم التجارية وتكنولوجيا الحاسب بالمنصورة	ذكور	١٢	٤	١٦
		إناث	١٢	٦	٢٢

	اسم المعهد	النوع	أصلي	منتدب	جملة
		جملة	١٨	٢٠	٣٨
١٤	معهد مصر العالى للتجارة والحاسبات بالمنصورة	ذكور	٢٠	٤٢	٦٢
		إناث	١٣	٣٥	٤٨
		جملة	٣٣	٧٧	١١٠
١٥	المعهد العالى للعلوم الادارية المتقدمة والحاسبات بابى المطامير البحيرة	ذكور	١٠	٣	١٣
		إناث	٤	٠	٤
		جملة	١٤	٣	١٧
١٦	المعهد العالى للحاسبات والمعلومات وتكنولوجيا الادارة بطنطا	ذكور	١٩	١٥	٣٤
		إناث	١٢	٣	١٥
		جملة	٣١	١٨	٤٩
١٧	المعهد العالى للتسويق والتجارة ونظم المعلومات التجمع الاول القاهرة الجديدة	ذكور	١٤	١٣	٢٧
		إناث	٨	٤	١٢
		جملة	٢٢	١٧	٣٩
١٨	المعهد العالى للحاسبات ونظم المعلومات التجمع الاول القاهرة الجديدة	ذكور	٢٥	٨	٣٣
		إناث	١٤	١	١٥
		جملة	٣٩	٩	٤٨
١٩	المعهد العالى للحاسبات ونظم المعلومات الادارية وعلوم الادارة بشبرا الخيمة	ذكور	١٨	١٠	٢٨
		إناث	١٠	٢	١٢
		جملة	٢٨	١٢	٤٠
٢٠	معهد المدينة العالى للادارة والتكنولوجيا شبرا منت	ذكور	٢٦	٥	٣١
		إناث	٧	١	٨
		جملة	٣٣	٦	٣٩
٢١	المعهد العالى للادارة وتكنولوجيا المعلوماتبكفر الشيخ	ذكور	٢٠	١٠	٣٠
		إناث	١٩	١	٢٠
		جملة	٣٩	١١	٥٠

	اسم المعهد	النوع	أصلي	منتدب	جملة
٢٢	المعهد العالى للدراسات النوعية ونظم المعلومات الادارية بالجيزة	ذكور	٢٠	٢٢	٤٢
		إناث	٨	٧	١٥
		جملة	٢٨	٢٩	٥٧
٢٣	المعهد العالى للعلوم الادارية بالمنزلة دقهلية	ذكور	١٠	١٢	٢٢
		إناث	٣	٨	١١
		جملة	١٣	٢٠	٣٣
٢٤	معهد القاهرة العالى للغات والترجمة الفورية والعلوم الادارية بالمقطم	ذكور	٢٥	٧	٣٢
		إناث	٨	١٢	٢٠
		جملة	٣٣	١٩	٥٢
٢٥	المعهد العالى للعلوم الادارية بالعباسة طريق بلبيس	ذكور	٨	٣	١١
		إناث	١٢	٠	١٢
		جملة	٢٠	٣	٢٣
٢٦	المعهد العالى للعلوم الادارية بلقاس المنصورة	ذكور	٩	٣	١٢
		إناث	٨	٢	١٠
		جملة	١٧	٥	٢٢
٢٧	المعهد العالى لادارة المنشات الصناعية وتكنولوجيا الانتاج بالمحلة الكبرى	ذكور	٨	٨	١٦
		إناث	٣	٥	٨
		جملة	١١	١٢	٢٤
٢٨	المعهد العالى للعلوم الادارية بجناكليس البحيرة	ذكور	٩	٥	١٤
		إناث	٠	٢	٢
		جملة	٩	٧	١٦
٢٩	معهد العجمى العالى للعلوم الادارية بالاسكندرية	ذكور	٧	١٨	٢٥
		إناث	١	٤	٥
		جملة	٨	٢٢	٣٠
٣٠	المعهد العالي للعلوم الادارية بسوهاج	ذكور	٢	٢١	٢٣

	اسم المعهد	النوع	أصلي	منتدب	جملة
		إناث	١	٨	٩
		جملة	٣	٢٩	٣٢
٣١	المعهد العالى للعلوم الادارية ببنى سويف	ذكور	١٣	٤	١٧
		إناث	٥	٢	٧
		جملة	١٨	٦	٢٤
المجموع			٨٣٧	٥٠٧	١٣٤٤

نلاحظ من الجول السابق رقم (٢) أن أعضاء هيئة التدريس والهيئة المعاونة الذكور أكبر من الإناث حيث بلغ عدد الذكور(٨٣٧) وعدد الإناث (٥٠٨) ويرجع ذلك إلي عدد الخريجين من أعضاء هيئة التدريس والهيئة المعاونة الذكور أكبر من عدد الخريجين الإناث، كما نلاحظ أن أكبر عدد من أعضاء هيئة التدريس والهيئة المعاونة **بالمعهد العالى للحاسبات وتكنولوجيا المعلومات بمدينة الشروق حيث بلغ عددهم(١٢٠) ويرجع ذلك إلي تاريخ النشأة، بينما كان أقل عدد من أعضاء هيئة التدريس والهيئة المعاونة المعهد العالى للعلوم الادارية بجناكليس البحيرة** حيث بلغ عددهم (١٦) ويرجع ذلك إلي حداثة الإنشاء.

ثانيا: الدراسة الميدانية (إجراءاتها ونتائجها): تناول الباحث في الإطار النظري(الإطار الفلسفي لضمان جودة التعليم والإعتماد لمؤسسات التعليم العالي، واقع ثقافة الجودة والاعتماد بمعاهد نظم المعلومات الإدارية بوزارة التعليم العالي، مقومات اعتماد معاهد نظم المعلومات الإدارية بوزارة التعليم العالي، وعليه فإن:

١- أهداف الدراسة الميدانية تتمثل فيما يلي

- التعرف علي موقف معاهد نظم المعلومات الإدارية من التقدم للإعتماد.

– التعرف علي مدي توافر مقومات اشتراطات معايير ضمان الجودة بمعاهد نظم المعلومات الإدارية من أعضاء هيئة التدريس والهيئة المعاونة والوصول إلي المقترحات والتوصيات الخاصة بتوفير مقومات اعتماد معاهد نظم المعلومات الإدارية بوزارة التعليم العالي بمصر

٢-عينة الدراسة: قام الباحث بتطبيق الاستبيان على عينة من أعضاء هيئة التدريس ومعاونيهم بمعاهد نظم المعلومات الإدارية والتي روعي في اختيارها أن تكون ممثلة بقدر الإمكان للمجتمع الأصلى، ولقد تم توزيع (٣٢٦) استبانة وبعد فرزهم تبين أن عدد الإستبانات الصالحة(٢٩٤) استبانة وعدد الإستبانات غير الصالحة(٣٢) استبانة تم استبعادها

جدول رقم (٣) يوضح أسماء المعاهد عينة البحث وعدد الإستبيانات التي تم توزيعها، وعددالإستبيانات الصالحة، وعدد الإستبيانات الغير صالحة

م	اسم المعهد	عدد الاستبيانات التي تم توزيعها لأعضاء هيئة التدريس المعينين والمنتدبين بمعاهد نظم المعلومات الإدارية	عدد الاستبيانات الصالحة لأعضاء هيئة التدريس المعينين والمنتدبين بمعاهد نظم المعلومات الإدارية	عدد الاستبيانات الغير صالحة لأعضاء هيئة التدريس المعينين والمنتدبين بمعاهد نظم المعلومات الإدارية
١	معهد العبور العالى للادارة والحاسبات ونظم المعلومات طريق بلبيس ك٢١	٨٥	٧٨	٧
٢	معهد الجزيرة العالى للحاسب الالى ونظم المعلومات الادارية بالمقطم	٤٠	٣٠	١٠

٣	المعهد العالى للحاسبات والمعلومات وتكنولوجيا الادارة بطنطا	٤٩	٤٧	٢
٤	المعهد العالى للحاسبات ونظم المعلومات الادارية وعلوم الادارة بشبرا الخيمة	٣٤	٣٠	٤
٥	إدارة المنشآت الصناعية بالمنزلة	٣٣	٣٠	٣
٦	المعهد العالى للدراسات النوعية ونظم المعلومات الادارية بالجيزة	٣٦	٣٠	٦
٧	المعهد العالى لادارة المنشات الصناعية وتكنولوجيا الانتاج بالمحلة الكبرى	١٩	١٩	–
٨	معهد النيل العالى للعلوم التجارية وتكنولوجيا الحاسب بالمنصورة	٣٠	٣٠	–
	المجموع	٣٢٦	٢٩٤	٣٢

٣-_**صدق الاستبيان Validity** :يقصد بصدق الاستبيان، قدرته على قياس ما وضع لقياسه، وهذا يعني أن كل عبارة من العبارات التي يتضمنها الاستبيان يجب أن تقيس الهدف الذي وضعت من أجله تلك العبارات، لذلك تم عرض الاستبيان في صورته المبدئية على مجموعة من السادة المحكمين، وهم من السادة أساتذة كليات التربية بالجامعات المصرية، وذلك للحكم على مدى صحة ووضوح بنود الاستبيان، ومدى تمثيل تلك البنود لمحاور الاستبيان، ومدى ملاءمتها لتحقيق الغرض الذي وضع من أجله، وقد تم إجراء التعديلات اللازمة، باستبعاد العبارات التي اتفق على استبعادها أربعة من السادة المحكمين على الأقل، كما تم إضافة بعض العبارات الجديدة في ضوء مقترحاتهم، وكذلك تعديل بعض العبارات الأخرى، وفي ضوء ذلك توصل الباحث إلى الصورة النهائية للاستبيان.

٤- **الثبات Reliability**:"يعتبر معدل الثبات من الركائز الأساسية التي يقوم عليها بناء أي مقياس أو أداة (الاستبيان) ويشير الثبات إلى قدرة الأداة على التوصل إلى نفس النتائج إذا أعيد تطبيقها مره أخرى على نفس الأفراد".(Salkind,2000:106)

ولتحقيق ذلك يتم استخدام معادلة (ألفا كرونباخ)(Nitko ,**1983:369**)؛ حيث إنها أنسب طريقة لحساب ثبات الأوزان المستخدمة في البحوث المسحية للاستبيانات؛ حيث يوجد مدى من الدرجات الممثلة لكل عبارة، وذلك وفقًا للمعادلة التالية.**(أبو علام،١٩٩٨: ٤٢)**

$$\text{معامل ثبات ألفا} = \frac{\text{ن}}{\text{ن}-١} \times \left(١ - \frac{\text{مج ع٢ ف}}{\text{ع٢ك}}\right)$$

حيث:

ن = عدد عبارات الاستبيان. **ع٢ف = تباين العبارة الواحدة.**

ع٢ل = تباين الاستبيان.

وللتحقق من ثبات الاستبيان قام الباحث باختيار عينة من (٣٠) فردا من المجتمع الأصلي، وتم تطبيق الاستبيان عليهم، ومن خلال نتائج هذا التطبيق تم حساب معامل ألفا كرونباخ للثبات بالمعادلة السابقة، وبلغت قيمة الثبات (٠.٨٩) وهي أكبر من (٠.٧)، ويتضح من ذلك أن قيمة المعامل مقبولة تشير إلى تجانس عبارات الاستبيان، ومن ثم صلاحية التطبيق.

٥- المعالجة الإحصائية: بعد تفريغ بيانات الاستمارات المكتملة من الاستبيان الموزع على أفراد عينة الدراسة، قام الباحث بإجراء المعالجة الإحصائية للبيانات بالأساليب التالية:-

(١) الجداول التكرارية لحساب النسب المئوية لكل عبارة من الأسئلة التي تحتوي على اختيار من متعدد؛ حيث أعطي لكل عبارة وزنها الذي يعبر عن التكرار بالنسبة للعدد الكلي للعينة.

$$\text{النسبة المئوية للاستجابة} = \frac{\text{تكرار الاستجابة}}{\text{العدد الكلي لأفراد العينة}} \times ١٠٠$$

٢- كما استخدم الباحث اختبار x^2 chi square للتعرف على دلالة الفروق بين كل عبارة من حيث درجة ممارستها أو تحقيقها في الواقع الفعلي وذلك لكل من الفئات التالية:-

أ – السادة أعضاء هيئة التدريس والمدرسين المساعدين بالمعاهد العالية الخاصة.

ب- طلاب المعاهد العالية الخاصة ذكور وإناث، وقد اقتصر الباحث على استخدام اختبار كا٢ في الصورة التالية.(السيد، ١٩٩٣ : ٥٥٨)

$$\text{كا٢ = مج } \frac{(\text{ت و} - \text{ت م})^2}{\text{ت م}}$$

حيث ت و = التكرار الواقعي أو الملاحظ.

ت م = التكرار المتوقع أو النظري.

١- استخدام الباحث لتحديد ترتيب أهم مقومات اعتمادمعاهد نظم المعلومات الإدارية في كل سؤال على حدة على مستوى مجموع إجابات أفراد العينة -من أعضاء هيئة التدريس والمدرسين المساعدين ككل- التكرار الموزون والذي يتمثل فيما يلي:

(ك x ت) لأعضاء هيئة التدريس والهيئة المعاونة

مجموع أفراد العينة ككل

استخدام الباحث لتحديد مستوى الموافقة أو مستوى التحقق للأسئلة التي يجيب عليها المستفتون بمقياس ذي خمسة أبعاد **(يتوافر بشدة،يتوافر ، لا أعلم، غير متوافر،غير متوافر مطلقا)(شرف الدين، ١٩٨٥ : ١٦٢)**

المقياس ذو الخمسة أبعاد

الدرجة	يتوافر بشدة	يتوافر	لا أعلم	غير متوافر	غير متوافر مطلقا
الرمز	ي.ب	ي	ل.أ	غ.م	غ.م.م
درجة التحقق	٥-٤.١	٤-٣.٤	٣.٣-٢.٧	٢.٦-٢	١.٩- ١

ثالثا: الدراسة الميدانية ونتائجها

أولا: بيانات أساسية: ١- موقف المعهد من الاعتماد

أ-استجابات أفراد العينة من أعضاء هيئة التدريس والهيئة المعاونة بمعاهد نظم المعلومات الإدارية عن موقف المعهد من التقدم للإعتماد

جدول رقم (٤) يوضح استجابات أفراد العينة من أعضاء هيئة التدريس والهيئة المعاونة بمعاهد نظم المعلومات الإدارية عن موقف المعهد من التقدم للإعتماد

موقف المعهد من التقدم للإعتماد	لم يتقدم نهائيا	تقدم وحصل علي إرجاء	تقدم وحصل علي رفض	تقدم وحصل علي الإعتماد
استجابات أفراد العينة	١٦٧	١٩	-	١٠٨
النسبة المئوية للاعتماد	٥٦.٨ %	٦.٥ %	-	٣٦.٧ %

يتضح من الجدول السابق رقم (٤) أن أكبر عدد من الإستجابات لأعضاء هيئة التدريس والهيئة المعاونة معاهد لم تتقدم نهائيا للحصول علي الجودة وكان عددهم (١٦٧) بنسبة مؤية (٥٦.٨ %)ويرجع ذلك إلي قلة وعي إدارة هذة المعاهد بأهمية الإعتماد بالإضافة إلي قلة المقومات بهذة المعاهد التي تساهم في الإعتماد بالإضافة إلي عدم نشر ثقافة الجودة بهذة المعاهد، بينما نجد أقل عدد من الإستجابات معاهد تقدمت وحصلت علي إرجاء وكان عددهم (١٩) بنسبةمؤية (٦.٥٪) ويرجع ذلك إلي عدم إكتمال بعض المعايير لقلة المقومات وقلة خبرة القائمين علي إدارة الجودة بهذة المعاهد

٢-عدد سنوات الخبرة

ستجابات أفراد العينة من أعضاء هيئة التدريس والهيئة المعاونة بمعاهد نظم المعلومات الإدارية معاهد لم تتقدم نهائيا للاعتماد:كان عدد أفراد العينة من أعضاء هيئة التدريس والهيئة المعاونة بمعاهد نظم المعلومات الإدارية والذين أجابو بمعاهد لم تتقدم نهائيا كان عدد هم (١٦٧) عضو هيئة تدريس وهيئة معاونة، وكانت استجابات أفراد العينة من أعضاء هيئة التدريس والهيئة المعاونة بمعاهد نظم المعلومات الإدارية عن عدد سنوات الخبرة كالتالي:-

جدول رقم (٥) يوضح استجابات أفراد العينة من أعضاء هيئة التدريس والهيئة المعاونة بمعاهد نظم المعلومات الإدارية عن عدد سنوات الخبرة

عدد سنوات الخبرة	١	٢	٣	٤	٥	٦	٧	٨	٩	١٠	١١	١٢	١٣	١٤	١٥	١٦	١٧	٢٠
التكرار	٤	١٤	١٢	٣١	٣٤	١٥	١٦	١٥	٣	٦	١	٣	١	١	٢	٢	٢	٥
النسبة المئوية	٢.٤	٨.٤	٧.٢	١٨.٦	٢٠.٤	٩	٩.٦	٩	١.٨	٣.٦	.٦	١.٨	.٦	.٦	١.٢	١.٢	١.٢	٣

نلاحظ من الجدول رقم (٥) أن أكبرعدد من من أعضاء هيئة التدريس والهيئة المعاونة يمتلك خبرة (٥) سنوات وكان عددهم (٣٤) والنسبة المؤية لهم (٢٠.٤) ويرجع ذلك قلة استمرار أعضاء هيئة التدريس في العمل بهذة المعاهد، بينما أقل عدد من لأعضاء هيئة التدريس والهيئة المعاونة يمتلك خبرة (١١) سنة وكان عددهم (١) بنسبة المؤية ٦.%و يرجع ذلك إلي قلة عدد الأساتذة المساعدين والأساتذة من أعضاء هيئة التدريس.

ثانيا: محاور الاستبيان

١- ستجابات أفراد العينة من أعضاء هيئة التدريس والهيئة المعاونة بمعاهد نظم المعلومات الإدارية معاهد لم تتقدم للإعتماد نهائيا

جدول رقم (٦) يوضح ستجابات أفراد العينة من أعضاء هيئة التدريس والهيئة المعاونة بمعاهد نظم المعلومات الإدارية معاهد لم تتقدم للإعتماد نهائيا

المحور الأول: مدي توافر مقومات التخطيط الإستراتيجي والجوانب القيادية بمعاهد نظم المعلومات الإدارية

درجة الاستجابة / العبارة	أعضاء هيئة التدريس والهيئة المعاونة								درجة التحقق	مستوى التحقق	الترتيب
	درجة التحقق										
	يتوافر بشدة		يتوافر		لا أعلم		غير متوافر	غير متوافر مطلقا			
	ك	%	ك	%	ك	%	ك	ك			
١-وجود رسالة ورؤية للمعهد معتمدة ومعلنة ويشارك في وضعها الأطراف المعنية	57	34.1	14	8.4	10	6.0	16	9.6	70	41.9	٢.٨٣	أعلم	١
٢-وجود خطة استراتيجية للمعهد معتمدة ومكتملة العناصر .	11	6.6	7	4.2	15	9.0	27	16.2	107	64.1	١.٣٧	غ.م	١٠
٣-وجود تحليل بيئي يشمل البيئة الداخلية والخارجية ويشارك فية جميع الأطراف المعنية.	13	7.8	4	2.4	12	7.2	108	64.7	30	18.0	٢.١٧	غ.م	٣
٤-وجود أهداف استراتيجية للمعهد معلنة وواضحة الصياغة، ومبنية علي التحليل البيئي	13	7.8	6	3.6	14	8.4	74	44.3	60	35.9	٢.٠٣	غ.م	٦
٥- وجود خطط تنفيذية تتضمن الأنشطة التي تحقق الأهداف الاستراتيجية .	14	8.4	6	3.6	14	8.4	84	50.3	49	29.3	٢.١١	غ.م	٤
٦-وجود تقارير دورية لمتابعة وتقويم مدي تقدم الخطط التنفيذية وفقا لجدول زمني.	11	6.6	3	1.8	20	12.0	77	46.1	56	33.5	٢.٠٢	غ.م	٧
٧- أن يتم اختيار القيادات الأكاديمية وفقا لمعايير موضوعية ومعلنة وآليات ذات شفافية تحقق تكافؤ الفرص وتداول السلطة	12	7.2	5	3.0	13	7.8	88	52.7	49	29.3	٢.٤١	غ.م	٢
٨- وجود معايير موضوعية لتقييم أداء القيادات،وتشارك الأطراف المعنية في عملية التقييم	11	6.6	6	3.6	24	14.4	71	42.5	55	32.9	١.٩٦		٨

٩- وجـود قيـم جوهريـة معلنـة ومتاحـة للمعنيـين ،وتطبيق الأخلاقيات المهنية بين أفراد المعهد	2	1.2	16	9.6	11	6.6	67	40.1	71	42.5	١.٨٧	غ.م.م	٩
١٠- وجـود هيكـل تنظيمـي معتمـد ومعلـن ، ويحـدد المسئوليات والإختصاصات وفقا للهيكل التنظيمي	١٥	٩	7	4.2	10	6.0	75	44.9	60	35.9	٢.٠٥	غ.م	٥

نلاحظ من الجدول السابق رقم(٦) أن معظم استجابات أفراد العينة مدي توافر مقومات التخطيط الإستراتيجي والجوانب القيادية بمعاهد نظم المعلومات الإدارية انحصرت بين غير متوافر وغير متوافر مطلقا ويرجع ذلك إلي قلة إهتمام إدارة هذة المعاهد بتطبيق معايير الجودة الخاصة بهيئة الاعتماد وضمان الجودة وعدم توافر التمويل اللازم لإعداد خطة استراتيجية أو دعم الخطط التمويلية اللازمة لتنفيذ الخطط الإستراتيجية بالإضافة إلي ندرة الموارد البشرية القادرة علي تحقيق رؤية ورسالة المؤسسة واحتلت" وجود رسالة ورؤية للمعهد معتمدة ومعلنة ويشارك في وضعها الأطراف المعنية" المرتبة الأولي بدرجة تحقق (٢.٨٣) ومستوي تحقق (لا أعلم) ويرجع ذلك أن أي مؤسسة تعليمية يجب أن يكون لها رؤية ورسالة تسعي لتحقيقها،بينما احتلت" **أن يتم اختيار القيادات الأكاديمية وفقا لمعايير موضوعية ومعلنة وآليات ذات شفافية تحقق تكافؤ الفرص وتداول السلطة"المرتبة الثانية بدرجة تحقق(٢.٤١)** ومستوي تحقق (غير متوافر) ويرجع ذلك إلي سيطرة رأس المال (أصحاب المعاهد) علي رسالة العلم والتدخل في تنفيذ أنشطة العملية التعليمة بهذة المعاهد بما يتناسب مع مصالحهم الخاصة ، بينما احتلت " وجود خطة استراتيجية للمعهد معتمدة ومكتملة العناصر" المرتبة العاشرة والأخيرة ويرجع ذلك إلي عدم قيام إدارة هذة المعاهد بتحليل البيئة الداخلية للوقوف علي نقاط القوة ونقاط تحتاج لتحسين كما لم يتم تحليل البيئة الخارجية وما بها من فرص وتهديدات لهذة المعاهد. وهذا يتفق مع دراسة(فودة ، ٢٠١٩: ١٠٥)

جدول رقم (٧) يوضح استجابات أفراد العينة من أعضاء هيئة التدريس والهيئة المعاونة عن مدي توافر مقومات الخاصة بإدارة الجودة والتطوير بمعاهد نظم المعلومات الإداري

المحورالثاني: مدي توافر مقومات الخاصة بإدارة الجودة والتطوير بمعاهد نظم المعلومات الإداري

درجة الاستجابة / العبارة	أعضاء هيئة التدريس والهيئة المعاونة										درجة التحقق	مستوى التحقق	الترتيب
	درجة التحقق												
	يتوافر بشدة		يتوافر		لا أعلم		غير متوافر		غير متوافر مطلقا				
	ك	%	ك	%	ك	%	ك	%	ك	%			
١-وجود وحدة ضمان جودة بالمعهد يتوافر فيها الكوادر المؤهلة والتجهيزات الملائمة	1	.6	21	12.6	3	1.8	92	55.1	50	29.9	١.٩٩	غ.م.م	١
٢- وجود لائحة داخلية لوحدة ضمان الجودة تتضمن هيكلا تنظيميا ذا تبعية وعلاقات واضحة	-	-	19	11.4	15	9.0	70	41.9	63	37.7	١.٥٢	غ.م.م	١٠
٣- يوجد لوحدة ضمان الجودة خطط وتقارير سنوية عن نشاطها ،وقواعد بيانات لأنشطتها.	-	-	18	10.8	10	6.0	73	43.7	66	39.5	١.٨٨	غ.م.م	٣
٤-يجب تقويم أنشطة المعهد بصفة دورية باستخدام مؤشرات موضوعية ،وأدوات ملائمة ، ومراجعات داخلية وخارجية.	-	-	21	12.6	8	4.8	65	38.9	73	43.7	١.٨٦	غ.م.م	٥
٥- يجب مناقشة أنشطة المعهد مع المعنيين وفي مجالسها الرسمية.	1	.6	20	12.0	6	3.6	68	40.7	72	43.1	١.٨٥	غ.م.م	٦
٦- يجب أن يتم الاستفادة من أنشطة إدارة الجودةفي توجيه التخطيط واتخاذ الاجراءات التصحيحية			18	10.8	7	4.2	74	44.3	68	40.7	١.٨٤	غ.م.م	٧
٧- يراعي تباين خبرات ومهارات العاملين بإدارة الجودة			16	9.6	13	7.8	75	44.9	63	37.7	١.٨٩	غ.م.م	٢

٨- يحصل أعضاء إدارة الجودة والتطوير علي دورات تدريبية خاصة بالجودة من هيئة الاعتماد والجودة.	2	1.2	16	9.6	11	6.6	67	40.1	71	42.5	١.٧٨	غ.م.م	٤
٩- يوجد دعم فني لإدارة الجودة من وزارةالتعليم العالي	-	-	7	4.2	20	12.0	76	45.5	64	38.3	١.٨٢	غ.م.م	٨
١٠- وجود ميزانية خاصة لإدارة الجودة لتنفيذ الأنشطة والمشروعات الخاصة بالجودة.	-	-	12	7.2	8	4.8	69	41.3	78	46.7	١.٧٢	غ.م.م	٩

نلاحظ من الجدول رقم(٧) أن استجابات أفراد العينة من أعضاء هيئة التدريس والهيئة المعاونة مدي توافر مقومات الخاصة بإدارة الجودة والتطوير بمعاهد نظم المعلومات الإداري (غير متوافر مطلقا) ويرجع ذلك لندرة الموارد البشرية القادرة علي إدارة نظم الجودة وإرتفاع تكاليف التدريب ، ومحدودية الموارد المادية والبشرية والوقت الكاف لإعداد ملفات الأدلة والشواهد ، وقلة نشر ثقافة الجودة بهذة المعاهد، واحتلت" **وجود وحدة ضمان جودة بالمعهد يتوافر فيها الكوادر المؤهلة والتجهيزات الملائمة**" المرتبة الأولي بدرجة تحقق (١.٩٩) ومستوي تحقق غير متوافر مطلقا ويرجع ذلك إلي إنشاء وحدة ضمان جودة في بعض هذة المعاهد وغير مفعلة، بينما احتلت " **وجود لائحة داخلية لوحدة ضمان الجودة تتضمن هيكلا تنظيميا ذا تبعية وعلاقات واضحة**" المرتبة العاشرة والأخيرة بدرجة تحقق (١.٥٢) ومستوي تحقق غير متوفر مطلقا، وهذا يتفق مع دراسة**(ضحاوي،والعاصي،٢٠١٦ :٣٤)**

جدول رقم (٨) يوضح استجابات أفراد العينة من أعضاء هيئة التدريس والهيئة المعاونة عن مدي توافر مقومات الخاصة بهيئة التدريس والهيئة المعاونة والجهاز الإداري

المحورالثالث: مدي توافر مقومات الخاصة بهيئة التدريس والهيئة المعاونة والجهاز الإداري.

درجة الإستجابة / العبارة	أعضاء هيئة التدريس والهيئة المعاونة								درجة التحقق	مستوى التحقق	الترتيب
	درجة التحقق										
	يتوافر بشدة		يتوافر		لا أعلم		غير متوافر		غير متوافر مطلقا									
	ك	%	ك	%	ك	%	ك	%	ك	%			
١- نسبة أعضاء هيئة التدريس والهيئة المعاونة إلي الطلاب بالمعهد تتفق مع المعايير المرجعية	-	-	12	7.2	12	7.2	83	49.7	60	35.9	١.٨٦	غ.م.م	٤
٢-التخصص العلمي لأعضاء هيئة التدريس ملائم للمقررات الدراسية التي يشاركون في تدريسها	1	.6	21	12.6	10	6.0	65	38.9	70	41.9	١.٩١	غ.م.م	٢
٣- يتم تلبية الاحتياجات التدريبية لأعضاء هيئة التدريس والهيئة المعاونة والجهاز الإداري بصورة دورية	-	-	14	8.4	8	4.8	75	44.9	70	41.9	١.٨٠	غ.م.م	٧
٤- يتم تقييم أعضاء هيئة التدريس والهيئة المعاونة والجهاز الإداري ويتم اخطارهم ومناقشتهم في التقييم	1	.6	12	7.2	15	9.0	69	41.3	70	41.9	١.٩	غ.م.م	٣
٥- يوجد جهاز إداري ملائم مع حجم وطبيعة الأنشطة بالمعهد، والعاملون موزعون وفقا لمؤهلاتهم وقدراتهم علي الوظائف المختلفة	-	-	18	10.8	10	6.0	66	39.5	73	43.7	١.٨٣	غ.م.م	٦
٦- توجد آلية للتعامل مع النقص والزيادة في الوظائف الإدارية	2	1.2	15	9.0	16	9.6	57	34.1	77	46.1	١.٨٥	غ.م.م	٥
٧- يوجد للمعهد وسائل مناسبة لقياس آراء أعضاء الجهاز الإداري واتخاذ الإجراءات اللازمة لدراستها	1	.6	16	9.6	6	3.6	63	37.7	81	48.5	١.٧٥	غ.م.م	٨

٨- يوجد آلية للثواب والعقاب مع وضع برامج للتطوير.	1	.6	17	10.2	12	7.2	75	44.9	62	37.1	١.٩٩	غ.م.م	١
٩- يوجد توصيف وظيفي لجميع الوظائف بالمعهد	1	.6	19	11.4	6	3.6	53	31.7	88	52.7	١.٧٤	غ.م.م	٩
١٠- يتم ادخال التقنية الحديثة لتخزين جميع بيانات الطلاب والأنشطة الادارية بالمعهد			20	12.0	11	6.6	49	29.3	87	52.1	١.٦٠	غ.م.م	١٠

نلاحظ من الجدول رقم(٨) أن استجابات أفراد العينة من أعضاء هيئة التدريس والهيئة المعاونة عن مدي توافر مقومات الخاصة بهيئة التدريس والهيئة المعاونة والجهاز الإد اري(غير متوافر مطلقا) ويرجع ذلك إلي محدودية نسبة أعضاء هيئة التدريس والهيئة المعاونة والجهاز الإداري إلي الطلاب والصعوبة البالغة في تمويل رواتب النسبة المطلوبة من أعضاء هيئة التدريس وتدريبهم ، ومحدودية قدرة هذة المعاهد علي قياس رضا أعضاء هيئة التدريس والهيئة المعاونة والجهاز الإداري والإستجابة لرغباتهم، واحتلت"**يوجد آلية للثواب والعقاب مع وضع برامج للتطوير**" المرتبة الأولي بدرجة تحقق(١.٩٩) ومستوي تحقق غير متوافر مطلقا ويرجع ذلك إلي إهتمام إدارة هذة المعاهد بالوقوف علي تنفيذ جميع العاملين للمهام الموكلة إليهم، بينما احتلت "- **يتم ادخال التقنية الحديثة لتخزين جميع بيانات الطلاب والأنشطة الادارية بالمعهد**" المرتبة العاشرة والأخيرة بمستوي تحقق(١.٦٠) ودرجة تحقق غير متوافرة مطلقا ويرجع ذلك إلي إرتفاع تكاليف تنفيذ التقنيات الحديثة، وهذا يتفق مع دراسة**(فودة، ٢٠١٩: ١٠٦)**

جدول رقم (٩) يوضح استجابات أفراد العينة من أعضاء هيئة التدريس والهيئة المعاونة عن مدي توافر مقومات الخاصة بالموارد المالية والمادية

المحورالرابع: مدي توافر مقومات الخاصة بالموارد المالية والمادية

درجة الاستجابة / العبارة	أعضاء هيئة التدريس والهيئة المعاونة										درجة التحقق	مستوى التحقق	الترتيب
	درجة التحقق												
	يتوافر بشدة		يتوافر		لا أعلم		غير متوافر		غير متوافر مطلقا				
	ك	%	ك	%	ك	%	ك	%	ك	%			
١- الموارد المالية للمعهد كافية لطبيعة الأنشطة وأعداد الطلاب ، ويتم توزيعها وفقا للإحتياجات الفعليةوبما يمكن المؤسسة من تحقيق رسالتها وأهدافها.	1	.6	1	.6	15	9.0	77	46.1	73	43.7	١.٦٢	ض.م.م	١٠
٢-توجد مصادر تمويل متنوعة مع وجود أدلة علي زيادة معدل تنمية الموارد الذاتية للمعهد	–	–	17	10.2	13	7.8	60	35.9	77	46.1	١.٨٢	غ.م.م	٦
٣- يوجد مباني للمعهد وقاعات ومحاضرات ومعامل وورش وتجهيزات ملائمة لطبية نشاط المعهد وأعداد طلابة	–	–	23	13.8	4	2.4	73	43.7	67	40.1	١.٩٠	غ.م.م	٢
٤- تتم صيانة دورية للقاعات والمعامل والآلات والمعدات والبنية التحتية والمرافق .	–	–	22	13.2	4	2.4	60	35.9	81	48.5	١.٨٠	ض.م.م	٧
٥- توجد إجراءات للأمن والسلامة بالمعهد	–	–	21	12.6	6	3.6	66	39.5	74	44.3	١.٨٥	غ.م.م	٤
٦- يوجد وسائل اتصال ونظم تكنولوجية حديثة وملائمة للنشاط الأكاديمي	1	.6	17	10.2	8	4.8	57	34.1	84	50.3	١.٧٧	غ.م.م	٩
٧- وجود موقع إلكتروني فعال للمعهد	70	41.9	19	11.4	5	3.0	60	35.9	13	7.7	٣.٤٤	م.ف	١

٨- توجد مكتبة ملائمة لنشاط المؤسسة من حيث توافر الكتب والمراجع والتجهيزاتوالخدمات	1	.6	22	13.2	7	4.2	61	36.5	76	45.5	١.٨٧	٣
٩- يوزع المعهد الموارد المالية علي الأنشطة التعليمية والبحثية وخدمة المجتمع	-	-	15	9.0	13	7.8	69	41.3	70	41.9	١.٨٤	٥
١٠- يتناسب عدد الطلاب مع مساحة المعهد	-	-	19	11.4	10	6.0	55	32.9	83	49.7	١.٧٩	٨

نلاحظ من الجدول رقم(٩) أن استجابات أفراد العينة من أعضاء هيئة التدريس والهيئة المعاونة عن مدي توافر مقومات الخاصة بالموارد المالية والمادية(غير متوافر مطلقا) ويرجع ذلك إلي تذبذب الموارد المالية السنوية وفقا لأعداد الطلاب ، وصعوبة تنوع مصادر التمويل لأنشطة المعاهد، وإرتفاع تكلفة إنشاء وحدة إدارة الأزمات والكوارث، وإرتفاع تكاليف الحصول علي تراخيص البنية التكنولوجية والبرامج وتكاليف صيانتها، واحتلت" **وجود موقع إلكتروني فعال للمعهد**" المرتبة الأولي بدرجة تحقق(١.٧) مستوي تحقق متوافر فقط ويرجع ذلك إلي تواصل الطلاب مع إدارة المعاهد عن طريق البريد الإلكتروني، بينما احتلت " أن تكون الموارد المالية للمعهد كافية لطبيعة الأنشطة وأعداد الطلاب ، ويتم توزيعها وفقا للإحتياجات الفعلية وبما يمكن المؤسسة من تحقيق رسالتها وأهدافها"المرتبة العاشرة والأخيرة بدرجة تحقق(١.٦٢) ومستوي تحقق(غير متوافر مطلقا) ويرجع ذلك إلي صعوبة تنوع مصادر التمويل وقلة إنشاء وحدات ذات الصابع الخاص بهذة المعاهد التي قد تساهم في توفير الموارد المالية.

جدول رقم (١٠) يوضح استجابات أفراد العينة من أعضاء هيئة التدريس والهيئة المعاونة عن مدي توافر مقومات الخاصة بالمعايير الأكاديمية والبرامج التعليمية والتدريس والتعلم

المحورالخامس: مدي توافر المقومات الخاصة بالمعايير الأكاديمية والبرامج التعليمية والتدريس والتعلم

درجة الاستجابة / العبارة	أعضاء هيئة التدريس والهيئة المعاونة								درجة التحقق	مستوى التحقق	الترتيب
	درجة التحقق										
	يتوافر بشدة		يتوافر		لا أعلم		غير متوافر		غير متوافر مطلقا			
	ك	%	ك	%	ك	%	ك	%	ك	%			
١- يتبني المعهد المعايير الأكاديمية المرجعية من خلال المجالس الرسمية ، وتتوافق مع رسالة المعهد وأهدافة	–	–	21	12.6	11	6.6	81	48.5	54	32.3	١.٩٩	غ.م.م	١
٢-يتم توصيف البرامج التعليمية واعتمادها ،وتتوافق نواتج التعلم لكل برنامج مع المعايير الأكاديمية المرجعية المتبناة	1	.6	21	12.6	6	3.6	52	31.1	87	52.1	١.٧٨	غ.م.م	٧
٣- تتلائم البرامج التعليمية مع متطلبات سوق العمل	2	1.2	21	12.6	10	6.0	58	34.7	76	45.5	١.٨٩	غ.م.م	٣
٤-أن تتسق نواتج التعلم لكل برنامج مع مقرراتة الدراسية	–	–	22	13.2	5	3.0	65	38.9	75	44.9	١.٨٤	غ.م.م	٥
٥- وجود تقارير سنوية للمقررات الدراسية والبرامج التعليميةبما يؤكد الإلتزام بالتوصيف المعلن للمقررات	–	–	20	12.0	6	3.6	71	42.5	70	41.9	١.٨٦	غ.م.م	٤

الدراسية.													
٦-وجود للمعهد استراتيجية للتدريس والتعلم والتقويم تتسق مع المعايير الأكاديمية المرجعية	-	-	18	10.8	8	4.8	56	33.5	85	50.9	١.٧٥	غ.م.م	١٠
٧- يتم تطبيق استراتيجية التدريس والتعلم والتقويم اكتساب مهارات التعلم الذاتي ومهارات التوظيف لدي الطلاب	--	-	19	11.4	12	7.2	69	41.3	67	40.1	١.٩٠	غ.م.م	٢
٨- يتم تصميم برامج لتدريب الطلاب وفقا لنواتج التعلم المستهدفة للبرنامج التعليمي.	-	-	18	10.8	11	6.6	53	31.7	85	50.9	١.٧٧	غ.م.م	٨
٩- يتم تقويم أداء الطلاب في التدريب بأساليب متنوعة وبما يتوافق مع نتواتج التعلم المستهدفة.	-	-	20	12.0	9	5.4	61	36.5	77	46.1	١.٨٣	غ.م.م	٦
١٠- تكون الدرجات المخصصة لأنواع تقويم الطلاب متوازنة مع نواتج التعلم المستهدف قياسها	-	-	21	12.6	7	4.2	51	30.5	88	52.7	١.٧٦	غ.م.م	٩

نلاحظ من الجدول رقم(١٠) أن استجابات أفراد العينة من أعضاء هيئة التدريس والهيئة المعاونة عن مدي توافر مقومات الخاصة **بالمعايير الأكاديمية والبرامج التعليمية والتدريس والتعلم (غير متوافر مطلقا)** ويرجع ذلك إلي أن الخطط الدراسية الحالية أغلبها معد قبل إعلان المعايير القومية المرجعية للبرامج المختلفة وبالتالي فأغلبها لا تتفق مع المعايير من حيث الهيكل ، وصعوبة تغيير اللوائح والخطط الدراسية ،

واحتلت" **أن يتبني المعهد المعايير الأكاديمية المرجعية من خلال المجالس الرسمية ، وتتوافق مع رسالة" بدرجة تحقق(١.٩٩) ومستوي تحقق غير متوافر مطلقا** ويرجع ذلك إلي سعي هذة المعاهد إلي ربط برامجها التعليمية بالمعايير الأكاديمية المرجعية والسعي لربط البرامج التعليمية بسوق العمل حتي يجد خريج هذة المعاهد في عمل في سوق العمل، بينما احتلت"**وجود للمعهد استراتيجية للتدريس والتعلم والتقويم تتسق مع المعايير الأكاديمية المرجعية**" المرتبة العاشرة والأخيرة بدرجة تحقق(١.٧٥) ومستوي تحقق غير متوافر مطلقا ويرجع ذلك إلي قلة خبرة أعضاء هيئة التدريس في اعداد استراتيجيات تعلم تتناسب مع المعايير الأكاديمية المرجعية،ونقص الموارد المطلوبة لتحديث استراتيجيات التدريس والتعلم بشكل دوري سواء موارد مادية أو بشرية وهذا يتفق مع دراسة **(فودة ،٢٠١٩: ١٠٧)**

جدول رقم (١١) يوضح استجابات أفراد العينة من أعضاء هيئة التدريس والهيئة المعاونة عن مدي توافر مقومات الخاصة بالبحث العلمي والأنشطة التعليمية وخدمة المجتمع

المحورالسادس: مدي توافر المقومات الخاصة بالبحث العلمي والأنشطة التعليمية وخدمة المجتمع

درجة الاستجابة / العبارة	أعضاء هيئة التدريس والهيئة المعاونة								درجة التحقق	مستوى التحقق	الترتيب
	درجة التحقق										
	يتوافر بشدة		يتوافر		لا أعلم		غير متوافر		غير متوافر مطلقا					
	ك	%	ك	%	ك	%	ك	%	ك	%				
١- توجد خطة للبحث العلمي بالمعهد موثقة وترتبط بالتوجهات القومية وتتناسب مع امكانات المعهد	1	.6	17	10.2	9	5.4	59	35.3	81	48.5	١.٧٨	غ.م.م	٦
٢- توجد آليات فاعلة لنشر الوعي بأخلاقيات البحث العلمي ومراقبة تطبيقها.	2	1.2	19	11.4	8	4.8	57	34.1	81	48.5	١.٨٢	غ.م.م	١

٣- يوجد موارد متاحة وكافية لأنشطة البحث العلمي ،وأن يعمل المعهد علي تنمية مصادر التمويل.	-	-	10	6.0	11	6.6	74	44.3	72	43.1	١.٧٥	غ.م.م	١٠
٤- يشارك أعضاء هيئة التدريس والهيئة المعاونة والطلاب في الأنشطة والمشروعات والمؤتمرات العلمية والبحثية التي تخدم المجتمع	-	-	19	11.4	6	3.6	66	39.5	76	45.5	١.٨	غ.م.م	٣
٥- يوجد للمعهد قواعد وبيانات للبحوث والأنشطة العلمية.	1	.6	13	7.8	6	3.6	65	38.9	82	49.1	١.٧٩	غ.م.م	٥
٦- توجد خطة مفعلة للمعهد لخدمة المجتمع وتنمية البيئة.	-	-	15	9.0	10	6.0	71	42.5	71	42.5	١.٨١	غ.م.م	٢
٧- يوجد كيان فاعل للمعهد في مجال خدمة المجتمع وتنمية البيئة	-	-	14	8.4	12	7.2	61	36.5	80	47.9	١.٧٦	غ.م.م	٨
٨- توجد أنشطة متنوعة موجهة لتنمية البيئة المحيطة بة وخدمة المجتمع .	1	.6	19	11.4	10	6.0	53	31.7	84	50.3	١.٨٠	غ.م.م	٤
٩- يوجد للمعهد آليات لتمثيل فاعل للأطراف المجتمعية في صنع القراروودعم موارد المعهدوتنفيذ برامجة	-	-	14	8.4	15	9.0	55	32.9	83	49.7	١.٧٦	غ.م.م	٩
١٠- يوجد للمعهد وسائل مناسبة لقياس آراء المجتمع والإستفادة من النتائج في اتخاذ الإجراءات التصحيحية.	-	-	16	9.6	8	4.8	67	40.1	76	45.5	١.٧٧	غ.م.م	٧

نلاحظ من الجدول رقم(١١) أن استجابات أفراد العينة من أعضاء هيئة التدريس والهيئة المعاونة عن مدي توافر مقومات الخاصة بالبحث العلمي والأنشطة التعليمية وخدمة المجتمع **(غير متوافر مطلقا)** ويرجع ذلك إلي محدودية قناعة أعضاء هيئة التدريس بالبحث العلمي، بالإضافة إلي إرتفاع تكاليف دعم النشاط العلمي ، وصعوبة الحصول علي مشروعات بحثية ممولة من مؤسسات محلية وإقليمية، واحتلت"

أن توجد آليات فاعلة لنشالوعي بأخلاقيات البحث العلمي ومراقبة تطبيقها" المرتبة الأولي بدرجة تحقق (١.٨٢) ومستوي تحقق غير متوافر مطلقا ويرجع ذلك إلي وجود فئة قلية من أعضاء هيئة التدريس تعتمد علي مجهودها الذاتي في نشر أبحاثها العلمية وإهتمامها بأخلاقيات البحث العلمي، بينما احتلت " **توجد خطة مفعلة للمعهد لخدمة المجتمع وتنمية البيئة** المرتبة الثانية بدرجة تحقق(١.٨١) ومستوي تحقق (غير متوافر مطلقا) ويرجع ذلك من ضمن مقومات خدمة المجتمع وجود خطة مفعلة من المعهد تخدم المجتمع ، بينما احتلت" **أن يوجد موارد متاحة وكافية لأنشطة البحث العلمي ،وأن يعمل المعهد علي تنمية مصادر التمويل**" المرتبة العاشرة والأخيرة بدرجة تحقق(**١.٧٥**) ومستوي تحقق **(غير متوافر مطلقا)** ويرجع ذلك إلي قلة إهتمام إدارة هذة المعاهد ومن يمتلكها بالمساهمة ماديا في نشر أبحاث أعضاء هيئة التدريس.

٢- **ستجابات أفراد العينة من أعضاء هيئة التدريس والهيئة المعاونة بمعاهد نظم المعلومات الإدارية معاهد تتقدمت وحصلت علي إرجاء أ- بالنسبة لعدد سنوات الخبرة:**كان عدد أفراد العينة من أعضاء هيئة التدريس والهيئة المعاونة بمعاهد نظم المعلومات الإدارية والذين أجابو بمعاهد تقدمت وحصلت علي ارجاء كان عدد هم (١٩) عضو هيئة تدريس وهيئة معاونة، وكانت استجابات أفراد العينة من أعضاء هيئة التدريس والهيئة المعاونة بمعاهد نظم المعلومات الإدارية عن عدد سنوات الخبرة كالتالي:-

جدول رقم (١٢) يوضح استجابات أفراد العينة من أعضاء هيئة التدريس والهيئة المعاونة بمعاهد نظم المعلومات الإدارية عن عدد سنوات الخبرة لمعاهد تقدمت وحصلت علي ارجاء

عــدد ســنوات الخبرة	٣	٤	٥	٦	٧	٨	١٠
التكرار	١	٥	٢	٢	٥	١	٣
النسبة المئوية	٥.٣	٢٦.٣	١٠.٥	١٠.٥	٢٦.٣	٥.٣	١٥.٨

نلاحظ من الجدول رقم (١٢) أن أكبرعدد من من أعضاء هيئة التدريس والهيئة المعاونة يمتلك خبرة (٤،٧) سنوات وكان عددهم (٧) بنسبة مؤية(٢٦.٣)ويرجع ذلك إلي قلة إهتمام ادارة معاهد نظم المعلومات الإدارية بتعين أعضاء هيئة التدريس والهيئة المعاونة ، بينما كان أقل عدد سنوات الخبرة (٣،٨) سنوات وكان التكرار (١) واحد والنسبة المؤية كانت (٥.٣٪)و يرجع ذلك إلي عدم وجود خطة استراتيجية لتعين أعضاء هيئة التدريس والهيئة المعاونة بهذة المعاهد

جدول رقم (١٣) يوضح استجابات أفراد العينة من أعضاء هيئة التدريس والهيئة المعاونة عن مدي توافر مقومات الخاصة مدي توافر مقومات التخطيط الإستراتيجي والجوانب القيادية بمعاهد نظم المعلومات الإدارية

المحور الأول: مدي توافر مقومات التخطيط الإستراتيجي والجوانب القيادية بمعاهد نظم المعلومات الإدارية

درجة الاستجابة / العبارة	أعضاء هيئة التدريس والهيئة المعاونة										درجة التحقق	مستوى التحقق	الترتيب
	درجة التحقق												
	يتوافر بشدة		يتوافر		لا أعلم		غير متوافر		غير متوافر مطلقا				
	ك	%	ك	%	ك	%	ك	%	ك	%			
١-وجود رسالة ورؤية للمعهد معتمدة ومعلنة ويشارك في وضعها الأطراف المعنية	13	68.4	4	21.1	2	10.5	–	–	–	–	٤.٥٨	ي.ب	١
٢-وجود خطة استراتيجية للمعهد معتمدة ومكتملة العناصر .	12	63.2	12	63.2	1	5.3	1	5.3	1	5.3	٣.٨٩	ي.ب	١٠
٣-وجود تحليل بيئي يشمل البيئة الداخلية والخارجية ويشارك فية جميع الأطراف المعنية.	9	47.4	7	36.8	3	15.8	–	–	–	–	٤.٣٢	ي.ب	٤
٤-وجود أهداف استراتيجية	10	52.6	5	26.3	1	5.3	3	15.8	–	–	٤.١٦	ي.ب	٦

للمعهد معلنة وواضحة الصياغة، ومبنية علي التحليل البيئي													
٥- وجود خطط تنفيذية تتضمن الأنشطة التي تحقق الأهداف الاستراتيجية .	11	57.9	5	26.3	2	10.5	1	5.3	-	-	٤.٣٧	بدرجة كبيرة	٣
٦-وجود تقارير دورية لمتابعة وتقويم مدي تقدم الخطط التنفيذية وفقا لجدول زمني.	9	47.4	5	26.3	2	10.5	3	15.8	-	-	٤.٠٥	بدرجة كبيرة	٩
٧- يتم اختيار القيادات الأكاديمية وفقا لمعايير موضوعية ومعلنة وآليات ذات شفافية تحقق تكافؤ الفرص وتداول السلطة	5	26.3	11	57.9	3	15.8	-	-	-	-	٤.١١	بدرجة كبيرة	٧
٨- وجود معايير موضوعية لتقييم أداء القيادات،وتشارك الأطراف المعنية في عملية	11	57.9	3	15.8	3	15.8	2	10.5	-	-	٤.٤٢	بدرجة كبيرة	٢

التقييم														
٩- وجود قيم جوهرية معلنة ومتاحة للمعنيين ،وتطبيق الأخلاقيات المهنية بين أفراد المعهد	5	26.3	12	63.2	1	5.3	1	5.3	–	–	٤.١٠	ي.ب	٨
١٠- وجود هيكل تنظيمي معتمد ومعلن ، ويحدد المسئوليات والإختصاصات وفقا للهيكل التنظيمي	6	31.6	11	57.9	2	10.5	–	–	–	–	٤.٢١	ي.ب	٥

نلاحظ من الجدول رقم(١٣) أن استجابات أفراد العينة من أعضاء هيئة التدريس والهيئة المعاونة عن مدي توافر مقومات الخاصة التخطيط الإستراتيجي والجوانب القيادية بمعاهد نظم المعلومات الإدارية مابين متوافر بشدة ومتوافر فقط ويرجع ذلك أن هذة المعاهد قامت بإعداد وتجهيز معايير الجودة ومانتضمنها من ممارسات ومؤشرات وأدلة وشواهد للحصول علي الاعتماد ، واحتلت" **وجود رسالة ورؤية للمعهد معتمدة ومعلنة ويشارك في وضعها الأطراف المعنية**" المرتبة الأولي بدرجة تحقق(٤.٥٨) ومستوي تحقق **(متوافر بشدة)** ويرجع ذلك إلي سعي هذة المعاهد للحصول علي الاعتماد من قبل الهيئة القومية لضمان جودة لضمان جودة التعليم والاعتماد، بينما احتلت " **وجود معايير موضوعية لتقييم أداءالقيادات،وتشارك الأطراف المعنية في عملية التقييم**" ويرجع ذلك إلي أهمية دور القيادات في حصول معاهد نظم المعلومات علي الجودة، بينما احتلت " **وجود خطة استراتيجية للمعهد معتمدة ومكتملة العناصر**" المرتبة العاشرة والأخيرة بدرجة تحقق(٣.٨٩) ومستوي تحقق (يتوافر فقط) ويرجع ذلك إلي ندرة الموارد البشرية القادرة علي تحقيق رؤية ورسالة هذة

المعاهد، والصعوبة النسبية في تحقيق مبدأ مشاركة أغلب الأطراف وبنسبة عالية في عملية التحليل البيئي وصياغة الرؤية والرسالة، وغياب فكرة الإستدامة طويلة المدي في متابعة ورقابة الخطة الإستراتيجية، وهذا يتفق مع دراسة (**فودة،٢٠١٩: ١٠٦)**

جدول رقم (١٤) يوضح استجابات أفراد العينة من أعضاء هيئة التدريس والهيئة المعاونة عن مدي توافر مقومات الخاصة مدي توافر مقومات الخاصة بإدارة الجودة والتطوير بمعاهد نظم المعلومات الإداري

المحورالثاني: مدي توافر مقومات الخاصة بإدارة الجودة والتطوير بمعاهد نظم المعلومات الإداري

درجة الاستجابة / العبارة	أعضاء هيئة التدريس والهيئة المعاونة								درجة التحقق	مستوى التحقق	الترتيب
	درجة التحقق										
	يتوافر بشدة		يتوافر		لا أعلم		غير متوافر	غير متوافر مطلقا			
	ك	%	ك	%	ك	%	ك	%	ك	%			
١-وجود وحدة ضمان جودة بالمعهد يتوافر فيها الكوادر المؤهلة والتجهيزات الملائمة	5	26.3	12	63.2	1	5.3	1	5.3	–	–	٤.١١	ي.ب	٢
٢ – وجود لائحة داخلية لوحدة ضمان الجودة تتضمن هيكلا تنظيميا ذا تبعية وعلاقات واضحة	8	42.1	7	36.8	2	10.5	1	5.3	1	5.3	٣.٩٥	ي.ف	٦
٣ – لوحدة ضمان الجودة خطط وتقارير سنوية عن نشاطها ،وقواعد بيانات لأنشطتها.	7	36.8	9	47.4	1	5.3	2	10.5	–	–	٤.٠٥	ي.ف	٣
٣- يتم تقويم أنشطة المعهد بصفة دورية باستخدام مؤشرات موضوعية	5	26.3	11	57.9	2	10.5	1	5.3	–	–	٤.٠٠	ي.ف	٥

،وأدوات ملائمة ، ومراجعات داخلية وخارجية.													
٥- يجب مناقشة أنشطة المعهد مع المعنيين وفي مجالسها الرسمية.	7	36.8	9	47.4	1	5.3	1	5.3	1	5.3	٣.٩٤	ي.ف	٧
٦- يجب أن يتم الاستفادة من أنشطة إدارة الجودةفي توجيه التخطيط واتخاذ الاجراءات التصحيحية	5	26.3	10	52.6	2	10.5	1	5.3	1	5.3	٣.٨٤	ي.ف	٩
٧- يراعي تباين خبرات ومهارات العاملين بإدارة الجودة	4	21.1	12	63.2	3	15.8	-	-	-	-	٤.٠٤	ي.ف	٤
٨- يحصل أعضاء إدارة الجودة والتطوير علي دورات تدريبية خاصة بالجودة من هيئة الاعتماد والجودة.	5	26.3	10	52.6	1	5.3	3	15.8	-	-	٣.٨٩	ي.ف	٨
٩- يوجد دعم فني لإدارة الجودة من وزارةالتعليم العالي	5	26.3	8	42.1	4	21.1	2	10.5	-	-	٣.٨٣	ي.ف	١٠
١٠- وجود ميزانية خاصة لإدارة الجودة لتنفيذ الأنشطة والمشروعات الخاصة بالجودة.	6	31.6	8	42.1	3	15.8	2	10.5	-	-	٤.٢٦	ي.ب	١

نلاحظ من الجدول رقم(١٤) أن استجابات أفراد العينة من أعضاء هيئة التدريس والهيئة المعاونة عن مدي توافر مقومات **الخاصة بإدارة الجودة والتطوير بمعاهد نظم المعلومات الإداري** مابين يتوافر بشدة ويتوافر فقط ويرجع ذلك إلي إهتمام إدارة هذة المعاهد بنشر ثقافة الجودة ، واحتلت "**وجود ميزانية خاصة لإدارة الجودة لتنفيذ الأنشطة والمشروعات الخاصة بالجودة**" المرتبة الأولي ، بدرجة تحقق(**٤.٦٢**) ومستوي

تحقق(**يتوافر بشدة**) ويرجع ذلك إلي لإنجاذ أنشطة الجودة يجب توافر الموارد المالية، بينما احتلت "**يوجد دعم فني لإدارة الجودة من وزارةالتعليم العالي**" المرتبة العاشرة والأخيرة بدرجة تحقق(**٣.٨٣**) ومستوي تحقق **(يتوافر فقط)** ويرجع ذلك إلي قلة التواصل بين إدارة الدعم الفني بوزارة التعليم العالي مع إدارة ضمان الجودة بهذة المعاهد وهذا قصور يؤدي لقلة اعتماد هذة المعاهد.

جدول رقم (١٥) يوضح استجابات أفراد العينة من أعضاء هيئة التدريس والهيئة المعاونة عن مدي توافر مقومات الخاصة مدي توافرمقومات الخاصة بهيئة التدريس والهيئة المعاونة والجهاز الإداري

المحورالثالث: مدي توافر مقومات الخاصة بهيئة التدريس والهيئة المعاونة والجهاز الإداري.

درجة الاستجابة / العبارة	أعضاء هيئة التدريس والهيئة المعاونة										درجة التحقق	مستوى التحقق	الترتيب
	يتوافر بشدة		يتوافر		لا أعلم		غير متوافر		غير متوافر مطلقا				
	ك	%	ك	%	ك	%	ك	%	ك	%			
١- تكون نسبة أعضاء هيئة التدريس والهيئة المعاونة إلي الطلاب بالمعهد تتفق مع المعايير المرجعية	8	42.1	7	36.8	1	5.3	3	15.8	–	–	٤.٠٥	ي.ف	٦
٢-يكون التخصص العلمي لأعضاء هيئة التدريس ملائم للمقررات الدراسية التي يشاركون في تدريسها	9	47.4	8	42.1	2	10.5	–	–	–	–	٤.٣٧	ي.ع	٢
٣- أن يتم تلبية الاحتياجات التدريبية لأعضاء هيئة التدريس والهيئة المعاونة والجهاز الإداري بصورة دورية	7	36.8	7	36.8	2	10.5	3	15.8	–	–	٤.١٦	ي.ب	٣

٤- يتم تقييم أعضاء هيئة التدريس والهيئة المعاونة والجهاز الإداري ويتم اخطارهم ومناقشتهم في التقييم	7	36.8	8	42.1	1	5.3	2	10.5	1	5.3	٣.٨٩	ي.ع	٨
٥- يوجد جهاز إداري ملائم مع حجم وطبيعة الأنشطة بالمعهد، والعاملون موزعون وفقا لمؤهلاتهم وقدراتهم علي الوظائف المختلفة	6	31.6	9	47.4	3	15.8	1	5.3	–	–	٤.٠٤	ي.ع	٧
٦- أن توجد آلية للتعامل مع النقص والزيادة في الوظائف الإدارية	7	36.8	8	42.1	3	15.8	1	5.3	–	–	٤.١١	ي.ك	٤
٧- يوجد للمعهد وسائل مناسبة لقياس آراء أعضاء الجهاز الإداري واتخاذ الإجراءات اللازمة لدراستها	3	15.8	13	68.4	1	5.3	2	10.5	–	–	٤.٦٩	ي.ع	٩
٨- يوجد آلية للثواب والعقاب مع وضع برامج للتطوير.	4	21.1	12	63.2	1	5.3	2	10.5	–	–	٤.٩٥	ي.ك	١
٩- يوجد توصيف وظيفي لجميع الوظائف بالمعهد	4	21.1	11	57.9	1	5.3	2	10.5	1	5.3	٣.٨٦	ي.ف	١٠
١٠- يتم ادخال التقنية الحديثة لتخزين جميع بيانات الطلاب والأنشطة الادارية بالمعهد	7	36.8	9	47.4	1	5.3	2	10.5	–	–	٤.١٠	ي.ب	٥

نلاحظ من الجدول رقم(١٥) أن استجابات أفراد العينة من أعضاء هيئة التدريس والهيئة المعاونة عن مدي توافر مقومات الخاصة بهيئة التدريس والهيئة المعاونة والجهاز الإداري مابين يتوافر بشدة ويتوافر فقط ويرجع ذلك إلي وعي إدارة هذة المعاهد بأهمية الجودة والاعتماد،

فإحتلت" **أن يوجد آلية للثواب والعقاب مع وضع برامج للتطوير**" المرتبة الأولي بدرجة تحقق(**٤.٩٥**) ومستوي تحقق **(يتوافر بشدة)** ويرجع ذلك إلي أن تنفيذالمؤشرات والممارسات معايير الجودة يحتاج لمجهودات كبيرة فمبدأ الثواب والعقاب يساهم في إنجاذ المعايير الخاصة بالجودة، بينما احتلت" **أن يوجد توصيف وظيفي لجميع الوظائف بالمعهد**" المرتبة العاشرة والأخيرة بدرجة تحقق(**٣.٨٦**) ومستوي تحقق(**يتوافر فقط)** ويرجع ذلك إلي قلة خبرة الجهاز الإداري بأهمية التوصف الوظيفي ومدي تأثيرة علي كفاءة العاملين بالجهاز الإداري بهذة المعاهد.

جدول رقم (١٦) يوضح استجابات أفراد العينة من أعضاء هيئة التدريس والهيئة المعاونة عن مدي توافر مقومات الخاصة مدي توافر مقومات الخاصة بالموارد المالية والمادية

المحورالرابع: مدي توافر مقومات الخاصة بالموارد المالية والمادية

درجة الاستجابة / العبارة	أعضاء هيئة التدريس والهيئة المعاونة										درجة التحقق	مستوى التحقق	الترتيب
	درجة التحقق												
	يتوافر بشدة		يتوافر		لا أعلم		غير متوافر		غير متوافر مطلقا				
	ك	%	ك	%	ك	%	ك	%	ك	%			
١- الموارد المالية للمعهد كافية لطبيعة الأنشطة وأعداد الطلاب ، ويتم توزيعها وفقا للإحتياجات الفعلية وبما يمكن المؤسسة من تحقيق رسالتها وأهدافها	5	26.3	8	42.1	2	10.5	1	5.3	3	15.8	٣.٥٨	ع. ي	١٠
٢-توجد مصادر تمويل متنوعة مع وجود أدلة علي زيادة معدل تنمية الموارد الذاتية للمعهد	6	31.6	7	36.8	2	10.5	3	15.8	1	5.3	٣.٧٤	ع. ي	٩
٣- يوجد مباني للمعهد وقاعات ومحاضرات ومعامل وورش وتجهيزات ملائمة لطبية نشاط المعهد وأعداد طلابة	7	36.8	9	47.4	1	5.3	1	5.3	1	5.3	٤.٠٥	ع. ي	٧
٤- تتم صيانة دورية للقاعات والمعامل والآلات والمعدات والبنية التحتية والمرافق .	8	42.1	8	42.1	1	5.3	2	10.5	-	-	٤.١٦	ع. ي	٦

٥- أن توجد إجراءات للأمن والسلامة بالمعهد	7	36.8	10	52.6	1	5.3	1	5.3	-	-	٤.٢٠	ق. ف.	٥
٦- أن يوجد وسائل اتصال ونظم تكنولوجية حديثة وملائمة للنشاط الأكاديمي	9	47.4	7	36.8	2	10.5	1	5.3	-	--	٤.٢٥	ق. ف.	٢
٧- وجود موقع إلكتروني فعال للمعهد	11	57.9	6	31.6	2	11	-	-	-	-	٤.٢٤	ق. ف.	٣
٨- توجد مكتبة ملائمة لنشاط المؤسسة من حيث توافر الكتب والمراجع والتجهيزاتوالخدمات	7	36.8	10	52.6	1	5.3	1	5.3	-	-	٤.٠٤	ق. ف.	٨
٩- يوزع المعهد الموارد المالية علي الأنشطة التعليمية والبحثية وخدمة المجتمع	8	42.1	7	36.8	2	10.5	1	5.3	1	5.3	٤.٢١	ي.ب	٤
١٠-يتناسب عدد الطلاب مع مساحة المعهد	8	42.1	8	42.1	3	15.8	-	-	-	-	٤.٢٦	ي.ب	١

نلاحظ من الجدول رقم(١٦) أن استجابات أفراد العينة من أعضاء هيئة التدريس والهيئة المعاونة عن مدي توافر مقومات مابين يتوافربشدة ويتوافر فقط ويرجع ذلك إلي إهتمام إدارة هذة المعاهد والقائمين عليها بتوفير مخصصات مالية لإنجاذ معايير الجودة وحرصهم في الحصول علي جودة العملية التعليمة واعتماد هذة المعاهد ، واحتلت " **أن يتناسب عدد الطلاب مع مساحة المعهد**" المرتبة الأولي بدرجة تحقق(**٤.٢٦**) ومستوي تحقق (**توافر بشدة**) ويرجع ذلك إلي حرص إدارة هذة المعاهد إلي تطبيق معايير الهيئة القومية لضمان جودة التعليم والاعتماد فيما يخص نسبة عدد الطلاب لمساحة المعهد من أجل الحصول علي الاعتماد، بينما احتلت" **أن تكون الموارد المالية للمعهد كافية لطبيعة الأنشطة وأعداد الطلاب ، ويتم توزيعها وفقا للإحتياجات الفعلية وبما يمكن المؤسسة من تحقيق رسالتها وأهدافها** " المرتبة العاشرة

والأخيرة بدرجة تحقق(٣.٥٨) ومستوي تحقق(يتوافر بشدة) ويرجع ذلك إلي زيادة عدد أنشكة الجودة التي تحتاج لمخصصات مالية كبيرة ، تذبذب الموارد المالية طبعا لأعداد الطلاب ، وصعوبة تنوع مصادر التمويل لأنشطة الجودة.

جدول رقم (١٧) يوضح استجابات أفراد العينة من أعضاء هيئة التدريس والهيئة المعاونة عن مدي توافر مقومات الخاصة مدي توافر مقومات الخاصة بالمعايير الأكاديمية والبرامج التعليمية والتدريس والتعلم

المحورالخامس: مدي توافر المقومات الخاصة بالمعايير الأكاديمية والبرامج التعليمية والتدريس والتعلم

درجة الاستجابة / العبارة	أعضاء هيئة التدريس والهيئة المعاونة								درجة التحقق	مستوى التحقق	الترتيب
	يتوافر بشدة		يتوافر		لا أعلم		غير متوافر		غير متوافر مطلقا			
	ك	%	ك	%	ك	%	ك	%	ك	%			
١- يتبني المعهد المعايير الأكاديمية المرجعية من خلال المجالس الرسمية ، وتتوافق مع رسالة المعهد وأهدافة	8	42.1	8	42.1	1	5.3	2	10.5	–	–	٤.١٦	ي.ب	١
٢- يتم توصيف البرامج التعليمية واعتمادها ،وتتوافق نواتج التعلم لكل برنامج مع المعايير الأكاديمية المرجعية المتبناة	7	36.8	9	47.4	1	5.3	2	10.5	–	–	٤.١١	ي.ب	٢
٣- تتلائم البرامج التعليمية مع متطلبات سوق العمل	5	26.3	11	57.9	1	5.3	1	5.3	1	5.3	٤.٠٥	ي.ب	٣
٤-يتم تتسق نواتج التعلم لكل برنامج مع	6	31.6	10	52.6	1	5.3	2	10.5	–	–	٤.٠٤	ي.ب	٤

مقرراتة الدراسية													
٥- وجود تقارير سنوية للمقررات الدراسية والبرامج التعليمية بما يؤكد الإلتزام بالتوصيف المعلن للمقررات الدراسية.	5	26.3	10	52.6	2	10.5	2	10.5	-	-	٣.٩٥	ي.ق	٨
٦-وجود للمعهد استراتيجية للتدريس والتعلم والتقويم تتسق مع المعايير الأكاديمية المرجعية	4	21.1	11	57.9	2	10.5	2	10.5		-	٣.٨٩	ي.ق	٧
٧- يتم تطبيق استراتيجية التدريس والتعلم والتقويم اكتساب مهارات التعلم الذاتي ومهارات التوظيف لدي الطلاب	3	15.8	13	68.4	2	10.5	1	5.3	-	-	٣.٩٤	ي.ق	٦
٨- يتم تصميم برامج لتدريب الطلاب وفقا لنواتج التعلم المستهدفة للبرنامج التعليمي.	4	21.1	11	57.9	3	15.8	1	5.3	-	-	٣.٧٩	ي.ق	٩
٩-يتم تقويم أداء الطلاب في التدريب بأساليب متنوعة وبما يتوافق مع نتواتج التعلم المستهدفة.	5	26.3	10	52.6	3	15.8	1	5.3	-	-	٤.٠٠	ي.ق	٥
١٠- تكون الدرجات المخصصة لأنواع تقويم الطلاب متوازنة مع نواتج التعلم المستهدف قياسها	5	26.3	7	36.8	3	15.8	3	15.8	1	5.3	٣.٦٣	ي.ق	١٠

نلاحظ من الجدول رقم(١٧) أن استجابات أفراد العينة من أعضاء هيئة التدريس والهيئة المعاونة عن مدي توافر مقومات مابين يتوافربشدة ويتوافر فقط ويرجع ذلك إهتمام ادارة هذة المعاهد بتبني المعايير الأكاديمية المرجعية والاهتمام بتوصيف البرامج والمقررات بهذة المعاهد للحصول علي الاعتماد واحتلت" **أن يتبني المعهد المعايير الأكاديمية المرجعية من خلال المجالس الرسمية ، وتتوافق مع رسالة المعهد وأهدافة**" المرتبة الأولي بدرجة تحقق(٤.١٦) مستوي تحقق(يتوافر بشدة) ويرجع ذلك إلي حرص ادارة هذة المعاهد علي استكمال معايير وممارسات ومؤشرات الجودة والاعتماد ، **بينما احتلت" أن تكون الدرجات المخصصة لأنواع تقويم الطلاب متوازنة مع نواتج التعلم المستهدف قياسها**" المرتبة العاشرة والأخيرة ويرجع ذلك إلي قلة خبرة بعض أعضاء هيئة التدريس في تنوع طرق تقويم الطلاب بالاضافة إلي نقص الموارد اللازمة لتحديث استراتيجيات التدريس والتعلم

جدول رقم (١٨) يوضح استجابات أفراد العينة من أعضاء هيئة التدريس والهيئة المعاونة عن مدي توافر مقومات الخاصة مدي توافر مقومات الخاصة بالبحث العلمي والأنشطة التعليمية وخدمة المجتمع

المحورالسادس: مدي توافر المقومات الخاصة بالبحث العلمي والأنشطة التعليمية وخدمة المجتمع

درجة الاستجابة / العبارة	أعضاء هيئة التدريس والهيئة المعاونة										درجة التحقق	مستوى التحقق	الترتيب
	درجة التحقق												
	يتوافر بشدة		يتوافر		لا أعلم		غير متوافر		غير متوافر مطلقا				
	ك	%	ك	%	ك	%	ك	%	ك	%			
١- توجد خطة للبحث العلمي بالمعهد موثقة وترتبط بالتوجهات القومية وتتناسب مع امكانات المعهد	4	21.1	10	52.6	1	5.3	2	10.5	2	10.5	٣.٦٣	ي.ع	٧

٢- توجد آليات فاعلة لنشر الوعي بأخلاقيات البحث العلمي ومراقبة تطبيقها.	4	21.1	10	52.6	2	10.5	3	15.8	-	-	٣.٧٩	ي.ب	٣
٣- يوجد موارد متاحة وكافية لأنشطة البحث العلمي ،وأن يعل المعهد علي تنمية مصادر التمويل.	2	10.5	9	47.4	2	10.5	5	26.3	1	5.3	٣.٣٢	لا أعلم	١٠
٤- أن يشارك أعضاء هيئة التدريس والهيئة المعاونة والطلاب في الأنشطة والمشروعات والمؤتمرات العلمية والبحثية التي تخدم المجتمع	4	21.1	12	63.2	1	5.3	2	10.5	-	-	٣.٩٥	ي.ب	١
٥- يوجد للمعهد قواعد وبيانات للبحوث والأنشطة العلمية.	2	10.5	11	57.9	3	15.8	2	10.5	1	5.3	٣.٥٨	ي.ب	٨
٦- توجد خطة مفعلة للمعهد لخدمة المجتمع وتنمية البيئة.	3	15.8	10	52.6	2	10.5	2	10.5	2	10.5	٣.٥٣	ي.ب	٩
٧- يوجد كيان فاعل للمعهد في مجال خدمة المجتمع وتنمية البيئة	5	26.3	8	42.1	2	10.5	4	21.1	-	-	٣.٧٣	ي.ب	٥
٨- توجد أنشطة متنوعة موجهة لتنمية البيئة المحيطة بة وخدمة المجتمع .	5	26.3	8	42.1	2	10.5	3	15.8	1	5.3	٣.٦٨	ي.ب	٦
٩- يوجد للمعهد آليات لتمثيل فاعل للأطراف المجتمعية في صنع القراروودعم موارد المعهدوتنفيذ برامجة	5	26.3	9	47.4	2	10.5	1	5.3	2	10.5	٣.٧٤	ي.ب	٤
١٠- يوجد للمعهد وسائل مناسبة لقياس آراء المجتمع والإستفادة من النتائج في اتخاذ الإجراءات التصحيحية.	5	26.3	10	52.6	2	10.5	1	5.3	1	5.3	٣.٨٩	ي.ف	٢

نلاحظ من الجدول رقم(١٨) أن استجابات أفراد العينة من أعضاء هيئة التدريس والهيئة المعاونة عن مدي توافر مقومات مابين ويتوافر فقط ولا أعلم ويرجع ذلك إلي سعي هذة المعهد للجودة والاعتماد وقناعة أعضاء هيئة التدريس بأهمية البحث العلمي وخدمة المجتمع لاستكمال معايير الجودة **واحتلت" أن يشارك أعضاء هيئة التدريس والهيئة المعاونة والطلاب في الأنشطة والمشروعات والمؤتمرات العلمية والبحثية التي تخدم المجتمع**"المرتبة الأولي بدرجة تحقق**(٣.٩٥)** ومستوي تحقق **(يتوافر فقط)** ويرجع ذلك إلي سعي هذة المعاهد للحصول علي الاعتماد، **واحتلت " أن يوجد موارد متاحة وكافية لأنشطة البحث العلمي ،وأن يعمل المعهد علي تنمية مصادر التمويل**" المرتبة العاشرة والأخيرة بدرجة تحقق**(٣.٣٢)** ومستوي تحقق**(لا أعلم)** ويرجع ذلك إلي زيادة تكاليف نشر الأبحاث العلمية لأعضاء هيئة التدريس.

٣-ستجابات أفراد العينة من أعضاء هيئة التدريس والهيئة المعاونة بمعاهد نظم المعلومات الإدارية معاهد تقدمت وحصلت علي رفض لايوجد:-

٤-ستجابات أفراد العينة من أعضاء هيئة التدريس والهيئة المعاونة بمعاهد نظم المعلومات الإدارية معاهد تقدمت وحصلت علي اعتماد

كان عدد أفراد العينة من أعضاء هيئة التدريس والهيئة المعاونة بمعاهد نظم المعلومات الإدارية والذين أجابو بمعاهد تقدمت وحصلت علي اعتماد كان عدد هم ١٠٨عضو هيئة تدريس وهيئة معاونة، وكانت استجابات أفراد العينة من أعضاء هيئة التدريس والهيئة المعاونة بمعاهد نظم المعلومات الإدارية عن عدد سنوات الخبرة كالتالي:-

جدول رقم (١٩) يوضح استجابات أفراد العينة من أعضاء هيئة التدريس والهيئة المعاونة بمعاهد نظم المعلومات الإدارية عن عدد سنوات الخبرة

عـــدد ســـنوات الخبرة	١	٢	٣	٤	٥	٦	٧	٨	٩	١٠	١٥	١٦	١٧
التكرار	٦	١٢	١٢	١٤	١٥	١٢	١٦	٦	٣	٢	٨	١	١
النسبة المئوية	٥.٦	١١.١	١١.١	١٣	١٣.٩	١١.١	١٤.٨	٥.٦	٢.٨	١.٩	٧.٤	٩	٩

نلاحظ من الجدول رقم (١٩) أن أكبرعدد من من أعضاء هيئة التدريس والهيئة المعاونة يمتلك خبرة (٧) سنوات وكان عددهم (١٦) من أعضاء هيئة التدريس والهيئة المعاونة والنسبة المؤية لهم (١٤.٨)ويرجع ذلك إلي تاريخ إنشأت المعاهد نظم المعلومات الإدارية إلي عام ١٩٧٠م، بينما أقل عدد من لأعضاء هيئة التدريس والهيئة المعاونة كان عدد سنوات الخبرة (١٧) سنة وكان التكرار عضو هيئة تدريس واحد والنسبة المؤية كانت ٩٪و يرجع ذلك إلي قلة أعداد أعضاء هيئة التدريس من الأساتذة بهذة المعاهد حيث يتم تعين الأساتذة عمداء لمدة سنتين ثم يتم تعين أساتذة أخرين وهذا يقلل من فرص استمرارية وجود أساتذة بهذة المعاهد.

ثانيا: محاور الاستبيان

جدول رقم (٢٠) يوضح استجابات أفراد العينة من أعضاء هيئة التدريس والهيئة المعاونة عن مدي توافر مقومات الخاصة مدي توافر مقومات التخطيط الإستراتيجي والجوانب القيادية بمعاهد نظم المعلومات الإدارية

المحور الأول: مدي توافر مقومات التخطيط الإستراتيجي والجوانب القيادية بمعاهد نظم المعلومات الإدارية

درجة الاستجابة / العبارة	أعضاء هيئة التدريس والهيئة المعاونة										درجة التحقق	مستوى التحقق	الترتيب
	درجة التحقق												
	يتوافر بشدة		يتوافر		لا أعلم		غير متوافر		غير متوافر مطلقا				
	ك	%	ك	%	ك	%	ك	%	ك	%			
١-وجود رسالة ورؤية للمعهد معتمدة ومعلنة ويشارك في وضعها الأطراف المعنية	٦٩	٦٣.٩	٣٤	٣١.٥	٥	٤.٦	–	–	–	–	٤.٤٤	يتوافر بشدة	٢
٢-وجود خطة استراتيجية للمعهد معتمدة ومكتملة العناصر .	٦٢	٥٧.٤	٣٦	٣٣.٣	٥	٤.٦	٥	٤.٦	–	–	٤.٥٩	يتوافر بشدة	١
٣-وجود تحليل بيئي يشمل البيئة الداخلية والخارجية ويشارك فية جميع الأطراف المعنية.	٤٧	٤٣.٥	٥٤	٥٠	٧	٦.٥	–	–	–	–	٤.٠٣٥	يتوافر بشدة	٥
٤-وجود أهداف استراتيجية للمعهد معلنة وواضحة الصياغة، ومبنية علي التحليل البيئي	٥٢	٤٨.١	٤٤	٤٠.٧	١٢	١١.١	–	–	–	–	٤.٣٧	يتوافر بشدة	٣
٥- وجود خطط تنفيذية تتضمن الأنشطة التي تحقق الأهداف الاستراتيجية .	٤٨	٤٤.٤	٥٢	٤٨.٤	٨	٧.٤	–	–	–	–	٤.٣٦	يتوافر بشدة	٤

٦-وجود تقارير دورية لمتابعة وتقويم مدي تقدم الخطط التنفيذية وفقا لجدول زمني.	٥٠	٤٦.٣	٤٥	٤١.٧	١٣	١٢	–	–	–	–	٤.٣١	يتوافر بشدة	٦
٧- يتم اختيار القيادات الأكاديمية وفقا لمعايير موضوعية ومعلنة وآليات ذات شفافية تحقق تكافؤ الفرص وتداول السلطة	٤٢	٣٨.٩	٥٤	٥٠	١٢	١١.١	–	–	–	–	٤.٢٨	يتوافر بشدة	٩
٨- وجود معايير موضوعية لتقييم أداء القيادات،وتشارك الأطراف المعنية في عملية التقييم	٤٦	٤٢.٦	٥٠	٤٦.٣	١٢	١١.١	–	–	–	–	٤.٣٠	يتوافر بشدة	٧
٩- وجود قيم جوهرية معلنة ومتاحة للمعنيين ،وتطبيق الأخلاقيات المهنية بين أفراد المعهد	٤١	٣٨	٥٢	٤٨.١	١٤	١٣	١	.٩	–	–	٤.١٦	يتوافر بشدة	١٠
١٠- وجود هيكل تنظيمي معتمد ومعلن ، ويحدد المسئوليات والإختصاصات وفقا للهيكل التنظيمي	٤٥	٤١.٧	٥١	٤٧.٢	١١	١٠.٢	١	.٩	–	–	٤.٣٠	يتوافر بشدة	٨
هل تتوافر مقومات أخري أذكرها	أن تتبني المعاهد معايير الهيئة القومية ضمان الجودة والاعتمادوإعداد فريق مدرب للتخطيط الإستراتيجي												

نلاحظ من الجدول السابق رقم(٢٠) أن جميع العبارات الخاصة بمدي توافر مقومات التخطيط الإستراتيجي والجوانب القيادية بمعاهد نظم المعلومات الإدارية متوفرة بشدة ويرجع ذلك إلي حصول هذة المعاهد علي الاعتماد من الهيئة القومية لضمان الجودة والاعتماد واحتلت " **وجود خطة استراتيجية للمعهد معتمدة ومكتملة العناصر**" المرتبة الأولي بدرجة تحقق (٤.٥٩) ومستوي تحقق يتوافر بشدة ويرجع ذلك إلي أهمية التخطيط الإستراتيجي لهذة المعاهد حيث أن التخطيط الاستراتيجي يساعد علي وضع رؤية ورسالة للمعهد ويساعم في معرفة نقاط القوة ونقاط تحتاج لتحسين كما يساعم في معرفة الفرص والتهديدات التي تواجهها هذة المعاهد، بينما احتل " **وجود قيم جوهرية معلنة ومتاحة للمعنيين ،وتطبيق الأخلاقيات المهنية بين أفراد المعهد**" المرتبة العاشرة والأخيرة حيث كانت درجة التحقق(٤.١٦) ومستوي تحقق يتوافر بشدة ويرجع

ذلك إلي قلة وعي أعضاء هيئة التدريس والهيئة المعاونة بمعني القييم الجوهرية، **بالإضافة إلي وجود مقومات أخري أن تتبني المعاهد معايير الهيئة القومية ضمان الجودة والاعتماد وإعداد فريق مدرب للتخطيط الإستراتيجي.**

جدول رقم (٢١) يوضح استجابات أفراد العينة من أعضاء هيئة التدريس والهيئة المعاونة عن مدي توافر مقومات الخاصة مدي توافر مقومات الخاصة بإدارة الجودة والتطوير بمعاهد نظم المعلومات الإداري

المحورالثاني: مدي توافر مقومات الخاصة بإدارة الجودة والتطوير بمعاهد نظم المعلومات الإداري

درجة الاستجابة / العبارة	أعضاء هيئة التدريس والهيئة المعاونة										درجة التحقق	مستوى التحقق	الترتيب
	درجة التحقق												
	يتوافر بشدة		يتوافر		لا أعلم		غير متوافر		غير متوافر مطلقا				
	ك	%	ك	%	ك	%	ك	%	ك	%			
١-وجود وحدة ضمان جودة بالمعهد يتوافر فيها الكوادر المؤهلة والتجهيزات الملائمة	٦٠	٥٥.٥	٣٩	٣٦.١	٩	.٨	–	–	–	–	٤٠٤٤	يتوافر بشدة	١
٢- وجود لائحة داخلية لوحدة ضمان الجودة تتضمن هيكلا تنظيميا ذا تبعية وعلاقات واضحة	٥٥	٥٠.٩	٤٣	٣٩.٨	١٠	٩.٣	–	–	–	–	٤٠٤٢	يتوافر بشدة	٢
٣- يوجد لوحدة ضمان الجودة خطط وتقارير سنوية عن نشاطها ،وقواعد بيانات لأنشطتها.	٤٦	٤٢.٦	٥٣	٤٩.١	٩	٨.٣	–	–	–	–	٤٠٣٤	يتوافر بشدة	٥
٤-يجب تقويم أنشطة المعهد بصفة دورية باستخدام مؤشرات موضوعية ،وأدوات ملائمة ، ومراجعات داخلية وخارجية.	٤٧	٤٣.٥	٥١	٤٧.٢	١٠	٩.٣	–	–	–	–	٤٠٣٣	يتوافر بشدة	٩

٥- يجب مناقشة أنشطة المعهد مع المعنيين وفي مجالسها الرسمية.	٣٨	٣٥.٣	٥٢	٤٨.١	١٨	١٦.٧	–	–	–	–	٤٠١٩	بشدة متوافر	٨
٦- يجب أن يتم الاستفادة من أنشطة إدارة الجودةفي توجيه التخطيط واتخاذ الاجراءات التصحيحية	٤٦	٤٢.٦	٥٤	٥٠	٨	٧.٤	–	–	–	–	٤٠٣٥	بشدة متوافر	٤
٧- يراعي تباين خبرات ومهارات العاملين بإدارة الجودة	٥٠	٤٦.٣	٥٢	٤٨.١	٦	٥.٦	–	–	–	–	٤٠٤١	متوافر بشدة	٣
٨- يحصل أعضاء إدارة الجودة والتطوير علي دورات تدريبية خاصة بالجودة من هيئة الاعتماد والجودة.	٤٨	٤٤.٤	٤٩	٤٥.٤	١٠	٩.٣	١	.٩	–	–	٤٠٣٢	بشدة متوافر	٧
٩- يوجد دعم فني لإدارة الجودة من وزارةالتعليم العالي	٣٢	٢٩.٦	٥٣	٤٩.١	٢٠	١٨.٥	٣	٢.٨	–	–	٣.٧٨	متوافر بشدة	١٠
١٠- وجود ميزانية خاصة لإدارة الجودة لتنفيذ الأنشطة والمشروعات الخاصة بالجودة.	٤١	٣٨.٠	٤٦	٤٣.٦	١٨	١٦.٧	٣	٢.٨	–	–	٤٠١٦	بشدة متوافر	٩
مقومات أخري أذكرها	أن يتم توزيع المهام علي جميع أعضاءة هيئة التدريس والهيئة المعاونة والجهاز الاداري بالمعهد ليشترك جميع الفئات فيتحقيق الجودة والاعتماد											

نلاحظ من الجدول السابق رقم(٢١) أن جميع العبارات الخاصة مدي توافر مقومات الخاصة بإدارة الجودة والتطوير بمعاهد نظم المعلومات الإدارية متوافرة بشدة ويرجع ذلك إلي اعتماد هذة المعاهد واحتلت" **وجود وحدة ضمان جودة بالمعهد يتوافر فيها الكوادر المؤهلة والتجهيزات الملائمة**" المرتبة الأولي بدرجة تحقق(٤.٤٤) ومستوي تحقق تتوافر بشدة ويرجع ذلك إلي أهمية ادارة الجودة حيث تعتبر إدارة الجودة هي المحرك الأساسي لتنفيذ معايير الجودة بهذة المعاهد فهي المسؤلة عن القيام بمجموعة من الإجراءات والعمليات التي تهدف إلي تلبية احتياجات العملاء وتحقيق الاعتماد، بيما احلت " **يوجد دعم فني لإدارة الجودة من وزارةالتعليم العالي**" المرتبة العاشرة والأخيرة بدرجة

تحقق(٣.٧٨) ومستوي تحقق متوافر ويرجع ذلك إلي قلة تواصل إدارة الجودة بهذة المعاهد بإدارة الجودة بوزارة التعليم العالي حيث لاتوجد خطة من قبل وزارة التعليم العالي للدعم الفني في مجال الجودة لهذة المعاهد.بالإضافة إلي وجود مقومات أخري أن يتم توزيع المهام علي جميع أعضاءة هيئة التدريس والهيئة المعاونة والجهاز الاداري بالمعهد ليشترك جميع الفئات في تحقيق الجودة والاعتماد

جدول رقم (٢٢) يوضح استجابات أفراد العينة من أعضاء هيئة التدريس والهيئة المعاونة عن مدي توافر مقومات الخاصة مدي توافر مقومات الخاصة بهيئة التدريس والهيئة المعاونة والجهاز الإداري

المحورالثالث: مدي توافر مقومات الخاصة بهيئة التدريس والهيئة المعاونة والجهاز الإداري.

درجة الاستجابة / العبارة	أعضاء هيئة التدريس والهيئة المعاونة										درجة التحقق	مستوى التحقق	الترتيب
	يتوافر بشدة		يتوافر		لا أعلم		غير متوافر		غير متوافر مطلقا				
	ك	%	ك	%	ك	%	ك	%	ك	%			
١-تكون نسبة أعضاء هيئة التدريس والهيئة المعاونة إلي الطلاب بالمعهد تتفق مع المعايير المرجعية	٤٣	٣٩.٨	٤٧	٤٣.٥	١٤	١٣	٣	٢.٨	١	.٩	٤٠١٩	يتوافر بشدة	٨
٢-يكون التخصص العلمي لأعضاء هيئة التدريس ملائم للمقررات الدراسية التي يشاركون في تدريسها	٤٩	٤٥.٤	٤٥	٤١.٧	١١	١٠.٢	٣	٢.٨	–	–	٤٠٣٠	يتوافر بشدة	٢
٣- يتم تلبية الاحتياجات التدريبية لأعضاء هيئة التدريس والهيئة المعاونة والجهاز الإداري بصورة دورية	٤٥	٤١.٧	٥٢	٤٨.١	٧	٦.٥	٤	٣.٧	–	–	٤٠٢٨	يتوافر بشدة	٤
٤- يتم تقييم أعضاء هيئة التدريس والهيئة المعاونة والجهاز الإداري ويتم اخطارهم ومناقشتهم في التقييم	٥١	٤٧.٢	٤١	٣٨	١٤	١٣	٢	١.٩	–	–	٤٠٣٣	يتوافر بشدة	١

٥- يوجد جهاز إداري ملائم مع حجم وطبيعة الأنشطة بالمعهد، والعاملون موزعون وفقا لمؤهلاتهم وقدراتهم علي الوظائف المختلفة	٣٨	٣٥.٢	٥٣	٤٩.١	١٤	١٣	٣	٢.٨	-	-	٤٠١١	يتوافر بشدة	١٠
٦- توجد آلية للتعامل مع النقص والزيادة في الوظائف الإدارية	٣٨	٣٥.٢	٥٦	٥١.٩	١٢	١١.١	٢	١.٩	-	-	٤٠٢٠	يتوافر بشدة	٧
٧- يوجد للمعهد وسائل مناسبة لقياس آراء أعضاء الجهاز الإداري واتخاذ الإجراءات اللازمة لدراستها	٤٧	٤٣.٥	٣٩	٣٦.١	١٩	١٧.٦	٣	٢.٨	-	-	٤٠٢١	يتوافر بشدة	٦
٨- يوجد آلية للثواب والعقاب مع وضع برامج للتطوير.	٤٣	٣٩.٨	٥٤	٥٠	١٠	٩.٣	١	.٩	-	-	٤٠٢٩	يتوافر بشدة	٣
٩- يوجد توصيف وظيفي لجميع الوظائف بالمعهد	٤٥	٤١.٧	٥٠	٤٦.٣	١٣	١٢	-	-	-	-	٤٠١٨	يتوافر	٩
١٠- يتم ادخال التقنية الحديثة لتخزين جميع بيانات الطلاب والأنشطة الادارية بالمعهد	٤٤	٤٠.٧	٤٧	٤٣.٥	١٦	١٤.٨	١	.٩	-	-	٤٠٢٤	يتوافر بشدة	٥
مقومات أخري أذكرها	وجود خطة سنوية أونصف سنوية لتدريب أعضاء هيئة التدريس والهيئة المعاونة والجهاز الإداري حسب إحتياجاتهم												

نلاحظ من الجدول السابق رقم(٢٢) أن جميع العبارات الخاصة مدي توافر مقومات **الخاصة** بهيئة التدريس والهيئة المعاونة والجهاز الإداري تتوافر بشدة ويرجع ذلك إلي اعتماد هذة المعاهد واحتلت "**يتم تقييم أعضاء هيئة التدريس والهيئة المعاونة والجهاز الإداري ويتم اخطارهم ومناقشتهم في التقييم** المرتبة الأولي بدرجة تحقق(**٤٠٣٣**)، ومستوي تحقق(يتوافر بشدة) ويرجع ذلك إلي تطبيق معايير الجودة بهذة المعاهد، بينما احتلت" **يوجد جهاز إداري ملائم مع حجم وطبيعة الأنشطة بالمعهد، والعاملون موزعون وفقا لمؤهلاتهم وقدراتهم علي الوظائف المختلفة**" المرتبة العاشرة والأخيرة بدرجة تحقق(**٤.١١**) ومستوي تحقق يتوافر بشدة ويرجع ذلك إلي قلة الاهتمام إدارة هذة المعاهد بوضع خطة استراتيجية

لتعين أعضاء هيئة التدريس والهيئة المعاونة والإداريين، بالإضافة إلي وجود مقومات أخري **عدم وجود خطة سنوية أونصف سنوية لتدريب أعضاء هيئة التدريس والهيئة المعاونة والجهاز الإداري حسب إحتياجاتهم.**

جدول رقم (٢٣) يوضح استجابات أفراد العينة من أعضاء هيئة التدريس والهيئة المعاونة عن مدي توافر مقومات الخاصة مدي توافر مقومات الخاصة بالموارد المالية والمادية

المحورالرابع: مدي توافر مقومات الخاصة بالموارد المالية والمادية

درجة الاستجابة / العبارة	أعضاء هيئة التدريس والهيئة المعاونة										درجة التحقق	مستوى التحقق	الترتيب
	درجة التحقق												
	يتوافر بشدة		يتوافر		لا أعلم		غير متوافر		غير متوافر مطلقا				
	ك	%	ك	%	ك	%	ك	%	ك	%			
١- تكون الموارد المالية للمعهد كافية لطبيعة الأنشطة وأعداد الطلاب ، ويتم توزيعها وفقا للإحتياجات الفعلية وبما يمكن المؤسسة من تحقيق رسالتها وأهدافها	٤٧	٤٣.٥	٤٥	٤١.٧	١٤	١٣	٢	١.٩	–	–	٤٠٢٧	يتوافر بشدة	٨
٢- توجد مصادر تمويل متنوعة مع وجود أدلة علي زيادة معدل تنمية الموارد الذاتية للمعهد	٣١	٢٨.٧	٦٤	٥٠.٣	١٢	١١.١	١	.٩	–	–	٤٠١٦	يتوافر بشدة	١٠
٣- يوجد مباني للمعهد وقاعات ومحاضرات ومعامل وورش وتجهيزات ملائمة لطبية نشاط المعهد وأعداد طلابة	٤٨	٤٤.٤	٥١	٤٧.٢	٩	٨.٣	–	–	–	–	٤٠٣٤	يتوافر بشدة	٥
٤- أتتم صيانة دورية للقاعات والمعامل والآلات والمعدات والبنية التحتية والمرافق .	٣٩	٣٦.١	٥٢	٤٨.١	١٧	١٥.٧	–	–	–	–	٤٠٢٠	يتوافر بشدة	٩

٥- توجد إجراءات للأمن والسلامة بالمعهد	٤٣	٣٩.٨	٥٤	٥٠	١٠	٩.٣	١	.٩	-	-	٤٠٢٩	متوافر بشدة	٧
٦- يوجد وسائل اتصال ونظم تكنولوجية حديثة وملائمة للنشاط الأكاديمي	٤٣	٣٩.٨	٥٦	٥١.٩	٩	٨.٣	-	-	-	-	٤٠٣٣	متوافر بشدة	٦
٧- وجود موقع إلكتروني فعال للمعهد	٥٥	٥٠.٩	٣٧	٣٤.٣	١٦	١٤.٨	-	-	-	-	٤٠٣٦	متوافر بشدة	٣
٨- توجد مكتبة ملائمة لنشاط المؤسسة من حيث توافر الكتب والمراجع والتجهيزاتوالخدمات	٥٣	٤٩.١	٤٠	٣٧	١٢	١١.١	٣	٢.٨	-	-	٤٠٣٨	متوافر بشدة	١
٩- أيوزع المعهد الموارد المالية علي الأنشطة التعليمية والبحثية وخدمة المجتمع	٥٣	٤٩.١	٤٣	٣٩.٨	١٠	٩.٣	٢	١.٩	-	-	٤٠٣٥	متوافر بشدة	٤
١٠- يتناسب عدد الطلاب مع مساحة المعهد	٥٣	٤٩.١	٤٤	٤٠.٧	٩	٨.٣	٢	١.٩	-	-	٤٠٣٧	متوافر بشدة	٢
مقومات أخري أذكرها	أن يوجد للمعهد خطة أمن وسلامة مفعلة												

نلاحظ من الجدول السابق رقم(٢٣) أن جميع العبارات الخاصة مدي توافر مقومات الخاصة بالموارد المالية والمادية متوافرة بشدة ويرجع ذلك لاعتماد هذة المعاهد، واحتلت "**توجد مكتبة ملائمة لنشاط المؤسسة من حيث توافر الكتب والمراجع والتجهيزات والخدمات**" المرتبة الأولي بدرجة تحقق(٤٠٣٨) ومستوي تحقق تتوافر بشدة ويرجع ذلك إلي أن وجود مكتبة ملائمة من ضمن مؤشرات معايير الجودة، بينما احتلت" **توجد مصادر تمويل متنوعة مع وجود أدلة علي زيادة معدل تنمية الموارد الذاتية للمعهد**" المرتبة العاشرة والأخيرة ويرجع ذلك إلي قلة

وجود وحدات ذات طابع خاص لزيادة معدل تنمية الموارد الذاتية للمعهد، بالإضافة إلي وجود مقومات أخري **أن يوجد للمعهد خطة أمن وسلامة مفعلة.**

جدول رقم (٢٤) يوضح استجابات أفراد العينة من أعضاء هيئة التدريس والهيئة المعاونة عن مدي توافر مقومات الخاصة مدي توافر مقومات الخاصة بالمعايير الأكاديمية والبرامج التعليمية والتدريس والتعلم

المحورالخامس: مدي توافر المقومات الخاصة بالمعايير الأكاديمية والبرامج التعليمية والتدريس والتعلم

درجة الاستجابة / العبارة	أعضاء هيئة التدريس والهيئة المعاونة										درجة التحقق	مستوى التحقق	الترتيب
	درجة التحقق												
	يتوافر بشدة		يتوافر		لا أعلم		غير متوافر		غير متوافر مطلقا				
	ك	%	ك	%	ك	%	ك	%	ك	%			
١-أن يتبني المعهد المعايير الأكاديمية المرجعية من خلال المجالس الرسمية ، وتتوافق مع رسالة المعهد وأهدافة	٤٤	٤٠.٧	٥٥	٥٠.٩	٧	٦.٥	٢	١.٩	–	–	٤.٣١	يتوافر بشدة	٥
٢-أن يتم توصيف البرامج التعليمية واعتمادها ،وتتوافق نواتج التعلم لكل برنامج مع المعايير الأكاديمية المرجعية المتبناة	٤٦	٤٢.٦	٥٣	٤٩.١	٩	٨.٣	–	–	–	–	٤.٣٤	يتوافر بشدة	٢
٣- أن تتلائم البرامج التعليمية مع متطلبات سوق العمل	٥٢	٤٨.١	٤١	٣٨	١٤	١٣	١	.٩	–	–	٤.٣٢	يتوافر بشدة	٤
٤-أن تتسق نواتج التعلم لكل برنامج مع مقرراتة الدراسية	٤٩	٤٥.٤	٤٧	٤٣.٥	١٢	١١.١	–	–	–	–	٤.٣٣	يتوافر بشدة	٣
٥- وجود تقارير سنوية للمقررات الدراسية والبرامج التعليميةبما يؤكد الإلتزام بالتوصيف المعلن للمقررات الدراسية.	٤٧	٤٣.٥	٥٢	٤٨.١	٩	٨.٣	–	–	–	–	٤.٣٥	يتوافر بشدة	١

٦-وجود للمعهد استراتيجية للتدريس والتعلم والتقويم تتسق مع المعايير الأكاديمية المرجعية	٣٩	٣٦.١	٥٧	٥٢.٨	١٠	٩.٣	٢	١.٩	-	-	٤.٢٣	تتوافر بشدة	٧
٧- أن يتم تطبيق استراتيجية التدريس والتعلم والتقويم اكتساب مهارات التعلم الذاتي ومهارات التوظيف لدي الطلاب	٣٨	٣٥.٢	٥٧	٥٢.٨	١٣	١٢	-	-	-	-	٤.٢٠	تتوافر بشدة	٨
٨- أن يتم تصميم برامج لتدريب الطلاب وفقا لنواتج التعلم المستهدفة للبرنامج التعليمي.	٤٤	٤٠.٧	٥٥	٥٠.٩	٧	٦.٥	٢	١.٩			٤.٣٠	تتوافر بشدة	٦
٩- أن يتم تقويم أداء الطلاب في التدريب بأساليب متنوعة وبما يتوافق مع نتواتج التعلم المستهدفة.	٣٤	٣١.٥	٥٨	٥٣.٧	١٤	١٣	٢	١.٩			٤.١٩	تتوافر بشدة	٩
١٠- أن تكون الدرجات المخصصة لأنواع تقويم الطلاب متوازنة مع نواتج التعلم المستهدف قياسها	٤١	٣٨	٥٦	٥١.٩	٩	٨.٣	٢	١.٩			٣.٨	تتوافر	١٠
مقومات أخري أذكرها	أن يتم مراجعة البرامج والمقررات الدراسية بصفة دورية كل عام												

نلاحظ من الجدول السابق رقم(٢٤) أن جميع العبارات الخاصة مدي توافر بالمعايير الأكاديمية والبرامج التعليمية والتدريس والتعلم تتوافر بشدة ماعدا" **أن تكون الدرجات المخصصة لأنواع تقويم الطلاب متوازنة مع نواتج التعلم المستهدف قياسها**" حيث احتلت المرتبة العاشرة والأخيرة بدرجة تحقق(٣.٨) ومستو ي تحقق تتوافر فقط ويرجع ذلك إلي وجود بعض القصور في استراتيجية التدريس والتعلم بهذة المعاهد،وهذا يؤدي للقصور في تحقيق المعايير الأكاديمية، بينما احتلت" **وجود تقارير سنوية للمقررات الدراسية والبرامج التعليمية بما يؤكد الإلتزام بالتوصيف المعلن للمقررات الدراسية.**" حيث احتلت المرتبة الأولي بدرجة تحقق(٤.٣٥) ومستوي تحقق تتوافر بشدة ويرجع ذلك إلي أهمية إعداد توصيف للبرامج والمقررات الدراسية حيث يتوافر لها عدد من الفنيات والمهارات وتوافر سمات العمل الجماعي والتجانس بين أعضاء البرنامج الدراسي وهذا ماتوافر بهذة المعاهد

ولذلك تم اعتمادها من قبل الهيئة القومية لضمان جودة التعليم والاعتماد.بالاضافة إلي مقومات أخري **أن يتم مراجعة البرامج والمقررات الدراسية بصفة دورية كل عام**

جدول رقم (٢٥) يوضح استجابات أفراد العينة من أعضاء هيئة التدريس والهيئة المعاونة عن مدي توافر مقومات الخاصة مدي توافر مقومات الخاصة بالبحث العلمي والأنشطة التعليمية وخدمة المجتمع

المحورالسادس: مدي توافر المقومات الخاصة بالبحث العلمي والأنشطة التعليمية وخدمة المجتمع

درجة الاستجابة / العبارة	أعضاء هيئة التدريس والهيئة المعاونة										درجة التحقق	مستوى التحقق	الترتيب
	درجة التحقق												
	يتوافر بشدة		يتوافر		لا أعلم		غير متوافر		غير متوافر مطلقا				
	ك	%	ك	%	ك	%	ك	%	ك	%			
١- توجد خطة للبحث العلمي بالمعهد موثقة وترتبط بالتوجهات القومية وتتناسب مع امكانات المعهد	٤٠	٣٧	٥٤	٥٠	١١	١٠.٢	٣	٢.٨	–	–	٤.٢١	يتوافر بشدة	٩
٢- توجد آليات فاعلة لنشر الوعي بأخلاقيات البحث العلمي ومراقبة تطبيقها.	٤١	٣٨	٥١	٤٧.٢	١٣	١٢	٣	٢.٨	–	–	٤.٢١	يتوافر بشدة	١٠
٣-يوجد موارد متاحة وكافية لأنشطة البحث العلمي ،وأن يعل المعهد علي تنمية مصادر التمويل.	٤٥	٤١.٧	٤٨	٤٤.٤	١٣	١٢	٢	١.٩	–	–	٤.٢٣	يتوافر بشدة	٨
٤- أن يشارك أعضاء هيئة التدريس والهيئة المعاونة والطلاب في الأنشطة والمشروعات والمؤتمرات العلمية والبحثية التي تخدم المجتمع	٤٣	٣٩.٨	٤٩	٤٥.٤	١٤	١٣	٢	١.٩	–	–	٤.٢٥	يتوافر بشدة	٧

٥- أن يوجد للمعهد قواعد وبيانات للبحوث والأنشطة العلمية.	٤٨	٤٤.٤	٤٨	٤٤.٤	١٠	٩.٣	٢	١.٩	-	-	٤.٣١	تتوافر بشدة	٣
٦- أن توجد خطة مفعلة للمعهد لخدمة المجتمع وتنمية البيئة.	٥٢	٤٨.١	٤١	٣٨	١٤	١٣	١	.٩	-	-	٤.٣٣	تتوافر بشدة	٢
٧- لأن يوجد كيان فاعل للمعهد في مجال خدمة المجتمع وتنمية البيئة	٤٨	٤٤.٤	٤٤	٤٠.٧	١٢	١١.١	٤	٣.٧	-	-	٤.٢٦	تتوافر بشدة	٦
٨- أن توجد أنشطة متنوعة موجهة لتنمية البيئة المحيطة بة وخدمة المجتمع .	٤٤	٤٠.٧	٥٥	٥٠.٩	٧	٦.٥	٢	١.٩	-	-	٤.٣٠	تتوافر بشدة	٤
٩- أن يوجد للمعهد آليات لتمثيل فاعل للأطراف المجتمعية في صنع القراررودعم موارد المعهدوتنفيذ برامجة	٤٦	٤٢.٦	٥٣	٤٩.١	٩	٨.٣	-	-	-	-	٤.٣٥	تتوافر بشدة	١
١٠- أن يوجد للمعهد وسائل مناسبة لقياس آراء المجتمع والإستفادة من النتائج في اتخاذ الإجراءات التصحيحية.	٤٨	٤٤.٤	٤٦	٤٢.٦	١١	١٠.٢	٣	٢.٨	-	-	٤.٢٨	تتوافر بشدة	٥
مقومات أخري أذكرها	أن يوجد ميزانية خاصة لنشر أبحاث أعضاء هيئة التدريس بالمعهد												

نلاحظ من الجدول السابق رقم(٢٥) أن جميع العبارات الخاصة مدي توافر **المقومات الخاصة بالبحث العلمي والأنشطة التعليمية وخدمة المجتمع** تتوافر بشدة ويرجع ذلك إلي واستكمال معايير الجودة بهذة المعاهد من أجل اعتمادها من قبل الهيئة القومية لضمان جودة التعليم والاعتماد،واحتلت" **أن يوجد للمعهد آليات لتمثيل فاعل للأطراف المجتمعية في صنع القراررودعم موارد المعهد وتنفيذ برامجة** " المرتبة الأولي بدرجة تحقق(**٤.٣٣**) ومستوي تحقق تتوافر بشدة ويرجع ذلك إلي تمثيل أطراف مجتمعية في مجلس إدارة المعهد ومشاركتهم في صنع القرار

ودعم موارد المعهد ،واحتلت" **أن توجد آليات فاعلة لنشر الوعي بأخلاقيات البحث العلمي ومراقبة تطبيقها**" المرتبة العاشرة والأخيرة بدرجة تحقق(٤.٢١) ومستوي تحقق تتوافر بشدة ويرجع ذلك إلي قلة إسهام ادارة هذة المعاهد في توفير المخصصات المالية لأعضاء هيئة التدريس فينشر الأبحاث العلمية الخاصة بهم بالإضافة إلي وجود قلة إهتمام بعض من أعضاء هيئة التدريس بنشر أبحاث علمية لقلة المردود المادي لها ولوجود مجهود عقلي وبدني ومادي بالإضافة إلي قلة وعي أعضاء هيئة التدريس بأخلاقيات البحث العلمي، بالإضافة إلي مقومات أخري **أن يوجد ميزانية خاصة لنشر أبحاث أعضاء هيئة التدريس بالمعهد**

نتائج الدراسة الميدانية:

أولا: بيانات أساسية:

أ-موقف المعهد من الاعتماد

١-معاهد لم تتقدم نهائيا، ومعاهد تقدمت وحصلت علي إرجاء ، ومعاهد تقدمت وحصلت علي الاعتماد ولايوجد معاهد تقدمت وتم رفضها.

أ-عدد سنوات الخبرة:أن أكبر عدد من من أعضاء هيئة التدريس والهيئة المعاونة يمتلك خبرة (٥) سنوات وكان عددهم (٣٤) والنسبة المؤية لهم (٢٠.٤) **لمعاهد لم تتقدم نهائيا ، بينما** كان أكبرعدد من من أعضاء هيئة التدريس والهيئة المعاونة يمتلك خبرة (٤،٧) سنوات وكان عددهم (٧) بنسبة مؤية(٢٦.٣) **لمعاهد تقدمت وحصلت علي إرجاء، بينما** كان أكبرعدد من من أعضاء هيئة التدريس والهيئة المعاونة يمتلك خبرة (٧) سنوات وكان عددهم (١٦) من أعضاء هيئة التدريس والهيئة المعاونة والنسبة المؤية لهم (١٤.٨) **لمعاهد تقدمت وحصلت علي اعتماد** فعامل الخبرة لأعضاء هيئة التدريس يساهم في الاعتماد

ثانيا محارو الإستبيان

المحور الأول: مدي توافر مقومات التخطيط الإستراتيجي والجوانب القيادية بمعاهد نظم المعلومات الإدارية

-اتفق أفراد العينة من أعضاء هيئة التدريس والهيئة المعاونة بمعاهد لم تتقدم نهائيا ومعاهد تقدمت وحصلت علي إرجاء حيث احتلت " وجود رسالة ورؤية للمعهد معتمدة ومعلنة ويشارك في وضعها الأطراف المعنية" المرتبة الأولي بدرجة تحقق (٢.٨٣) ومستوي تحقق (لا أعلم) بمعاهد لم تتقدم نهائيا، بينما بدرجة تحقق(٤.٥٨) ومستوي تحقق(متوافر بشدة) بمعاهد تقدمت وحصلت علي إرجاء ،بينما معاهد تقدمت وحصلت علي اعتماد احتلت المرتبة الأولي "وجود خطة استراتيجية للمعهد معتمدة ومكتملة العناصر" بدرجة تحقق(٤.٥٩) ومستوي تحقق(يتوافر بشدة)

المحورالثاني: مدي توافر مقومات الخاصة بإدارة الجودة والتطوير بمعاهد نظم المعلومات الإداري.

-اتفق أفراد العينة من أعضاء هيئة التدريس والهيئة المعاونة بمعاهد لم تتقدم نهائيا للاعتماد، ومعاهد تقدمت وحصلت علي الاعتماد علي وجود وحدة ضمان جودة بالمعهد يتوافر فيها الكوادر المؤهلة والتجهيزات الملائمة حيث احتلت " المرتبة الأولي بدرجة تحقق(١.٩٩) ومستوي تحقق(غير متوافر) بمعاهد لم تتقدم نهائيا بينما بدرجة تحقق(٤.٤٤) ومستوي تحقق(يتوافر بشدة) بمعاهد تقدمت وحصلت علي اعتماد.

بينما احتلت المرتبة الأولي " وجود ميزانية خاصة لإدارة الجودة لتنفيذ الأنشطة والمشروعات الخاصة بالجودة" بدرجة تحقق(٤.٦٢) ومستوي تحقق(يتوافر بشدة)بمعاهد تقدمت وحصلت علي إرجاء.

المحورالثالث: مدي توافر مقومات الخاصة بهيئة التدريس والهيئة المعاونة والجهاز الإداري.

-اتفق أفراد العينة من أعضاء هيئة التدريس والهيئة المعاونة في كل من معاهد لم تتقدم نهائيا للاعتماد ، ومعاهد تقدمت وتم إرجائهاعلي "يوجد آلية للثواب والعقاب مع وضع برامج للتطوير" المرتبة الأولي بدرجة تحقق(١.٩٩) ومستوي تحقق (غير متوافر مطلقا)بمعاهد لم تتقدم نهائيا، بينما كان درجة تحقق(٤.٩٥) ومستوي تحقق (يتوافر بشدة)

بمعاهد تقدمت وحصلت علي إرجاء ، بينما احتلت "يتم تقييم أعضاء هيئة التدريس والهيئة المعاونة والجهاز الإداري ويتم اخطارهم ومناقشتهم في التقييم المرتبة الأولي بدرجة تحقق(٤٠٣٣)، ومستوي تحقق(يتوافر بشدة) بمعاهد تقدمت وحصلت علي اعتماد

المحورالرابع: مدي توافر مقومات الخاصة بالموارد المالية والمادية.

-حيث احتلت" وجود موقع إلكتروني فعال للمعهد" المرتبة الأولي بدرجة تحقق(١.٧) مستوي تحقق (متوافر فقط)،بمعاهد لم تتقدم نهائيا، بينما احتلت " أن يتناسب عدد الطلاب مع مساحة المعهد" المرتبة الأولي بدرجة تحقق(٤.٢٦) ومستوي تحقق (توافر بشدة)بمعاهد تقدمت وحصلت علي إرجاء، بينما معاهد تقدمت وحصلت علي اعتماد احتلت " توجد مكتبة ملائمة لنشاط المؤسسة من حيث توافر الكتب والمراجع والتجهيزات والخدمات" المرتبة الأولي بدرجة تحقق(٤٠٣٨) ومستوي تحقق تتوافر بشدة.

المحورالخامس: مدي توافر المقومات الخاصة بالمعايير الأكاديمية والبرامج التعليمية والتدريس والتعلم.

-اتفق أفراد العينة علي" تبني المعهد المعايير الأكاديمية المرجعية من خلال المجالس الرسمية" بمعاهد لم تتقدم نهائيا، ومعاهد تقدمت وحصلت علي إرجاء حيث احتلت المرتبة الأولي في كل منهما بدرجة تحقق(١.٩٩) ومستوي تحقق (غير متوافر مطلقا) بمعاهد لم تتقدم نهائيا، وبدرجة تحقق(٤.١٦) مستوي تحقق(يتوافر بشدة) بمعاهد تقدمت وحصلت علي إرجاء، بينما احتلت" وجود تقارير سنوية للمقررات الدراسية والبرامج التعليمية بما يؤكد الإلتزام بالتوصيف المعلن للمقررات الدراسية." حيث احتلت المرتبة الأولي بدرجة تحقق(٤.٣٥) ومستوي تحقق(تتوافر بشدة) بمعاهد تقدمت وحصلت علي اعتماد.

المحورالسادس: مدي توافر المقومات الخاصة بالبحث العلمي والأنشطة التعليمية وخدمة المجتمع

-احتلت" أن توجد آليات فاعلة لنشر الوعي بأخلاقيات البحث العلمي ومراقبة تطبيقها" المرتبة الأولي بدرجة تحقق (١.٨٢) ومستوي تحقق (غير متوافر مطلقا) بمعاهد لم تتقدم نهائيا، بينما واحتلت" أن يشارك أعضاء هيئة التدريس والهيئة المعاونة والطلاب في الأنشطة والمشروعات والمؤتمرات العلمية والبحثية التي تخدم المجتمع"المرتبة الأولي بدرجة تحقق(٣.٩٥) ومستوي تحقق (يتوافر فقط) بمعاهد تقدمت وحصلت علي إرجاء، بينما احتلث" أن يوجد للمعهد آليات لتمثيل فاعل للأطراف المجتمعية في صنع القرار ودعم موارد المعهد وتنفيذ برامجة " المرتبة الأولي بدرجة تحقق(٤.٣٣) ومستوي تحقق تتوافر بشدة بمعاهد تقدمت وحصلت علي الاعتماد

أهم المقترحات والتوصيات الخاصة بتوفير مقومات اعتماد معاهد نظم المعلومات الإدارية بوزارة التعليم العالي بمصر

من خلال الإطار النظري ، وما تم التوصل إلية في الدراسة الميدانية من معوقات لنشر ثقافة الجودة وكذلك مقومات اعتماد معاهد نظم المعلومات الإدارية وبحكم عمل الباحث أستاذ مساعد للإدارة ومدير وحدة ضمان الجودة بالمعهد العالي للحاسبات والمعلومات وتكنولوجيا الإدارة بطنطا منذ (٢٠١٥/٥/١٢ حتي تاريخة) تمكن الباحث من الوصول لعدة توصيات ومقترحات تساهم في اعتماد معاهد نظم المعلومات الإدارية.

أولا : توصيات ومقترحات خاصة بوزارة التعليم العالي:

١-تفعيل التشريعات القانونية والإدارية التي تساهم في تنفيذعملية الفصل بين الإدارة ورأس المال في مؤسسات التعليم الخاصة(جامعات/معاهد عليا) ومساواة أعضاء هيئة التدريس والهيئة المعاونة والإداريين بنظرائهم في الجامعات الحكومية من حيث(التقدم للترقية، والراتب، والتأمين الصحي، والأجازات، وحوافر الجودة، والمعاشات)

٢-رصد وتسجيل الخطط التفيذية السنوية لمعاهد نظم المعلومات الإدارية وإعتمادها ومتابعتها من خلال مراجعة الخطط التفيذية المقدمة من المعهد ورصد التمويل لتنفيذ الخطط وأن ينشأ داخل كل معهد مكتب تحت مسمي مكتب متابعة تنفيذ الرؤية الإستراتيجية، ويقوم بإعداد تقارير نصف سنوية عن تطوير تنفيذ الخطة التنفيذية والمشروعات الواردة فيها ، ويتم عمل زيارات مراجعة للتأكد من تحقيق الخطة التنفيذية ميدانيا، ويصدر تقرير سنويموضحا أوجه تكور المعهدفي تنفيذ الخطة التنفيذية.

٣-دعم تفعيل إستراتيجيات التدريس والتعلم بشكل فصلي داخل معاهد نظم المعلومات الإدارية:ودعم المعاهد في علاج أوجه القصور من خلال تشكيل اللجنة القومية للمناهج وطرق التدريس من الأساتذة الخبراء والمتخصصين في هذا المجال، علي أن يتم تقسيم المعاهد علي مستوي الجمهورية إلي قطاعات ويتولي خبير من خبراء المناهج وطرق التدريس بعمل زيارتين بواقع زيارة كل بداية فصل دراسي وذلك لتقديم الدعم الفني للمعهد متضمنا إستراتيجيات التدريس والتعلم، وتوصيف المقررات والبرامج.

٤-تحفيز المؤسسات الساعية لتطبيق معايير الجودة من خلال : زيادة أعداد الطلاب ، وزيادة التمويل.

ثانيا: توصيات ومقترحات خاصة بمعاهد لم تتقدم نهائيا للاعتماد

١- الإهتمام بعملية التدريب(القيادات،أعضاء هيئة التدريس،الإداريين، الفنيين) مع إيجاد آلية قياس حقيقي للإحتياجات التدريبية ونظم تقييم البرامج المنفذة.

٢-أن تقوم إدارة هذة المعاهد بتطبيق معايير الجودة وتوفير التمويل اللازم لإعداد الخطة الإستراتيجية ودعم الخطط التمويلية اللازمة لتنفيذ الخطة الإستراتيجية وذلك عن طريق إعداد فريق للخطة الإستراتيجية حاصل علي دورات تدريبية في مجال التخطيط الإستراتيجي وتوفير التمويل المالي اللازم لتنفيذ هذة الخطة عن طريق عمل وحدات ذات طابع خاص بهذة المعاهد ويتم استقطاع جزء من الموارد المالية لهذة الوحدات لتنفيذ الخطة الإستراتيجية بالإضافة إلي استقطاع جزء من الرسوم التي تسددها الطلبة ٢٪ سنويا لتنفيذ الخطط التنفيذية للخطة الإستراتيجية.

٣- أن يراعي فريق التخطيط الإستراتيجي بمشاركة عميد المعهد في إعدادهم للخطة الإستراتيجية بحيث تكون منظومة متكاملة تراعي إحتياجات أصحاب المصالح وتوجهاتهم المختلفة ، وتؤدي الخطة عند الإنتهاء من صياغتها إلي أوزان نسبية تعبر عن الواقع الإستراتيجي لدور المعهد في المجالات المختلفة.

٤- أن تكون رؤية ورسالة معاهد نظم المعلومات الإدارية مشتقة من رؤية مصر ٢٠٣٠، وأن تعلن هذة المعاهد إلتزامها بتحقيق دورها في رؤية مصر ٢٠٣٠، وأن تكون الأهداف الإستراتيجية مبتنية المنهج الإصلاحي والتنموي والدور المجتمعي، وأن تكون الخطط التنفيذية واقعية العدد والمدة والتكلفة.

٥- أن يتم رصد وتسجيل ومتابعة الخطط النصف سنوية والخطط السنوية والخطط التنفيذية المقدمة من وحدة ضمان الجودة ومن فريق التخطيط الإستراتيجي بالمعهد ورصد التمويل المطلوب لتنفيذ هذة الخطط وأن ينشأ داخل كل معهد مكتب لمتابعة تنفيذ الخطة الإستراتيجية ويتم إعداد تقرير نصف سنوي عن تطوير وتنفيذ الخطة التنفيذية الخاصة بالخطة الإستراتيجية ويصدر عن ذلك تقرير نصف سنوي موضحا أوجه تطور أو قصور المعهد في تنفيذ الخطة التنفيذية.

٦- أن يتم اختيار القيادات الأكاديمية بمعاهد نظم المعلومات وفقا لمعايير موضوعية ومعلنة وآليات ذات شفافية تحقق تكافؤ الفرص وتداول السلطة، وذلك عن طريق عمل إعلان عن شغل وظيفة عميد للمعهد تتوافر فية الشروط الخاصة بعمداء الكليات الحكومية وأن يتم إختيار عمداء المعاهد عن طريق لجنة مشكلة من وزارة التعليم العالي وأن يتميز هذا الإختيار بالعدالة والشفافية حتي لايجور رأس المال(أصحاب المعاهد) علي رسالة العلم، بتدخلهم في تنفيذ أنشطة العملية التعليمة بهذة المعاهد وإختيارهم عمداء لهذة المعاهد بما يتناسب مع مصالحهم الخاصة.

٧- علي كل عميد تم تعينة بهذة المعاهد أن يلتزم ويعلن عن سياستة الإصلاحية ، وأن يشارك في إعداد القيم الجوهرية التي يلتزم بها الجميع بالمعهد والتي تتضمن إنتاج

المعرفة وممارسة البحث العلمي الذي يهدف إلي تقدم إقتصاد الدولة وحل مشكلات المجتمع،وكذلك تخريج أفراد قادرين معرفيا ومهاريا علي المنافسة في سوق العمل المحلي والدولي.

٨- يجب علي عمداء معاهد نظم المعلومات الإدارية مشاركة جميع العاملين بالمعهد في في أنشطة الجودة وأنشطة الخطة الإستراتيجية للمعهد مع إعداد كوادر بالمعهد تتبني تحقيق تنفيذ معايير الجودة والعمل علي إزالة قوي مقاومة الجودة وتحويلها إلي قوي داعمة للجودة والاعتماد.

٩-أن يتم إختيار مدير وحدة ضمان الجودة بهذة المعاهد عن طريق إعلان مرفق بة الشروط اللازم توافرها في شغل هذة الوظيفة بشرط أن يكون المتقدم لهذة الوظيفة حاصل علي دورات تدريبية في مجال الجودة من هيئة الاعتماد وضمان جودة التعليم بمصر تشمل هذة الدورات (إعداد الدراسة الذاتية، دورة توصيف البرامج والمقررات التعليمية، دورة التخطيط الإستراتيجي، دورة المراجعة الخارجية) وأن يتم تشكيل فريق وحدة ضمان الجودة من أعضاء هيئة التدريس والهيئة المعاونة والإداريين بالمعهد بشرط حصولهم علي نفس الدورات التدريبية سابقة الذكر.

١٠- أن يتم نشر ثقافة الجودة لجميع العاملين بهذة المعاهد وإعداد وتوزيع نشرة دورية تحتوي علي مفاهيم الجودة وأهميتها في تطوير المعاهد ، وتوضيح أهمية الجودة بالنسبة لأعضاء هيئة التدريس ومعاونيهم وجميع العاملين في المعهد سواء إداريين أو عمال بالإضافة إلي توضيح أهمية حصول المعهد علي علي الجودة والاعتماد من الهيئة القومية لضمان جودة التعليم والاعتماد.

١١- يتطلب نشر ثقافة الجودة وجود خطة تنفيذية يشترك فيها عميد المعهد والوكلاء ومدير وحدة ضمان الجودة بالمعهد بحيث تتضمن هذة الخطة أساليب إبتكارية وتوليد أفكار لبناء الشخصية المتميزة مع العمل علي خلق ولاء العاملين للمعهد وتحقيق معايير الجودة.

١٢- أن تحرص إدارة معاهد نظم المعلومات الإدارية علي أن تكون نسبة أعضاء هيئة التدريس لنسبة الطلبة (١عضو هيئة تدريس : ٥٠ طالب بهذة المعاهد) بناء علي ممارسات الهيئة القومية للاعتماد وضمان جودة التعليم بمصر حتي تتمكن هذة المعاهد من الاعتماد حيث أن معيار أعضاء هيئة التدريس كان من ضمن الأسباب الرئيسة لإرجاء عديد من معاهد تقدمت للاعتماد.

١٣- أن يتم إدخال التقنية الحديثة لتخزين جميع بيانات الطلاب والأنشطة الادارية بالمعهد وذلك عن طريق توفير شبكة إلكترونية مع عمل دورات تدريبية لجميع الإداريين بهذة المعاهد لكيفية التعامل مع التقنية الحديثة، مع وجود خطة تدريبية نصف سنوية للإداريين بحيث تشمل هذة الدورات علي (دورة إدارة الوقت، ودورة مهارات الإتصال الفعال، دورات في برامج الكمبيوتر) ، بالإضافة إلي دورات للإحتياجات التدريبية السنوية للإداريين.

١٤- يجب علي إدارة معاهد نظم المعلومات الإدارية توفير بيئة عمل تحقق عوامل الجذب، وإتباع الشفافية في تطبيق اللوائح والنظم الخاصة بالجزاءات والمكافأت أو الترقيات بالنسبة للإداريين .

١٥- يجب علي عمداء معاهد نظم المعلومات الإدارية إعتبار المورد البشري المدرب والكفؤ موردا إقتصاديا لما يتمتع بة من ندرة نسبية في مجال العمل الإداري، والسعي نحو بناء رأس مال فكري عند العاملين يتم إستثمارة لصالح المعهد من خلال برامج التدريب والتعليم المستمرمما يساهم في حصول المعاهد علي الاعتماد.

١٦- أن يعمل مجلس إدارة معاهد نظم المعلومات الإدارية علي أن تكون الموارد المالية للمعهد كافية لطبيعة الأنشطة وأعداد الطلاب ، ويتم توزيعها وفقا للإحتياجات الفعلية وبما يمكن المؤسسة من تحقيق رسالتها وأهدافها وذلك عن طريق تنمية الموارد المادية الذاتية للمعهد من خلال الإنصهار في المجتمع بقطاعاتة المختلفة مثل القطاع التجاري والقطاع الصناعي من خلال البحوث التطبيقية التي تخدم هذة القطاعات.

١٧- أن يتم تفعيل مجلس أمناء معاهد نظم المعلومات الإدارية ويقوم بتوفير مخصصات مالية عن طريق مشروعات تخدم المجتمع وتفيد هذة المعاهد ماليا.

١٨- ربط التمويل بالأداء المؤسسي الذي يتفق مع المعايير الدولية ومتطلبات الجودة.

١٩- أن يتم تفعيل استراتيجيات التدريس والتعلم والتقويم بدعم فني من وزارة التعليم العالي كما هو كتبع في الجامعات والكليات الحكومية وذلك عن طريق تشكيل لجنة من عدة مستشارين في تخصص مناهج وطرق التدريس بحيث تقوم هذة اللجنة بعمل زيارة ميدانية في بداية العام الدارسي وعمل دورات تدريبية لأعضاء هيئة التدريس والهيئة المعاونة في مجال استراتيجيات التدريس والتعلم ليقوم أعضاء هيئة التدريس والهيئة المعاونة بتطبيق استراتيجيات التدريس والتعلم في المقررات الدراسة ومن خلال تعميق استخدام التقنيات الحديثة في أساليب التدريس وبما يواكب الاتجاهات المعاصرة لتحسين تقديم الخدمة التعليمية مع الأخذ في الاعتبار ثقافة الإتقان والتميز، وهذا يساهم في تحقيق ممارسات الجودة وحصول هذة المعاهد علي الاعتماد.

٢٠- العمل علي زيادة الموارد المطلوبة لتحديث استراتيجيات التدريس والتعلم بشكل دوري سواء موارد مادية أو بشرية فالنسبة للموارد المادية يمكن توفيرها من إنشاء وحدات ذات الطابع الخاص بهذة المعاهد، أما بالنسبة للموارد البشرية عن طريق إعداد دورات تدريبية في طرق التدريس والتعليم من قبل متخصصين تربويين في هذا المجال.

٢١- أن يتم إعداد توصيف للبرامج والمقررات عن طريق أعضاء هيئة التدريس بالمعهد مع وجود مشرفين علي إعداد البرامج حصلوا علي دورات (توصيف البرامج والمقررات من الهيئة القومية لضمان جودة التعليم والاعتماد)

٢٢- أن يتوافر في توصيف البرامج والمقررات عدد من الفنيات والمهارات و من هذة الفنيات تحديد الهدف العام من البرنامج والأهداف التفصيلية، وتبني المعايير المرجعية المناسبة لتحقيق أهداف البرنامج ، صياغة مخرجات التعليم المستهدفة من البرنامج، وإعداد المصفوفات الخاصة بكل برنامج مع توفير سمات العمل الجماعي والتجانس بين أعضاء البرنامج الدراسي بهدف الخروج بوصف واضح ودقيق للبرنامج.

٢٣- أن يتم عمل توصيف للمقررات البرامج ويراعي فيها وضع مخطط تدريس للمقرر، وضع مـ خطط تقويم للمقرر، تحديد أساليب وطرق التدريس التي سيتم إتباعها في تدريس المقرر مع إعداد ملف لكل مقرر.

٢٤- أن يوجد موارد متاحة وكافية لأنشطة البحث العلمي ،وأن يعمل المعهد علي تنمية مصادر التمويل وذلك عن طريق إعداد أبحاث علمية تخدم المجال الصناعي والتجاري وقطاع البنوك والشركات الحكومية والخاصة ويتم إستثمار العائد المادي لهذة البحوث في إستكمال أنشطة البحث العلمي.

٢٥-أن يتم إعداد خطة بحثية لمعاهد نظم المعلومات الإدارية يتوافر فيها مايلي:-

- تحقيق رؤية ورسالة المعهد - تلبية احتياجات المجتمع

- وجود خطة تنفيذية سنوية للخطة البحثية والتي تتضمن المقترحات البحثية لكل عضو هيئة تدريس داخل المعهد بما يحقق النسب المعيارية المطلوبة من الهيئة القومية لضمان جودة التعليم والاعتماد.

٢٦- الإهتمام بدعم إمكانيات البحث العلمي بمعاهد نظم المعلومات الإداريةوالعمل علي وجود توجه في البحث العلمي نحو إيجاد حلول تطبيقية لمشاكل مؤسسات المجتمع.

٢٧- أن توجد خطة مفعلة للمعهد لخدمة المجتمع وتنمية البيئة وذلك عن طريق البحث عن فرص التعاون بين معاهد نظم المعلومات الإدارية والمجتمع المحلي من خلال مشروعات ذات اهتمام مشترك.

٢٨-إقامة مراكز للمشاركة المدنية ، يعمل بها الطلاب وأعضاء هيئة التدريس لخدمة المجتمع والبيئة.

٢٩-أن تتضمن خطة خدمة المجتمع علي نشر الوعي بثقافة الجودة واعتبار الجودة مسؤلية كل مواطن.

ثالثا: توصيات ومقترحات خاصة بمعاهد تقدمت للاعتماد وحصلت علي إرجاء

١-يجب علي إدارة معاهد نظم المعلومات الإدارية التي تقدمت للاعتماد وحصلت علي إرجاء إعداد خطة استراتيجية للمعهد معتمدة ومكتملة العناصر وذلك عن طريق إعداد فريق التخطيط الإستراتيجي المدرب ، وتوفير التمويل المادي اللازم لتنفيذ أنشطة التخطيط الإستراتيجي، وعمل تحليل بيئي متعمق للبيئة الداخلية لإكتشاف ورصد دقيق لأغلب نقاط الضعف ونقاط القوة ، وتحليل البيئة الخارجية لمعرفة الفرص والتهديدات. وذلك بإشتراك الفيئات الأتية:-

١- مجلس إدلرة المعهد. ٢- فريق التخطيط الإستراتيجي بالمعهد. ٣- وكلاء المعهد

٢-ضرورة وجود معايير موضوعية لتقييم أداءالقيادات، وتشارك الأطراف المعنية في عملية التقييم لإن حصول معاهد نظم المعلومات الإدارية علي الجودة والاعتماد يرجع لمدي قناعة القيادة العليا بالجودة والاعتماد فتقييم أداء القيادات يساهم في حصول هذة المعاهد علي الجودة.ويتم نشر هذة المعايير علي موقع المعهد ويتم تفعيل هذة المعايير بإشتراك لجنة من وزارة التعليم العالي حتي يتم فصل بين رأس المال (أصحاب المعاهد) والدور التربوي لوزارة التعليم العالي.

٣-أن يوجد دعم فني لإدارة الجودة من وزارة التعليم العالي وذلك لإستكمال معايير الجودة عن طريق وجود آلية وخطة من وزارة التعليم العالي لتوضح وسائل وأنشطة الدعم الفني من الوزارة لوحدات ضمان الجودة بمعاهد نظم المعلومات الإدارية كما هو متبع بالجامعات والكليات الحكومية.ويتم ذلك بتفعيل دور لجنة الدعم الفني بوزارة التعليم العالي وقيامها بالمهام الموكلة بها في مجال اعتماد المعاهد.

٤-لحصول معاهد نظم المعلومات الإدارية علي الجودة والاعتماد يجب وجود ميزانية خاصة لإدارة الجودة لتنفيذ الأنشطة والمشروعات الخاصة بالجودة حتي يتمكن مديري وحدة ضمان الجودة بهذة المعاهد تنفيذ الخطط والأنشطة الخاصة بوحدة ضمان الجودة وإستكمال معايير الجودة.ويتم ذلك برصد ميزانية من مجلس إدارة المعهد وإشراف عميد المعهد علي تنفيذ أنشطة وحدة ضمان الجودة بالمعهد.

٥-يلزم وجود توصيف وظيفي لجميع الوظائف بمعاهد نظم المعلومات الإدارية لتحديد الواجبات والمسؤليات لجميع العاملين بهذة المعاهد مما يساهم في الإرتقاء الوظيفي تبعا للكفاءات وزيادة النتائج حسب مواصفات المسؤوليات ومؤشرات الأداء الرئيسية.وذلك عن طريق تحديد الواجبات والمسؤليات والمهام لكل وظيفة ويتم نشرها في مكان عمل الموظف المختص.

٦-أن يوجد آلية للثواب والعقاب مع وضع برامج للتطوير وهذا يساهم في تنفيذ مؤشرات وممارسات معايير الجودة ويساهم في حصول هذة المعاهد علي الجودة والاعتماد.وذلك عن طريق وضع منشورات في جميع أرجاء المعهد توضح آليات الثواب والعقاب في المعهد.

٧- أن تكون الموارد المالية للمعهد كافية لطبيعة الأنشطة وأعداد الطلاب ، ويتم توزيعها وفقا للإحتياجات الفعلية وبما يمكن المؤسسة من تحقيق رسالتها وأهدافها وذلك عن طريق إعداد خطة تشمل جميع أنشطة الجودة ووضع خطة تنفيذية لها ومرفق بها المخصصات المالية لكل نشاط مع متابعة آليات تنفيذ هذة الأنشطة من قبل القيادة العليا.

٨-يجب أن يتناسب عدد الطلاب مع مساحة المعهد وهذا يساهم في تنفيذ ماوضعتة الهيئة القومية لضمان جودة التعليم من شروط لحصول هذة المعاهد علي الجودة والاعتماد.

٩- يجب أن تكون الدرجات المخصصة لأنواع تقويم الطلاب متوازنة مع نواتج التعلم المستهدف قياسها وذلك عن طريق إعداد توصيف للمقررات البرامج ويراعي فيها وضع مخطط تدريس للمقرر ، وضع مخطط تقويم للمقرر وتحديد الدرجات المخصصة للتقويم، وتحديد أساليب وطرق التدريس التي سيتم إتباعها في تدريس المقرر مع إعداد ملف لكل مقرر.

١٠-أن يتبني المعهد المعايير الأكاديمية المرجعية من خلال المجالس الرسمية ، وتتوافق مع رسالة المعهد وأهدافة وذلك من خلال تدعيم الإدارة العليا ومجالس إدارات هذة المعاهد .

١١- أن يوجد موارد متاحة وكافية لأنشطة البحث العلمي ، وأن يعمل المعهد علي تنمية مصادر التمويل وذلك عن طريق توفير مخصصات مالية من تبرعات المؤسسات الصناعية والخدمية الكبري مع استقطاع جزء من الرسوم الدراسية للطلاب لميزانية البحث العلمي لتسهيل نشر الأبحاث العلمية لأعضاء هيئة التدريس والتي تساهم في خدمة المجتمع وتنمية البيئة المحيطة .

١٢- أن يشارك أعضاء هيئة التدريس والهيئة المعاونة والطلاب في الأنشطة والمشروعات والمؤتمرات العلمية والبحثية التي تخدم المجتمع وذلك عن طريق وجود خطة بحث علمي لكل معهد بحيث تتضمن هذة الخطة خدمة المجتمع وتنمية البيئة .

رابعا: توصيات ومقترحات خاصة بمعاهد تقدمت وحصلت علي الاعتماد:

١- أن يوجد قييم جوهرية معلنة ومتاحة للمعنيين ،وتطبيق الأخلاقيات المهنية بين أفراد المعهد بحيث تهدف هذة القييم إلي الانتماء القومي والحفاظ علي هوية الأمة ودعم خطط التنمية القومية ، والعمل من خلال قيم تحكمها النزاهة والموضوعية ، والإلتزام بأخلاقيات المهنة ، أن الطالب محور العملية التعليمية ، والتقييم الذاتي المستمر بوصفة أساسا للتطوير، تنمية وحماية البيئة ، والسعي الجاد للتميز، ومواكبة التطوير العلمي والتكنولوجي.

٢- أن يوجود خطة استراتيجية للمعهد معتمدة ومكتملة العناصربشرط أن تراعي احتياجات أصحاب المصالح وتوجهاتهم المختلفة فهم يمثلون الشريك الإستراتيجي القادر علي دعم المعهد ماديا ومعنويا.

٣- أن يوجد دعم فني لإدارة الجودة من وزارة التعليم العالي كما هوحادث بالنسبة لكليات الجامعات الحكومية حيث يوجد وحدة لضمان الجودة بالجامعات الحكومية تقدم الدعم

الفني للكليات ومشرفة علي جميع أنشطة الجودة بالكلية ويتم إنجاز معايير الجودة بما يشملها من مؤشرات وممارسات تحت إشراف وحدة ضمان الجودة بالجامعة.

٤- أن يتم تقييم أعضاء هيئة التدريس والهيئة المعاونة والجهاز الإداري ويتم اخطارهم ومناقشتهم في التقييم حيث يعد تقويم أداء عضو هيئة التدريس بمعاهد نظم المعلومات الإدارية من أهم المجالات التي ينبغي الإهتمام بها ، لما لها من أهمية في تحسين الأداء وزيادة فاعليتة وفي تطوير المادة العلمية ومحتوياتها ومضامينها.

٥- يلزم أن توفر إدارة معاهد نظم المعلومات الإدارية جهاز إداري ملائم مع حجم وطبيعة الأنشطة بالمعهد، والعاملون موزعون وفقا لمؤهلاتهم وقدراتهم علي الوظائف المختلفة والعمل علي تهيئة بيئة عمل تحقق عوامل الجذب، وتوفير نظم الأجور والرواتب التي تتيح الحياة الكريمة لعضو الجهاز الإداري ،والشفافية في تطبيق اللوائح والنظم الخاصة بالجزاءات أو المكافأت أو الترقيات،بالإضافة إلي مشاركة الجهاز الإداري في التخطيط والتنفيذ لإستراتيجية المعهد ومكافأة المجيدين وتكريمهم.

٦- **أن** توجد مصادر تمويل متنوعة مع وجود أدلة علي زيادة معدل تنمية الموارد الذاتية للمعهد وذلك عن طريق إنشاء بعض الوحدات ذات الطابع الخاص التي تساهم في زيادة التمويل المالي للمعهد بالإضافة لذلك تخصيص جزء من تحصيل مصروفات الطلاب للتمويل المادي لأنشطة الجودة .

٧- أن توجد تقارير سنوية للمقررات الدراسية والبرامج التعليمية بما يؤكد الإلتزام بالتوصيف المعلن للمقررات الدراسية بحيث أن يرتبط توصيف البرامج والمقررات الدراسية بإحتياجات سوق العمل وهذا يؤدي إلي زيادة الثقة المتبادلة بين معاهد نظم المعلومات الإدارية ومؤسسات المجتمع الخارجي.

٨- أن يكون لمعاهد نظم المعلومات الإدارية (خطة للبحث العلمي) يقوم بتنفيذها أعضاء هيئة التدريس مع وجود آليات فاعلة لنشر الوعي بأخلاقيات البحث العلمي ومراقبة تطبيقها بحيث تتوافر في خطة البحث العلمي للمعهد الشروط الأتية:-

– دور البحث العلمي في تحقيق رؤية ورسالة المعهد.

– تحديد التوجهات البحثية للمعهد في ضوء التخصصات المتوفرة.

– أن تخدم الخطة البحثية المجتمع المحيط بالمعهد ويساعد في تنمية البيئة.

– توظيف نتائج الأبحاث العلمية في تطوير مؤسسات المجتمع.

٩– أن يوجد للمعهد آليات لتمثيل فاعل للأطراف المجتمعية في صنع القرار ودعم موارد المعهد وتنفيذ برامجة وذلك من خلال إشتراك الأطراف المجتمعية بمجلس إدارة المعهد ومشاركتهم في صنع القرارات الخاصة بالعملية التعليمية.

المراجع

١- جمهورية مصر العربية، الهيئة القومية لضمان جودة التعليم والاعتماد، **دليل الاعتماد لكليات ومعاهد التعليم العالي الإصدارة الثالث – يوليو ٢٠١٥م.**

٢- ضحاوي، بيومي؛ العاصي، نهي(٢٠١٦)"**مقارنة بين خبرتي الولايات المتحدة الأمريكية وكندا في ضمان جودة واعتماد مؤسسات التعليم العالي والإفادة منها في مصر**" ، مجلة كلية التربية المقارنة والدولية، العدد السادس – ديسمبر ٢٠١٦م.

٣- شحاتة، صفاء أحمد(٢٠١٧) " **المعايير القومية واعتماد مؤسسات التعليم العالي في مصر " دراسة تحليلية**" المؤتمر العلمي السوي الرابع والعشرين للجمعية المصرية للتربية المقارنة والإدارة التعليمية من ٢٨-٢٩ يناير ٢٠١٧م.

4- Goff,L(2013):"Quality Assurance Requirements in Ontario Universities:Uow did we gethere?In Kompf , Denicolo,P .M(Eds.), Critical Issues inHigher EducationSense Publishers,2013,p.97.

٥-جمهورية مصر العربية، الهيئة القومية لضمان جودة التعليم والاعتماد، **دليل الاعتماد لكليات ومعاهد التعليم العالي** ، مرجع سابق.

٦-محمود، خالد صلاح حنفي(٢٠١٤):" **آليات تحسين أوضاع الجامعات المصرية في قوائم التصنيف العلمية كمدخل لتطوير التعليم الجامعي** ، دراسة مقدمة لمؤتمر" تطوير منظومة الأداء في الجامعات العربية في ضوء المتغيرات العالمية المعاصرة"، المؤتمر القومي السنوي الثامن عشر(العربي العاشر)، القاهرة ، مركز تطوير التعليم الجامعي بالتعاون مع مركز التععليم المفتوح، في الفترة ١٠-١١ أغسطس ٢٠١٤.

٧- بدروس، وفاء زكي(٢٠١٥):" **آليات مقترحة لتفعيل نشر ثقافة الجودة في ضوء خبرات بعض الدول دراسة حالة بجامعة الإسكندرية**" مجلة التربية المقارنة والدولية تصدرها الجمعية المصرية للتربية المقارنة والإدارة التعليمية ، السنة الأولي ، العدد الأول، يناير ٢٠١٥م.

٨-رمضان، محمد جابر محمود.(٢٠٠٩):"**بعض معوقات ضمان الجودة والاعتماد بكلية التربية النوعية بقنا دراسة ميدانية**" المؤتمر العلمي السنوي بعنوان الاعتماد الأكاديمي لمؤسسات التعليم

العالي النوعي في مصر والعالم العربي الواقع والمأمول. كلية التربية النوعية جامعة المنصورة . المجلد الأول.

٩- الشال، إيمان حلمي(٢٠١٦):" **دراسة مقارنة لتحسين جودة التعليم الجامعي باستخدام مدخل سيجما ستة في كل من الجامعات المصرية وبعض الجامعات الأجنبية**" ، مجلة الادارة التربوية ، مجلة علمية متخصصة تصدرها الجمعية المصرية للتربية المقارنة والإدارة التعليمية ، السنة الثالثة ، العدد التاسع، يونيو ٢٠١٦.

١٠- فودة، وائل شحاتة عبد الحميد(٢٠١٩):" استراتيجية مقترحة لمواجهة المعوقات الإقتصادية والبيئية لتحقيق الجودة في التعليم العالي في مصر، وإمكانية الإستفادة من بعض التجارب الدولية"، رسالة دكتوراة ،غير منشورة، معهد الدراسات والبحوث البيئية ، جامعة عين شمس.

١١- قانون رقم ٥٢ لسنة١٩٧٠م في شأن تنظيم المعاهد العالية الخاصة، ولائحتة الصادرة بالقرار رقم ٠٨٨ لسنة ١٩٨٧ م، مادة رقم١،ص١.

١٢- مجمع اللغة العربية (٢٠٠٠) : "**المعجم الوجيز**"، وزارة التربية والتعليم ، الهيئة العامة لحقوق المطابع الأميرية، القاهرة ،٢٠٠٠م،ص٤٣٣.

١٣-جمهورية مصر العربية، الهيئة القومية لضمان جودة التعليم والاعتماد، **دليل الاعتماد لكليات ومعاهد التعليم العالي** ، مرجع سابق.

١٤- أمين، ماجدة محمد، وآخرون(٢٠٠٥):" الاعتماد وضمان الجودة في مؤسسات التعليم العالي-دراسة تحليلية في ضوء خبرات وتجارب بعض الدول، المؤتمر العلمي السنوي الثالث عشر- الاعتماد وضمان جودة المؤسسات التعليمية، القاهرة،٢٠٠٥م.

١٥- بن منظور، أبو الفضل جمال الدين محمد بن مكرم(١٨٧٩):" **موسوعة لسان العرب** "، المجلد (٤) ، دار الصادر ، بيروت١٨٧٩ م ، ص ١٣٥.

١٦- الجندي ، عادل السيد(٢٠٠٠) : "**مدى حاجة كليات التربية لمفهوم إدارة الجودة الشاملة** "، مجلة التربية و التنمية ، العدد .(٢٠)، المكتب الإستثارى للخدمات التربوية ، القاهرة ، مايو٢٠٠٠ ، ص ٢٠٧.

١٧- جمهورية مصر العربية، الهيئة القومية لضمان جودة التعليم والاعتماد، **دليل الاعتماد لكليات ومعاهد التعليم العالي** ، مرجع سابق.

18- Marlous Veldt &John C Friend-Pereira. (2002). European Student Handbook on Quality Assurance in Higher Education. The National Unions of Students of Europe (ESIB), Available: http://www.aic.lv/ bolona/Bologna contrib/ESIB/ QAhandbook.pdf. Retrieved 30/3/2020

١٩- جمهورية مصر العربية، الهيئة القومية لضمان جودة التعليم والاعتماد، **دليل الاعتماد لكليات ومعاهد التعليم العالي** ، مرجع سابق.

٢٠- فودة، وائل شحاتة عبد الحميد(٢٠١٩):" استراتيجية مقترحة لمواجهة المعوقات الإقتصادية والبيئية لتحقيق الجودة في التعليم العاليفي مصر، وإمكانية الإستفادة من بعض التجارب الدولية"، مرجع سابق.

٢١- محمود، خالد صلاح حنفي(٢٠١٨):" **معوقات تحقيق الجودة الشاملة في كلية التربية جامعة الأسكندرية من وجهة نظر أعضاء هيئة التدريس" المجلة العربية لضمان جودة التعليم الجامعي**"، المجلد الحادي عشر ، العدد(٣٤)

٢٢- النقري، إميليا محمود ؛ الطراونة ، إخليف يوسف **(٢٠١٨) بعنوان " درجة تحقيق الجامعات الأردنية لمعايير ضمان_الجودة من وجهة نظر عمداء الكليات ورؤساء الأقسام الأكاديمية فيها**"دراسات العلوم التربوية ، المجلد (٤٥) ، عدد ٣، ٢٠١٨، وقائع مؤتمر كلية العلوم التربوية ، التعليم في الوطن العربي نحو نظام تعليمي متميز"

٢٣- شحاتة ، صفاء أحمد (٢٠١٧):"**المعايير القومية لتقويم واعتماد مؤسسات التعليم العالي في مصر "دراسة تحليلية**"المؤتمر العلمي السنوي الرابع والعشرين للجمعية المصرية للتربية المقارنة والإدارة التعليمية ، يناير ٢٠١٧م

٢٤- راحمون، فتحي (٢٠١٧):" **إدارة الجودة الشاملة مدخل لتطوير مؤسسات التعليم العالي**"" رسالة ماجستير ، غير منشورة ، كلية العلوم الإقتصادية،جامعة عبد الحميد بن باديس، الجزائر .

٢٥- ضحاوي، بيومي ، العاصي ،نهي (٢٠١٦) **بعنوان مقارنة بين خبرتي الولايات المتحدة الأمريكية وكندا في ضمان جودة واعتماد مؤسسات التعليم العالي والإفادة منها في مصر**"مجلة التربية المقارنة والدولية، مجلة علمية متخصصة ، تصدرها الجمعية المصرية للتربية المقارنة والإدارة التعليمية ، السنة الثانية، العدد السادس، ديسمبر ٢٠١٦م.

٢٦- محمود يحي وآخرون (٢٠١٥) بعنوان" **العوامل المرتبطة بالسلوك التعاونى لأعضاء وحدات ضمان الجودة والإعتماد بمؤسسات التعليم العالى فى مصر**" المنظمة العربية لضمان الجودة في التعليم، المؤتمر السنوي السابع ، أثر الجودة والاعتماد في التعليم، الدار البيضاء المملكة المغربية، ٧-٨ ديسمبر ٢٠١٥م.

٢٧- عبد الغفار، سهير أحمد حسن (٢٠١٣):" **تطوير أداء كلية التربية ببورسعيد في مجال خدمة المجتمع وتنمية البيئة في ضوء معايير ضمان الجودة والاعتماد**، مجلة كلية التربية، جامعة بورسعيد،العدد الرابع عشر-يونيو ٢٠١٣م.

٢٨- عباس، محمود السيد(٢٠١١):" **مقاومة التغيير تجاة ثقافة الجودة والاعتماد لدي أعضاء هيئة التدريس بالجامعات المصرية** ،"**دراسة نظرية تحليلية**"، مجلة جمعية التربية المقارنة والإدارة التعليمية ، السنة ١٤. العدد٣٣، أغسطس ، القاهرة ،٢٠١١م.

٢٩- الكرداوي، مصطفي محمد أحمد(٢٠٠٩) :" " **أثر تطبيق مشروعات ضمان الجودة والاعتماد الأكاديمي علي ترسيخ ثقافة الجودة الشاملة بالجامعات المصرية**" رسالة ماجستير غير منشورة ، جامعة المنصورة ، كلية التربية، ٢٠٠٩م.

٣٠- رمضان، محمد جابر محمود.(٢٠٠٩):"**بعض معوقات ضمان الجودة والاعتماد بكلية التربية النوعية بقنا دراسة ميدانية**" المؤتمر العلمي السنوي بعنوان الاعتماد الأكاديمي لمؤسسات التعليم العالي النوعي في مصر والعالم العربي الواقع والمأمول. كلية التربية النوعية جامعة المنصورة . المجلد الأول.

31- De Vincenzi,
Ariana, Garau, Andrea & Guaglianone Ariadna .(2018). Has the quality of teaching and learning processes improved as a result of the implementation of quality assurance coordinated by the state?. Available: http://www.tandfonline.com doi/full/10.1080/13538322.2018.1426382?scroll=top&/ needAccess=true. Retrieved 20/3/2020.

32- De Anda, Laura V. (2017). Key lessons learned by leaders of two Mexican universities in the process of making U.S.

regional accreditation and the impacts of their institutional maturity, Unpublished Doctoral Dissertation, City University of Seattle, USA

33- Solarte, Carlos (2017). A causal-comparative study of Colombia's Institutional Accreditation System and Graduation employability, andattrition in higher education, Unpublished Doctoral Dissertation , Grand Canyon University, USA

34- Lewis, Sabrina (2016). Perceptions of university faculty regarding accreditation in a college of education, Unpublished Doctoral Dissertation, University of Florida, USA

35- Castellanos,j.M., Verdugo, R.t.,&Garcia,L.M.(2014)Quality Management SysBased Standards ISO 9001:2008 as Integral Element in Sonora State University Criteria Evaluation and Accreditation,Global Conference on Business and Finance, Institute for Business&Finance Research,9(1), Espanol, pp. 1213-1226

36- M.J. MAIRATA et J.J. MONTAÑO et Maria PALOU OLIVER(2012), "Qualité Et Contexte Actuel: Le Rôle Des Systèmes D'assurance Qualité (AQ) Et Les Perspectives D'avenir Des Systèmes D'assurance Qualité Dans Les Universités Espagnoles", **Actes Du Colloque Internationale Sur La Démarche Qualité Dans L'enseignement Supérieur : Notions, Processus, Mise En OEuvre**, Université De Skikda, Novembre 2012.

٣٧- جوهر، علي صالح؛ رضوان ، وائل وفيق(٢٠١٤):"**المساءلة وإصلاح التعليم**" توجهات عالمية وتطبيقات عربية، القاهرة، المكتبة العصرية للنشر والتوزيع.

٣٨- عيد ،سعاد محمد(٢٠١٣):" **تخطيط السياسة التعليمية والتحديات العالمية المعاصرة**"، القاهرة ، مكتبة الأنجلو المصرية.

٣٩- محمود، أمنية فاروق(٢٠١٦):"**دراسة تحليلية للعلاقة بين الكلفة وجودة المؤسسات التعليمية**"، مجلة البحث العلمي في التربية، العدد السابع عشر ،٢٠١٦م.

٤٠- الغامدي،محمد بن عبد الله حجر(٢٠٠٥):" **خيارات مفتوحة لتمويل التعليمالعالي في المملكة العربية السعودية ، الأموال**"، شركة الإتصالات الدولية، العدد٢٠٠٥،١٤م.

٤١- صائغ، عبد الرحمن بن أحمد (٢٠٠٥):" **الاعتماد الأكاديمي وضبط الجودة في مؤسسات التعليم العالي في البلدان العربية مع إشارة خاصة للتجربية السعودية**" ورقة عمل مقدمة إلي الملتقي العربي الثاني للتربية والتعليم بعنوان التعليم العالمي: رؤية مستقبلية ، الذي نظمتة مؤسسة الفكر العربي ، بيروت لبنان في الفترة من ٢٨سبتمبر-١أكتوبر٢٠٠٥م.

٤٢- صائغ، عبد الرحمن أحمد(٢٠٠٧):" **انعكاسات الإنظدضمام لمنظمة التجارة العالمية علي تطوير البلدان العربية مع إشارة خاصة لحالة المملكة العربية السعودية** "، ورقة عمل مقدمة إلي المؤتمر العلمي بعنوان تطوير التعليم في البلدان العربية بين المحلية والعالمية، القاهرة ٢٤-٢٩مارس ، ٢٠٠٧م

43-Babiker,Abdul(2004)" bagi,Higher Education in Arab Region Some Trends and Challenges Http: www. Upc. Es/catala/noticies/ arxiu/arxiu 2004

44- UNESCO, Review of Quality Assurance and Acc reditation Systems in UNESCO Member States, OECD- Norway Forum on Trade in Educcational Services: Managing the Internationalization of post-Secondary Education 3-4 November, Norway.2003.

٤٥- الأمانة العامة لمجلس التعاون لدول الخليج العربية، وثيقةالتطوير الشامل للتعليم، الرياض ٢٠٠٣م.

46- AbeLmonn, Charles & Others(2008) When Accountability Knocks Will Anyone Answer? CPRE Research Serves RR- Pennsylvania: Graduate school of Education, Consortium for policy research in University of٤٢Education

٤٧- الدهشان ، جمال علي(٢٠١٣):" **مشكلات ومعوقات تحقيق الجودة فى كلية التربية جامعة المنوفية**"، ورقة عمل مقدمة إلى الندوة العلمية الثانية لقسم التربية المقارنة والإدارة التعليمية، بكلية التربية – جامعة طنطا

http://geldahshancom.blogspot.com/2013/12/blog-post_639.html

48- Mc Carty, Carolyn A.(2013) Components of National Education Standards in the United State" in Harold W.Stevenson and other(Editors). Contemporary Research in the United State, Germany and Japan on five Education Issues. Available at http://www.edgov./pubs/research/Title.html.

49- Schlechty, PhilipC(2005). Creating Great Schools: Six Critical Elements at the Heart of Educational Innovations. Gossey-Ban

٥٠- الدهشان ، جمال علي(٢٠١٣):" **مشكلات ومعوقات تحقيق الجودة فى كلية التربية جامعة المنوفية**"، مرجع سابق

51- WASC Handbook of Accreditation
(2001)

52- Wha – KukLee, J(2005) committee for unversity accreditation and center of assessment research and information technology "The Government of Japan ordinance on the Accreditation and activity"available at: http://www.miad.ac.ip/english/schoo/comittee ua.html

٥٣- الدهشان ، جمال علي(٢٠١٣):" **مشكلات ومعوقات تحقيق الجودة فى كلية التربية جامعة المنوفية**"، مرجع سابق.

53- British Accreditation Council(2004) Accreditation Requirement available at: http://the capability.U.K.com./bac/reqs.htm

٥٤- المعقيل، عبد الله بن عبد العزيز(٢٠١٦) :" **متطلبات تطبيق الاعتماد وضمان الجودة بكلية العلوم الإجتماعية بجامعة الامام محمد بن سعود في ضوء بعض التجارب العالمية المعاصرة**"، مجلة العلوم التربوية، العدد السادس يونيو ٢٠١٦م

٥٥- الهيئة الوطنية للتقويم والاعتماد الأكاديمي في المملكة (٢٠٠٩) :"**مقايس التقويم الذاتي لبرامج التعليم العالي**".

٥٦- أبو شرارة، طالب(٢٠٠٥) : " **ورقة عمل مقدمة إلي المؤتمر الأول لضبط الجودة في مؤسسات التعليم العالي**"، عمان، الأردن، ١٣-١٥ ديسمبر ٢٠٠٥م.

٥٧- صبري، هالة عبد القادر(٢٠٠٩):" **جودة التعليم العالي ومعايير الاعتماد الأكاديمي** " تجربة التعليم الجامعي الخاص في الأردن"، المجلة العربية لضمان جودة التعليم الجامعي ، العدد(٤) ٢٠٠٩م.

٥٨- الجلبي، سوسن شاكر(٢٠١١):"" ضمان جودة واعتماد البرامج الأكاديمية في المؤسسات التعليمية(الأهداف، الإجراءات ، النتائج")، **دراسة مقدمة لمؤتمر " بناء منظومة وطنية متكاملة لضمان جودة التعليم العاليفي لبنان" رابطة جامعات لبنان بالتعاون معالم كتب الوطني لبرنامج تمبوس الأوروبي، بيروت ، في الفترة ٢٩-٣٠ إبريل ٢٠١١لبنان.**

59- Harcleroad,F.,Quality Assurance in Higher Education in the Twenty First Century and the Role of the Council for Higher for Education Accreditation Council for Higher Education Accreditation,Institute for Research and Study of Accreditationand Quality Assurance, WWashingtom DC,Aug 2011,pp. 1-12.

60- Glidden, R, The Contemporary Context of Accreditation Challenges in aChanging Environment available at:chea.org/Events/ Usefulness/98May/98 05Glidden.asp,accessed 12-6-2020

61- College Atlas, available at:http//www.collegeatlas.org/higher-Education Accreditation .html, accessed 12-6-2020

62- Eaton, J., An Overview of Us Accreditation, Op.Cit,p.2

٦٣- الجلبي، سوسن شاكر (٢٠١١):"" ضمان جودة واعتماد البرامج الأكاديمية في المؤسسات التعليمية(الأهداف، الإجراءات ، النتائج")، **دراسة مقدمة لمؤتمر " بناء منظومة وطنية متكاملة لضمان جودة التعليم العاليفي لبنان" رابطة جامعات لبنان**، مرجع سابق،ص٩.

64-Eaton, J., An Overview of Us Accreditation, Op.Cit,p.2

٦٥- الحجار، رائد حسين(٢٠٠٤):" تقييم الأداء الجامعي من وجهة نظر أعضاء الهيئة التدريسية بجامعة الأقصي في ضوء مفهوم إدارة الجودة الشاملة " مجلة الأقصي،٨(٢)،ص ٢١٦

٦٦- الخطيب ، أحمد(٢٠١٠):" الاعتماد وضبط الجودة في الجامعات العربية (أنموذج مقترح)، الطبعة الأولي.(اربد: عالم الكتب الحديث للنشر والتوزيع)

٦٧- القيسي، هناء محمود(٢٠١١):" "فلسفة إدارة الجودة في التربية والتعليم العالي(الأساليب والممارسات) ، الطبعة الأولي (عمان: دار المناهج للنشر والتوزيع)

٦٨- مجيد، سوسن شاكر ؛والزيادات، محمد عواد(٢٠٠٨): " الجودة والاعتماد الأكاديمي لمؤسسات التعليم العام والجامعي، الطبعة الأولي،(عمان: دار الصفاء للنشر والتوزيع)

٦٩- التشريعات الأردنية(٢٠٠٧) www .lob. gov .jo /ui /bylaws/ search

٧٠- صبري، هالة عبد القادر(٢٠٠٩):" **جودة التعليم العالي ومعايير الاعتماد الأكاديمي** " تجربة التعليم الجامعي الخاص في الأردن"، المجلة العربية لضمان جودة التعليم الجامعي ، مرجع سابق ،ص١٦٢.

٧١- عبد الرحمن، عواطف،وآخرون(٢٠١٤) :" مستقبل التعليم الجامعي " رؤية الصحفين والجمهور الجامعي.

https://books.google.com.eg/books?id=T4StDQAAQBAJ&pg=PA54&lpg

٧٢- يوهانسن، عيد(٢٠١٦):" المؤتمر الدولي الثالث ضمان جودة التعليم من أجل الحاضر والمستقبل، ١٧-١٨ إبريل القاهرة -مصر.

73- https://naqaae.eg تم الدخول في ١٢-٦-٢٠٢٠

74- تم الدخول في ١٢-٦-٢٠٢٠

https://www.falsoo.com/news/4/26654

٧٥- البيلاوي، حسن حسين ومحفوظ، أحمد فاروق .(2016) "**إدارة الجودة الشاملة في نظم التعليم** ".ط1 ، الاسكندرية :دار المعرفة الجامعية.

٧٦- رقاد، صليحة .(2014) "**تطبيق نظام ضمان الجودة في مؤسسات التعليم العالي الجزائرية :آفاقه ومعوقاته دراسة ميدانية بمؤسسات التعليم العالي للشرق الجزائري** ".أطروحة دكتوراة غير منشورة، جامعة سطيف1 ، الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية.

٧٧- جمهورية مصر العربية، الهيئة القومية لضمان جودة التعليم والاعتماد، "**دليل الاعتماد لكليات ومعاهد التعليم العالي** "، مرجع سابق،ص١٧.

٧٨- كساب، زينب محمد(٢٠٠٩):" **مدي ترسيخ الثقافة الموجه للجودة في السلوك المنظمي**" ، المؤتمر العلمي السنوي الأول . التعليم العالي بين تحديات الواقع ورؤي التطوير، ١٢-١٣ديسمبر ٢٠٠٩م.

٧٩- عطية، دلال فتحي عيد(٢٠١٠):"**متطلبات تحقيق الجودة والاعتماد في المؤسسات التعليمية "دراسة ميدانية"**

القاهرة دار الكتب والوثائق القومية،٢٠١٠م.

٨٠- لطفي ، منة الله محمد(٢٠١٠):" **آليات ضمان الجودة والاعتماد " دراسة مقارنة بين الجامعات الحكومية والخاصة في مصر**" رسالة ماجستير غير منشورة ، معهد الدراسات التربوية: جامعة القاهرة ،٢٠١٠م.

٨١- مجاهد،محمد عطوة؛عناني،هشام فتوح(٢٠١١):" **إستراتيجيات الجودة في التعليم**" دار الجامعة الجديدة ، الاسكندرية

82- Loukkola, T.&Zhang, Th.(2010)Examining quality culture,Part1- quality assurance processes inhigher education instiutions.European

University Association, available at:www.edu.be /pubs/Examining_Quality_Culture_Part_1.Pdf

٨٣- خاطر، نعمة منور محسب(٢٠١٤):" **ثقافة الجودة الشاملة في الجامعات المصرية: واقعها وسبل تفعيلها**"، رسالة ماجستير غير منشورة،جامعة طنطا ، كلية التربية.

٨٤- محمود، مديحة فخري(٢٠٠٩):" **تصور مقترح لتنمية ثقافة الجودة لأعضاء هيئة التدريس: دراسة حالة بجامعة حلوان**" ، المؤتمر السنوي(الدولي الأول- العربي الرابع) بعنوان" الإعتماد الأكاديمي لمؤسسات وبرامج التعليم العالي النوعي في مصر والعالم العربي" الواقع والمأمول" جامعة المنصورة ، كلية التربية النوعيى.

٨٥- إبراهيم، أحمد إبراهيم موسي(٢٠١٠):" **بناء وتنمية ثقافة الجودة الشاملة لتحسين أداء الجامعات المصرية(مدخل القياس المقارن)**"، رسالة دكتوراة غير منشورة ، جامعة المنوفية ، كلية التجارة.

٨٦- الباز، أحمد نصحي (٢٠١١):" **ثقافة الجودة بمؤسسات التعليم الجامعي وأثرها في الحد من ثقافة التغير**"، مجلة مستقبل التربية العربية، ١٨(٧١).

٨٧- الحاجي، علي ابن عبد الله(٢٠١٢):" **الوعي بثقافة الجودة في المؤسسات التعليمية**" ، رسالة التربية وعلم النفس، ٣٩.

٨٨- عابدين، محمد عبد القادر(٢٠١٣):" **مستوي الثقافة التنظيمية في المدارس الثانوية في محافظة القدس كما يراها الإداريون والمعلمون**"، مجلة العلوم التربويةوالنفسية، ١٤(١)

٨٩- خاطر، نعمة منور محسب(٢٠١٣) ":" **ثقافة الجودة الشاملة في الجامعات المصرية: واقعها وسبل تفعيلها**" ، مرجع سابق.

٩٠- العجمي ، محمد حسنين (٢٠٠٧):" الاعتماد وضمان الجودة الشاملة لمدارس التعليم الثانوي العام، دار الجامعة الجديدة، الأسكندرية.

٩١- محمد، مصطفي عبد السميع(٢٠٠٨):" الجودة في التعليم، نحو مؤسسة تعليمية فاعلة في عالم متغير"، المركز القومي للبحوث التربوية والتنمية، القاهرة.

٩٢- لطفي ، منة الله محمد(٢٠١٠):" **آليات ضمان الجودة والاعتماد " دراسة مقارنة بين الجامعات الحكومية والخاصة في مصر**"، مرجع سابق.

٩٣- مجاهد، محمدعطوة؛ عناني، هشام فتوح (٢٠١١):" استراتيجيات الجودة في التعليم، الأسكندرية ، دار الجامعة الجديدة.

٩٤- داود، عبد العزيز أحمد(٢٠١١)" إدارة الجودة والاعتماد الأكاديمي في مؤسسات التعليم، القاهرة، دار الحنين.

95- http://ccsr-eg.com/news/news.aspx?id=727492

تم الدخول في ١٣-٦-٢٠٢٠

٩٦- جمهورية مصر العربية، الهيئة القومية لضمان جودة التعليم والاعتماد، **دليل الاعتماد لكليات ومعاهد التعليم العالي"، مرجع سابق.**

٩٧- أبو وردة، شرين حامد محمد(٢٠١٢):" **نحو آلية لصياغة إستراتيجية وطنية للنهوض بالتعليم العالي في مصر**"، ورقة عمل مقدمة إلي: المؤتمر الدولي الثالث، الريادة في إدارة مؤسسات التعليم العالي، الذي تنظمة اللجنة العلمية الدائمة للترقيات ، المجلس الأعلي للجامعات، السبت٣١ مارس٢٠١٢، جامعة عين شمس.

٩٨- جمهورية مصر العربية، الهيئة القومية لضمان جودة التعليم والاعتماد، **دليل الاعتماد لكليات ومعاهد التعليم العالي ، مرجع سابق.**

٩٩- جمهورية مصر العربية، رئيس مجلس الوزراء ،الهيئة القومية لضمان جودة التعليم والاعتماد ، **دليل الطالب الجامعي إلي الجودة**، "٢٠١٠

١٠٠- ضحاوي،بيومي محمد؛والسيد، رضا(٢٠١٠):" **دراسة مقارنة لنظم ضمان الجودة والاعتماد المؤسسي للجامعات في كل من أستراليا وألمانيا وإمكانية الإفادة منها في مصر**"، بحث مقدم إلي المؤتمر الدولي الخامس للمركز العربي للتعليم والتنمية ، مستقبل إصلاح التعليم العربي لمجتمع المعرفة، تجارب ومعايير ورؤي،١٣-١٥ يوليو ، الجامعة العربية المفتوحة.

١٠١- جمهورية مصر العربية، الهيئة القومية لضمان جودة التعليم والاعتماد، **دليل الاعتماد لكليات ومعاهد التعليم العالي** ، مرجع سابق.

١٠٢- زيتون، محيا(٢٠٠٨):" **رؤية للتعليم العالي الحكومي والخاص في مصر من منظور الجودة والعدالة.**

١٠٣- رئاسة مجلس الوزراء، الهيئة القومية لضمان جودة التعليم والاعتماد ،**الكتاب السنوي لعام** ٢٠١٥/٢٠١٦، ص٨٤.

١٠٤- شحاتة ، صفاء أحمد (٢٠١٧):"**المعايير القومية لتقويم واعتماد مؤسسات التعليم العالي في مصر "دراسة تحليلية**" ، مرجع سابق ،٣٢٩.

١٠٥- جمهورية مصر العربية، الهيئة القومية لضمان جودة التعليم والاعتماد، **دليل الاعتماد لكليات ومعاهد التعليم العالي ، مرجع سابق.**

١٠٦- سليم، رفيقة محمود(٢٠١٥):"**التعليم العالي الحكومي والخاص في مصر**" قضايا نوعية في التعليم العالي في البلدان العربية، الكتاب السنوي shamaa.org/FullRsearchecord?ID=83439 تم الدخول في ١٣-٦-٢٠٢٠م.

١٠٧- وزارة التعليم العالي(٢٠٠٠):" **تقارير اللجنة الفرعية الست المنبثقة عن اللجنة القومية لتطوير التعليم الجامعي والعالي**"، المؤتمر القومي للتعليم العالي المنعقد في الفترة ١٣-٤ افبراير ٢٠٠٠، القاهرة، ص٢٦.

١٠٨- وزارة التعليم العالي(٢٠٠٧):" **مشروع تطوير التعليم العالي، تقرير عن تقدم مشروع تنمية قدرات أعضاء هيئة التدريس والقيادات الجامعية**"، في الفترة من أكتوبر إلي مارس، ٢٠٠٧م،ص٧.

١٠٩- وهبة، عماد صموئيل(٢٠١٩):" الثقافة المجتمعية بين إنتشار المدارس الخاصة وندرة الموارد المالية في مجتمع صعيد مصر" ورقة عمل، المجلة التربوية –العدد الرابع والستون- أغسطس ٢٠١٩م.

١١٠- جمهورية مصر العربية، الهيئة القومية لضمان جودة التعليم والاعتماد، **دليل الاعتماد لكليات ومعاهد التعليم العالي ، مرجع سابق.**

١١١- حجازي ، بسام(٢٠١١):" **تطوير وتعزيز القدرات الإدارية في مؤسسات التعليم العالي العربية**" المؤتمر الثالث عشر للوزراء المسئولين عن التعليم العالي والبحث العلميفي الوطن العربي،أبو ظبي ٧-٨ ديسمبر.

١١٢- فودة، وائل شحاتة عبد الحميد(٢٠١٩):" استراتيجية مقترحة لمواجهة المعوقات الإقتصادية والبيئية لتحقيق الجودة في التعليم العالي في مصر، وإمكانية الإستفادة من بعض التجارب الدولية"، مرجع سابق.

١١٣- رئاسة مجلس الوزراء، الهيئة القومية لضمان جودة التعليم والاعتماد ،**الكتاب السنوي لعام** ٢٠١٥/٢٠١٦، ص٨٤.

١١٤- جمهورية مصر العربية، الهيئة القومية لضمان جودة التعليم والاعتماد، **دليل الاعتماد لكليات ومعاهد التعليم العالي ، مرجع سابق.**

١١٥- علي، محمود علي عبد العليم(٢٠١٩):" **المتطلبات التربوية لتطبيق التعليم التبادلي في المعاهد الفنية في مصر**"رسالة دكتوراة غير منشورة، كلية التربية ، جامعة سوهاج.

١١٦- الضحاوي ، بيومي محمد؛ والمليجي رضا إبراهيم(٢٠١٠):" **دراسة مقارنة لنظم ضمان الجودة والاعتماد المؤسسي للجامعات في كل من استراليا وألمانيا وإمكانية الإفادة منها في مصر**" المؤتمر الدولي الخامي: مستقبل إصلاح التعليم العربي لمجتمع المعرفة تجارب ومعايير ورؤي . القاهرة في يوليو :م٢. ٢٩١-١٣٨٦.

١١٧- جبر،المأمون علي عبد المطلب(٢٠١٤):" **أثر المخصصات المالية للتعليم الجامعي في مصر علي تجويد مخرجاتة"، المجلة العلمية لقطاع كليات التجارة، جامعة الأزهر،العددالثاني عشر،يوليو ٢٠١٤**

وصفية" ، مجلة مدينة جامعة المدينة العالمية(مجمع) العددالحادي والعشرون، ٢٠١٥، ص٧٢٣.

١١٨- علي، محمود علي عبد العليم(٢٠١٩):" **المتطلبات التربوية لتطبيق التعليم التبادلي في المعاهد الفنية في مصر**"، رسالة دكتوراة ، غير منشورة كلية التربية، جامعة سوهاج.، تم الدخول في ١٠-٤-٢٠١٩

http://kenanaonline.com/users/drkhaledomran

١١٩- محمود، خالد صلاح حنفي(٢٠١٨):" **معوقات تحقيق الجودة الشاملة في كلية التربية جامعة الأسكندرية من وجهة نظر أعضاء هيئة التدريس" المجلة العربية لضمان جودة التعليم الجامعي**، مرجع سابق

١٢٠- سليم، رفيقة محمود(٢٠١٥):"**التعليم العالي الحكومي والخاص في مصر**"، مرجع سابق، ص٧٥٠.

shamaa.org/FullRsearchecord?ID=83439 تم الدخول في ١٣-٦-٢٠٢٠.

١٢١- جمهورية مصر العربية، الهيئة القومية لضمان جودة التعليم والاعتماد، **دليل الاعتماد لكليات ومعاهد التعليم العالي ، مرجع سابق.**

١٢٢- زيتون، محيا(٢٠٠٨):" رؤية للتعليم العالي الحكومي والخاص في مصر من منظور الجودة والعدالة، مرجع سابق، ص٢٧

١٢٣- منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادية والبنك الدولي للإنشاء والتعمير/البنك الدولي، ٢٠١٠ مراجعات لسياسات التعليم الوطنية ، التعليم العالي في مصر، ص١٨٦ www.oecd.org/publishing/corrigend a

١٢٤- علي، محمود علي عبد العليم(٢٠١٩):" **المتطلبات التربوية لتطبيق التعليم التبادلي في المعاهد الفنية في مصر**"، رسالة دكتوراة ، غير منشورة كلية التربية، جامعةسوهاج.، تم الدخول في ١٠-٤-٢٠١٩

http://kenanaonline.com/users/drkhaledomran

١٢٥ - عبد الوهاب، جمال السيد(٢٠١٢): التعليم الخاص أهدافة مخاطرة، القاهرة: دار النهضة مصر

١٢٦- محمود، يوسف سيد(٢٠٠٩): "**رؤي جديدة لتطوير التعليم الجامعي، القاهرة**": الدار المصرية اللبنانية.

١٢٧- جمهورية مصر العربية، الهيئة القومية لضمان جودة التعليم والاعتماد، **دليل الاعتماد لكليات ومعاهد التعليم العالي ، مرجع سابق.**

١٢٨- محمود، خالد صلاح حنفي(٢٠١٨):" **معوقات تحقيق الجودة الشاملة في كلية التربية جامعة الأسكندرية من وجهة نظر أعضاء هيئة التدريس" المجلة العربية لضمان جودة التعليم الجامعي**"، مرجع سابق.

١٢٩- جمهورية مصر العربية، الهيئة القومية لضمان جودة التعليم والاعتماد، **دليل الاعتماد لكليات ومعاهد التعليم العالي ،مرجع سابق.**

130- http://ccsr-eg.com/news/news.aspx?id)

تم الخول في ٢٠٢٠/٦/١٣

١٣١- طاحون، مني صميدة الدسوقي(٢٠١٩):" **مشكلات البحث العلمي في كليات التربية النوعية بمصر**"

تم الدخول في ١٠/١/٢٠٢٠

https://platform.almanhal.com/Rea

١٣٢- السيد،عبد القادر محمد عبد القادر(٢٠١٨)" **البحث العلمي في الوطن العربي : الواقع ومقترحات التطوير**"، المجلة الدولية للبحث في العلوم التربوية، المجلد(١) العدد(٢) ٢٠١٨.

١٣٣- جمهورية مصر العربية، الهيئة القومية لضمان جودة التعليم والاعتماد، **دليل الاعتماد لكليات ومعاهد التعليم العالي ،مرجع سابق**

١٣٤- محمد ، السيد (٢٠٠٩):"الشراكة بين التعليم والتدريب وسوق العمل، دراسة الواقع المصريفي ضوء الخبرة الكورية، مجلة كلية التربية ، جامعة الزقازيق،ع٦٥،ج١، أكتوبر

١٣٥- محمود، مديحة فخري(٢٠١٦):" تصور مقترح لتنمية المسئولية الإجتماعية للجامعات المصرية في ضوء مجتمع المعرفة ، دراسات عربية في التربية وعلم النفس، ع٨٠، ديسمبر.

136- QS World University Rankings(2012) Top Universities,2012,56QS World UniversityRankings (2011/2012)

http://www.topuniversities.com/university-rankings/world UniversityRankings

137- https://www.elwatannews.com/news/details/4592702

تم الدخول في ١٣-٦-٢٠٢٠

١٣٨- وزارة التعليم العالي (٢٠٠٥) :" كليات ومعاهد التعليم في جمهورية مصر العربية"، القاهرة، الهيئة العامة لشئون المطابع الأميرية.

١٣٩- وزارة التعليم العالي، قطاع مكتب الوزير،الإدارة العامة لمركز المعلومات والتوثيق، إحصائية لمعاهد نظم المعلومات الإدارية بوزارة التعليم العالي للعام الجامعي ٢٠١٩/٢٠٢٠

140- Salkind.Neil. J"Exploring Reseearch. 4 Th ed. New Jesey. Prentice Hall. 2000 P106.

141- Nitko.A.j "Education al Tests and Measurement New York. Harcourt Brace Jovanovich. Inc. 1983. R396.

١٤٢- أبو علام، رجاء محمود (١٩٩٨): " مناهج البحث في العلوم النفسية والتربوية"، دار النشر للجامعات، القاهرة، صـ٤٢٨

١٤٣- السيد، فؤاد البهي(١٩٩٣) "علم نفس الإحصائي وقياس العقل البشري" ط١، ص٥٠٨.

١٤٤- شرف الدين ، نشأت فضل ، (١٩٨٥): " دراسة بعض مشكلات التعليم الإعدادي الأزهري وأثرها على كفاءته الداخلية" رسالة ماجستير، غير منشورة، جامعة الأزهر،، ص ١٦٢.

ملحق رقم (١)

دراسة استطلاعية عن معوقات اعتماد معاهد نظم المعلومات الإدارية من وجه نظر أعضاء هيئة التدريس والهيئة المعاونة

م	العبارة	الإستجابة	
		نعم	لا
١	قلة قناعة بعض قيادات المعهد بأهمية الاعتماد من قبل الهيئة القومية لضمان جودة الاعتماد والجودة		
٢	قلة معرفة الكثير من أعضاء هيئة التدريس والهيئة المعاونة بماهية الجودة وفلسفتها.		
٣	تجاهل إدارة المعهد دعم ثقافة التغير لتحقيق معايير الجودة		
٤	ندرة توظيف ادارة المعهد للموارد المالية المتاحة لدعم برامج ومتطلبات الاعتماد		
٥	الاخفاق في تفعيل المعايير الخاصة بإختيار مدير وحدة ضمان الجودة بالمعهد		
٦	اقتناع عدد قليل من أعضاء هيئة التدريس والهيئة المعاونة بالمعهد بتطبيق معايير الجودة		
٧	صعوبة توفير مصادر مالية لتنفيذ أنشطة الجودة		
٨	ندرة وجود لائحة مالية خاصة بوحدة ضمان الجودة		
٩	ضعف الرغبة الفعلية لدي أعضاء هيئة التدريس والهيئة المعاونة في حصول المعهد علي الاعتماد		
١٠	قلة وجود آليات لقياس رضا المستفيدين(من الخدمات التي يقدمها المعهد) للعملاء الداخليين والخارجين.		

ملحق رقم (٢)

قائمة بأسماء المحكمين لإستبيان بعنوان واقع اعتماد معاهد نظم المعلومات الإدارية بوزارة التعليم العالي من قبل الهيئة القومية لضمان جودة التعليم والاعتماد بمصر"دراسة ميدانية"

م	الإسم	الوظيفة
١	أ.د/ غريب جبر جبر	عميد المعهد العالي للحاسبات والمعلومات وتكنولوجيا الإدارة
٢	أ.د /الحسيني ريحان	عميد المعهد العالي للعلوم الإدارية بالمنزلة
٣	أ.د جاب الله عبد الفضيل	أستاذ الأقتصاد غير متفرغ بكلية تجارة جامعة حلوان وعميد كلية التجارة جامعة حلوان سابقا
٤	أ.د/ محمد سالم	عميد كلية التربية جامعة بورسعيد
٥	أ.د/ مسعود غرابة	وكيل كلية تربية رياضية جامعة طنطا ومراجع خارجي لهيئة الاعتماد وضمان جودة التعليم
٦	أ.د/ إبراهيم رفعت	وكيل كلية التربية جامعة بورسعيد لشئون خدمة المجتمع
٧	أ.د/ رمضان معن	أستاذ العلوم المالية والمصرفية كلية تجارة جامعة طنطا ومدير وحدة ضمان الجودة بجامعة طنطا
٨	أ.د/ هشام النرش	وكيل كلية التربية جامعة بورسعيد لشئون التعليم والطلاب
٩	أ.د/ الحسيني ندا	الأستاذ بكلية الأداب جامعة بورسعيد
١٠	أ.د/ محمد ماهر	الأستاذ المساعد لأصول التربية كلية التربية جامعة بورسعيد
١١	أ.د/ رياسر سليمان	الأستاذ المساعد للغة الإنجليزية بالمعهد العالي للحاسبات والمعلومات وتكنولوجيا الإدارة بطنطا
١٢	د/ وائل فودة	مدرس إدارة الأعمال بمعهد العبور العالى للادارة والحاسبات ونظم المعلومات ومدير وحدة ضمان الجودة بالمعهد

١٣	د/ هيثم بسيوني	مدرس المحاسبة بمعهد العبور العالى للادارة والحاسبات ونظم المعلومات ومدير ومدير برنامج المحاسبة بالمعهد
١٤	د/ أشرف غراز	مدرس علم النفس التربوي كلية التربية جامعة بورسعيد
١٥	د/ إبراهيم ماريا	وكيل المعهد العالي للحاسبات والمعلومات وتكنولوجيا الإدارة بطنطا لشئون التعليم والطلاب
١٦	د/ طارق وفيق	وكيل المعهد العالي للحاسبات والمعلومات وتكنولوجيا الإدارة لخدمة المجتمع
١٧	د/ فوزي عيسي	مدرس الإحصاء بالمعهد العالي للحاسبات والمعلومات وتكنولوجيا الإدارة بطنطا ومدير برنامج العلوم المالية والمصرفية بالمعهد
١٨	د/ أحمد يوسف	مدرس القانون بالمعهد العالي للحاسبات والمعلومات وتكنولوجيا الإدارة بطنطا
١٩	د/ إيمان خيري	مدرس الإقتصاد بالمعهد العالي للحاسبات والمعلومات وتكنولوجيا الإدارة بطنطا
٢٠	د/ إلهام هيبة	مدرس الإقتصاد بالمعهد العالي للحاسبات والمعلومات وتكنولوجيا الإدارة بطنطا